

أخبار عالمية

روسيا ترحب بمقترح أميركي لاستثمار أموالها المجمدة



رحبت روسيا بمقترح أميركي لاستخدام أصولها المجمدة في أوروبا لتمويل مشاريع مشتركة بين موسكو وواشنطن، مؤكدة استعدادها لدراسة الفكرة. وقال وزير المالية الروسي أنطون سيلوانوف إن الجانب الأميركي اقترح توظيف الأصول الروسية المحتجزة لدى المؤسسات المالية الأوروبية في مشاريع استثمارية مشتركة، واصفا المبادرة بأنها عقلانية ومثيرة للاهتمام. وكشفت صحيفة «فايننشال تايمز» أن المبعوثين الأميركيين ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر طرحا الإفراج عن جزء من الأموال ووضعها تحت إشراف استثماري أميركي، لكن مسؤولين أوروبيين رفضوا المقترح.

توسعة مطار هيثرو تشعل الخلافات في بريطانيا



جدد وزير المالية البريطاني جون هيلي دعمه مشروع توسعة مطار هيثرو بإضافة مدرج ثالث، مؤكداً أن الخطوة ستعزز النمو الاقتصادي، رغم تحفظ رئيس الوزراء أندري بيرنام. وقال هيلي إن المشروع يتماشى مع أهداف الحكومة الاقتصادية، بينما اعتبر بيرنام أن القرار ينبغي أن يراعي آراء السكان القاطنين بالقرب من المطار. وتؤيد شركات الطيران والمستثمرون التوسعة لزيادة الطاقة الاستيعابية، فيما يعارضها سكان بسبب الضوضاء والتحديات البيئية المحتملة. ويواجه المشروع إجراءات تخطيط معقدة قد تؤخر تنفيذه، إذ أعلن المطار أن المدرج الجديد ربما لن يدخل الخدمة قبل عام 2039، متأخراً أربع سنوات عن الموعد المحدد.

أزمة تمويل تهدد خدمات القطارات في ألمانيا



يكثف وزراء النقل في الولايات الألمانية ضغوطهم على الحكومة الاتحادية لتوفير دعم مالي إضافي، لمواجهة الارتفاع المتسارع في تكاليف خدمات النقل الإقليمي بالسكك الحديدية. وحذر وزير النقل في ولاية بافاريا، كريستيان برنرايتر، من أن تكاليف التشغيل ستقفز بنسبة 8% خلال العام المقبل، مؤكداً أن الولايات لا تمتلك الموارد اللازمة لاستيعاب هذه الزيادة، وأوضح أن ولاية شليزفيغ-هولشتاين اضطرت بالفعل إلى إلغاء بعض خدمات القطارات بسبب الضغوط المالية. وحذر من أن بافاريا قد تواجه صعوبات مماثلة بعد عام 2028، ما يثير مخاوف بشأن استمرار خدمات النقل الإقليمي.

تريليونان يثقلان كاهل الاقتصاد الأكبر عالمياً

أميركا تغرق في عجز مالي تاريخي

- 1 الإنفاق الحكومي يقفز إلى 7.40 تريليونات دولار بمستوى قياسي
- 2 فوائد المديونية تستنزف 1.36 تريليون دولار من الموارد الفيدرالية
- 3 أحكام قضائية تجبر واشنطن على إعادة 145 مليار دولار



سجلت الولايات المتحدة قفزة حادة في عجز ميزانيتها خلال السنة المالية 2026، ليقترب من حاجز التريليوني دولار، في مؤشر على تصاعد الضغوط المالية التي تواجه أكبر اقتصاد في العالم، مدفوعة بالإنفاق الحكومي القياسي، وتضخم أعباء خدمة الدين العام، وتداعيات إلغاء جزء كبير من الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس دونالد ترامب.

وكشفت بيانات وزارة الخزانة الأميركية أن العجز ارتفع بمقدار 217 مليار دولار، ليلبلغ 1.99 تريليون دولار خلال السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر، مقارنة بنحو 1.78 تريليون دولار في العام السابق، مسجلاً أعلى مستوياته منذ خمس سنوات، وثالث أكبر عجز سنوي في تاريخ البلاد.

وتكتسب هذه الأرقام أهمية خاصة باعتبارها نتائج أول سنة مالية كاملة خلال الولاية الرئاسية الثانية لترامب، وسط تحديات متزايدة لتحقيق التوازن بين الالتزامات الحكومية والإيرادات العامة.

وأظهرت البيانات ارتفاع الإنفاق الفيدرالي إلى مستوى قياسي بلغ 7.40 تريليونات دولار، بزيادة 386 مليار دولار، تعادل 6%، مقارنة بنحو 7.01 تريليونات دولار في السنة السابقة.

وفي المقابل، سجلت الإيرادات الحكومية مستوى تاريخياً عند 5.40 تريليونات دولار، بزيادة 169 مليار دولار، أو 3%، ما يعكس اتساع الفجوة بين وتيرة نمو المصروفات والموارد المالية.

وشكّلت أعباء خدمة الدين أحد أبرز محركات العجز، بعدما قفزت بنسبة 12% إلى 1.36 تريليون دولار، بزيادة 144 مليار دولار، لتصبح من أكبر بنود الإنفاق الفيدرالي، ولا تتجاوزها سوى مخصصات الضمان الاجتماعي والنفقات المخصصة لبرنامجي «ميديكير» و«ميديكيد»، وتأتي هذه القفزة بعدما تجاوز إجمالي الدين الأميركي حاجز 40 تريليون دولار، ما

يزيد الضغوط على المالية العامة ويحدّ من قدرة الحكومة على توجيه موارد إضافية إلى أولوياتها الاقتصادية. وفي تطور آخر، ساهم حكم المحكمة العليا بإلغاء جزء كبير من تعريفات ترامب الجمركية في تعميق الاختلال المالي، بعدما اضطرت الحكومة إلى رد 145 مليار دولار من الرسوم المحصلة. وأدى ذلك إلى انخفاض صافي الإيرادات

الإفصاحات الفصلية تقترب.. وترقب لمسار الأحداث الإقليمية

1.32 مليار سهم تداولات البورصة في أسبوع

كتب مساعد صالح

ارتفعت كميات الأسهم المتداولة في بورصة الكويت إلى 1.32 مليار سهم خلال الأسبوع، بزيادة 1.54%، وصعد عدد الصفقات المنفذة 1.33% إلى 102.68 ألف صفقة، في مقابل استمرار تراجع المؤشرات الرئيسية للأسبوع الرابع على التوالي، وسط متابعة التطورات الإقليمية وانتظار نتائج الشركات عن الربع الثالث. وبلغت قيمة التداولات الأسبوعية 346.80 مليون دينار، بانخفاض 4.26%، فيما استقرت القيمة السوقية للأسهم المدرجة عند 50.76 مليار دينار، مقارنة مع 51.70 مليار دينار في الأسبوع السابق، متراجعة 1.82%. وكان مؤشر السوق الأول الأقل تأثراً بالضغط، إذ انخفض 1.55% ليغلق عند 8891.97 نقطة، بينما تراجع السوق العام 1.82% إلى 8475.93 نقطة.

طالع..... ص 4 - 5



حسنة طالب لـ «عالم الاقتصاد»: وفرة رؤوس الأموال تزيد المنافسة على الفرص النوعية

• الأسواق الخليجية تشهد نمواً متزايداً في الثروات والأموال المؤسسية

• المصداقية والخبرة المهنية تعززان بناء علاقات مالية طويلة الأمد

• الشركات الناشئة تواجه تحديات في هيكلة الصفقات وجذب التمويل

طالع..... ص 4 - 5

خطوة تمهد لاستعادة النشاط وتوسيع الأعمال في السوق السورية

نائب سابق ينهي إجراءات فك الحجز عن استثماراته في سوريا

انعكاسات إيجابية مرتقبة على شركاته ومشاريعه خلال المرحلة المقبلة

انتهى نائب سابق إجراءات فك الحجز التحفظي عن أمواله واستثماراته في سوريا، في خطوة من المتوقع أن تنعكس إيجاباً على أنشطة شركاته ومشاريعه الاستثمارية، وتدعم فرص استعادة أعمالها وتوسيع نطاق نشاطها خلال المرحلة المقبلة. ومن المنتظر أن يسهم استكمال إجراءات رفع الحجز في تعزيز المراكز المالية

والتشغيلية للشركات المرتبطة بالنائب السابق، من خلال استعادة القدرة على إدارة الأصول والممتلكات والتصرف فيها، بما يتيح مرونة أكبر في تنفيذ الخطط الاستثمارية وإعادة تشغيل المشاريع التي تأثرت بالإجراءات السابقة. كما يُتوقع أن تفتح هذه الخطوة المجال أمام إعادة ترتيب المحافظ الاستثمارية

وتطوير الأعمال القائمة، فضلاً عن الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي قد توفرها مرحلة إعادة الإعمار وتنشيط القطاعات الإنتاجية والخدمية في سوريا. ويمكن أن يسهم رفع القيود عن الأصول في تحسين قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية والتشغيلية، وتعزيز سيولتها وإمكاناتها التوسعية، خصوصاً

في حال استعادة الاستفادة الكاملة من الممتلكات والاستثمارات التي شملتها قرارات الحجز. كذلك من شأن تسوية الأوضاع القانونية لهذه الاستثمارات أن تدعم ثقة الشركاء والمتعاملين مع الشركات المعنية، وتتيح لها إعادة تقييم مشاريعها وخططها المستقبلية وفق المتغيرات الاقتصادية التي تشهدها

السوق السورية. وتأتي هذه التطورات في وقت تتجه فيه الأنظار إلى الفرص الاستثمارية المرتبطة بإعادة تنشيط الاقتصاد السوري، وسط توقعات بأن تستفيد الشركات التي تمتلك أصولاً ومشاريع قائمة من تحسن البيئة التشغيلية، حال توافر الظروف القانونية والاقتصادية المناسبة.

كواليس السوق



تسود أوساط المستثمرين خلال الفترة الحالية حالة من الترقب المشوب بالحذر، وسط أحاديث متداولة في المجالس الاقتصادية وغرف التداول عن تحركات مرتقبة تعكس ملامح مرحلة جديدة في السوق خلال 2026، يمكن رصد أبرزها في:

إعداد: حامد الدوسري



1 تخارج جزئي

خفضت شركة استثمارية حصتها في مجموعة مالية بنسبة 0.86 %، بما يعادل 8.29 مليون سهم.

وتراجعت ملكية الشركة إلى 140.53 مليون سهم، تمثل 14.61 % من رأس المال، مقارنةً بنحو 148.82 مليون سهم كانت تعادل 15.47 % قبل التغيير.

2 غرامة مالية

فرض الجهات التنظيمية غرامة مالية بقيمة 50 ألف دينار على إحدى الشركات، لمخالفتها القواعد المنظمة لأنشطة الأوراق المالية، وذلك على خلفية تسويق نظام استثمار جماعي خارجي قبل الحصول على ترخيص.

3 إتمام صفقة

تم تنفيذ صفقة متفق عليها على أسهم إحدى الشركات الاستثمارية، شملت نحو 1.75 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت 297.5 ألف دينار.

وبلغ سعر السهم في الصفقة 170 فلساً للسهم الواحد.

4 عملية تخارج

وافقت شركة على توقيع اتفاقية لبيع أسهم في إحدى شركاتها التابعة، بقيمة إجمالية تبلغ 4 ملايين دينار، وذلك في إطار توجيهها لإتمام عملية التخارج.

ومن المتوقع استكمال عملية البيع بعد الانتهاء من الإجراءات اللازمة وتوقيع اتفاقية بيع الأسهم.

5 زيادة رأس المال

قررت شركة الاكتتاب في زيادة رأس المال إحدى شركاتها الزميلة، على أن ينعكس أثر عملية الاكتتاب بعد استكمال الإجراءات وإغلاق بابهِ وتخصيص الأسهم الجديدة المكتتب بها لصالحها.

6 صفقة تقلص مديونية

حددت شركة تابعة الأثر المالي من بيع عقار استثماري بقيمة 22.6 مليون دينار بتحقيق صافي ربح بنحو 7.4 مليون دينار، على أن يبلغ نصيب مساهمي الشركة من الأرباح نحو 4 ملايين دينار.

7 زيادة رأس المال

اعتمدت شركة جدول زمني لاستحقاقات الأسهم المتعلقة بزيادة رأس المال، وذلك في إطار استكمال الإجراءات التنظيمية المرتبطة بالزيادة. ومن المتوقع أن تتضمن الإفصاحات اللاحقة تفاصيل مواعيد الاستحقاق، بما يتيح للمساهمين الاطلاع على المستجدات المتعلقة بزيادة رأس المال.

8 إلغاء إدراج أسهم

قررت الجهات التنظيمية إلغاء إدراج أسهم شركة، لعدم التزامها باستيفاء عدد من المتطلبات الرقابية المتعلقة بعمليات بيع العقارات الاستثمارية، فضلاً عن عدم تقديم المستندات المؤيدة للتحويلات والتعاملات المالية.

ووفق المعلومات فإن الشركة لم تلتزم بتزويد الجهات التنظيمية بالمستندات والمعلومات المطلوبة ضمن المهل الزمنية المحددة.

9 بيع حصة كاملة

أبرمت شركة اتفاقية لبيع كامل حصتها في إحدى شركات الخدمات اللوجستية، ضمن صفقة تقدر قيمتها بنحو 1.5 مليار دولار. ومن المتوقع إتمام الصفقة بحلول نهاية مارس 2027، وذلك رهناً بالحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة واستيفاء جميع شروط الإتمام الأخرى.

10 تسويق أسهم

حصلت شركة على رخصة لتسويق 45 ألف سهم من أسهم شركة أجنبية، بسعر عرض يبلغ ألف دولار للسهم الواحد.

11 زيادة ملكية

رفعت شركة نسبة ملكيتها في شركة أخرى بنحو 5.116 % من إجمالي الأسهم، بما يعادل 30.54 مليون سهم. وتوزعت الملكية بين حصة مباشرة بلغت 21.50 مليون سهم، تمثل نحو 3.602 % من إجمالي الأسهم، فيما بلغت الملكية غير المباشرة 9.04 مليون سهم، بما يعادل نحو 1.514 %.

12 مساهم يرفع ملكيته

رفع أحد المساهمين ملكيته في شركة إلى 7.62 %، بعد زيادة عدد الأسهم المملوكة إلى نحو 27.66 مليون سهم، مقارنةً بنحو 25.81 مليون سهم قبل التغيير. وتعكس عملية التغيير زيادة في ملكية المساهم بنحو 1.85 مليون سهم.

13 تمويل مصرفي

جددت شركة عقد تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك المحلية بقيمة 5 ملايين دينار، بهدف تمويل أنشطتها ودعم احتياجاتها التمويلية.

ويأتي تجديد التسهيلات في وقت تراجعت فيه أرباح الشركة بنسبة 44.21 %، خلال النصف الأول من العام الحالي.

14 توقعات بنمو الأرباح

توقعت شركة مدرجة تحقيق أرباح بقيمة 3.9 مليون دينار خلال الربع الثالث من العام الحالي، بربحية تبلغ 21.60 فلس للسهم الواحد، مقارنةً بأرباح قدرها 2.01 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2025، وربحية بلغت 11.13 فلس للسهم.

15 دعم العمليات التشغيلية

تعاقدت إحدى الشركات الصناعية على شراء خط إنتاج جديد وتوسعته بتكلفة إجمالية تبلغ 530 ألف دينار، وذلك ضمن خططها التوسعية الهادفة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وتعزيز قدراتها التشغيلية.

16 اكتتاب عام

حصلت شركة على ترخيص جديد لتأسيس صندوق دولي للدخل وطرحه للاكتتاب العام برأس مال متغير يتراوح بين مليوني دينار كحد أدنى و300 مليون دينار كحد أقصى.

ترقب نتائج الربع الثالث وسط ضغوط إقليمية.. والتأمين يخالف اتجاه السوق

بورصة الكويت.. 346.8 مليون دينار تداولات أسبوعية

1 «الأول» الأقل تراجعاً بين المؤشرات.. و«التأمين» يصعد 1.11 %

2 الخدمات المالية يستحوذ على 29.40 % من السيولة و39.34 % من الكميات

3 نتائج الشركات وتطورات المنطقة تحددان وجهة التداولات المقبلة

4 ارتفاع الكميات إلى 1.32 مليار سهم.. والصفقات تتجاوز 102 ألف



كتب مساعد طالح

سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 346.80 مليون دينار خلال الأسبوع، فيما ارتفعت كميات الأسهم المتداولة وأعداد الصفقات، رغم تراجع المؤشرات الرئيسية للأسبوع الرابع على التوالي. وجاءت التعاملات وسط ترقب نتائج الشركات عن الربع الثالث، ومتابعة التطورات الإقليمية وانعكاساتها على حركة الأسواق وقرارات المستثمرين.

وبلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة 50.76 مليار دينار، بينما أظهر أداء القطاعات تفاوتاً، مع ارتفاع التأمين مقابل تراجع بقية القطاعات. وحافظ السوق الأول على تماسك نسبي، مسجلاً أقل انخفاض بين المؤشرات الرئيسية، في حين واجه مؤشر الرئيسي 50 ضغوطاً أكبر. وعكست المحصلة الأسبوعية استمرار النشاط رغم الأجواء الحذرة، إذ لم يمنع انخفاض الأسعار زيادة حجم الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المنفذة. وفي المقابل، ظل ترقب الإفصاحات المالية والتطورات المحيطة بالمنطقة حاضراً في قرارات المتعاملين، مع بحثهم عن معطيات أكثر وضوحاً لتقييم فرص الاستثمار خلال الفترة المقبلة.

«الأول» الأكثر تماسكاً

أنهى مؤشر السوق الأول الأسبوع عند 8891.97 نقطة، بانخفاض 140.39 نقطة، تعادل 1.55 %، مقارنة مع إقبال الأسبوع المنتهي في 8 أكتوبر 2026. وجاء أدائه أفضل نسبياً من بقية المؤشرات، بعدما سجل أقل نسبة تراجع، رغم امتداد ضغوط البيع إلى مختلف شرائح السوق. وتراجع مؤشر السوق العام 1.82 %، فاقداً 156.78 نقطة، ليغلق عند 8475.93 نقطة. أما مؤشر السوق الرئيسي فسجل انخفاضاً بنسبة 3.07 %، بما يعادل 272.07 نقطة، وأنهى تعاملات الأسبوع عند مستوى 8587.96 نقطة.

وسجل مؤشر الرئيسي 50 أكبر خسارة بين المؤشرات الرئيسية، بعدما هبط 5.23 %، فاقداً 527.54 نقطة، ليصل إلى 9556.75 نقطة. وأظهرت الفروق بين نسب الانخفاض تبايناً في حدة الضغوط، مع تحمل أسهم السوق الرئيسي وتيرة تراجع أعلى

مقارنة بمكونات السوق الأول. ويضع هذا التفاوت أداء الشركات ونتائجها المالية في صدارة المتابعة، خصوصاً أن المحصلة العامة للمؤشرات لا تعكس بالضرورة مسار جميع الأسهم. وتبقى الإفصاحات المرتقبة عاملاً مهماً في تقييم كل شركة، ومدى توافق سعر سهمها مع تطورات نشاطها وأرباحها.

رسمة تتجاوز 50 ملياراً

استقرت القيمة السوقية للأسهم المدرجة عند 50.76 مليار دينار بنهاية الأسبوع، مقابل 51.70 مليار دينار في ختام تعاملات الخميس الموافق 8 أكتوبر 2026، بانخفاض 1.82 %، بالتزامن مع تراجع السوق العام بالنسبة نفسها. وجاء انخفاض الرسمة مع تراجع غالبية القطاعات، لكنها بقيت فوق مستوى 50 مليار دينار. ويظل تغير القيمة السوقية مرتبطاً بتحركات الأسعار وقرارات المتعاملين، فيما يتطلب تقييم الأداء التشغيلي والمالي للشركات قراءة نتائجها وإفصاحاتها، وعدم الاكتفاء باتجاه المؤشرات خلال فترة محددة.

وتزداد أهمية هذا التمييز مع اقتراب إعلان نتائج الربع الثالث، التي ستتيح للمستثمرين مقارنة توقعاتهم بالأرقام الفعلية، والتعرف إلى مدى استمرار نمو الأرباح أو تغيرها، إلى جانب متابعة الإيرادات والمصروفات وتطور الأنشطة الرئيسية للشركات. ومن شأن توافر هذه المعلومات أن يساعد على بناء قرارات استثمارية أكثر وضوحاً، خصوصاً في الفترات التي تتسارع فيها الأخبار الخارجية ويتزايد تأثيرها في حركة التداول، فتتخلط توقعات الأداء المالي بتقديرات المخاطر المحيطة بالأسواق.

ارتفاع الكميات والصفقات

شهدت مؤشرات التداول الأسبوعية اتجاهات متباينة؛ إذ انخفضت السيولة 4.26 % إلى 346.80 مليون دينار، في حين ارتفعت كميات الأسهم المتداولة 1.54 % لتبلغ 1.32 مليار سهم، وزاد عدد الصفقات 1.33 % إلى 102.68 ألف صفقة. وأظهرت هذه الأرقام أن التراجع السعري لم يصاحبه انكماش شامل في النشاط، مع استمرار تنفيذ عمليات البيع والشراء وارتفاع الكميات المتداولة. غير أن زيادة عدد الأسهم والصفقات لا تعني وحدها تغير اتجاه السوق، خصوصاً مع بقاء المؤشرات الرئيسية تحت الضغط. وتتطلب قراءة حركة التداول الجمع بين قيمة السيولة والكميات والأسعار، فضلاً عن توزيع التعاملات على الأسهم والقطاعات. فقد ترتفع الكميات في الوقت الذي تنخفض فيه قيمة التداول، تبعاً للأسعار وتنوعية الأسهم التي تستقطب اهتمام المتعاملين خلال الجلسات.

وفي ظل هذه الصورة، تتركز المتابعة على قدرة السوق على تحويل النشاط القائم إلى طلب يدعم الأسعار، وعلى مدى استجابة المستثمرين للإفصاحات المقبلة، وتبقى استمرارية التداول عاملاً مهماً، لكنها تحتاج إلى تحسين التوازن بين قوى البيع والشراء

حتى تنعكس على المؤشرات.

التأمين يخالف الاتجاه

نجح قطاع التأمين في إنهاء الأسبوع مرتفعاً بنسبة 1.11 %، ليكون القطاع الوحيد الذي حقق مكاسب، مقابل تراجع 12 قطاعاً، تصدرتها الرعاية الصحية بانخفاض 7.57 %.

وأتاح صعود التأمين مساحة إيجابية وسط التراجعات، مؤكداً وجود اختلافات في الأداء القطاعي كبير من عمليات البيع والشراء. إلا أن ارتفاع النشاط يظل مختلفاً عن اتجاه الأسعار، إذ يمكن أن تتزايد التداولات على الأسهم خلال فترات الصعود أو الهبوط على حد سواء.

وتبرز أهمية متابعة توزيع السيولة داخل القطاع، إلى جانب نتائجه المالية، لفهم طبيعة النشاط ومدى استمراره. فالحصص المرتفعة من التداول تعكس اهتمام المتعاملين، بينما يتطلب تقييم فرص الشركات قراءة أوسع لأعمالها وإفصاحاتها.

الخدمات المالية في المقدمة

واصل قطاع الخدمات المالية تصدر النشاط الأسبوعي، مستحوذاً على الحصة الأكبر من الكميات والسيولة

والصفقات. وبلغ حجم التداول على أسهمه 517.50 مليون سهم، تمثل 39.34 % من إجمالي الأسهم المتداولة في البورصة. واستقطب القطاع سيولة بقيمة 101.97 مليون دينار، تعادل 29.40 % من التداولات الأسبوعية، فيما سجل 29.63 ألف صفقة، بحصة 28.85 % من إجمالي الصفقات المنفذة.

ويعكس تصدر القطاع هذه المؤشرات حجم حضوره في التعاملات، مع استحواذه على جانب كبير من عمليات البيع والشراء. إلا أن ارتفاع النشاط يظل مختلفاً عن اتجاه الأسعار، إذ يمكن أن تتزايد التداولات على الأسهم خلال فترات الصعود أو الهبوط على حد سواء.

وتبرز أهمية متابعة توزيع السيولة داخل القطاع، إلى جانب نتائجه المالية، لفهم طبيعة النشاط ومدى استمراره. فالحصص المرتفعة من التداول تعكس اهتمام المتعاملين، بينما يتطلب تقييم فرص الشركات قراءة أوسع لأعمالها وإفصاحاتها.

مكاسب رغم تراجع المؤشرات

على مستوى الأسهم، تصدر «الأهلية للتأمين» قائمة الارتفاعات بمكاسب بلغت 8.98 %، في حين سجل «مشاعر» أكبر تراجع أسبوعي بنسبة 15.49 %، لتظهر التعاملات تبايناً واضحاً بين الأسهم الراجعة والخاسرة.

وتصدر سهم «وطنية» نشاط الكميات بتداول 130.9 مليون سهم، مع انخفاض سعره 0.78 % خلال الأسبوع. أما سهم «بيتك» فجاء في مقدمة الأسهم من حيث السيولة، مستقطباً 35.75 مليون دينار، فيما تراجع سعره بالنسبة نفسها البالغة 0.78 %.

وأوضحت هذه التحركات أن صدارة النشاط لا ترتبط بالضرورة بتحقيق مكاسب سريعة، إذ استقطبت أسهم تداولات مرتفعة رغم انخفاض أسعارها. كما أظهرت استمرار الفرص المتباينة داخل السوق، دون أن يعني ذلك انتهاء الضغوط التي أثّرت في المحصلة الأسبوعية.

الحذر يزداد بنهاية الأسبوع

بدأت السوق تعاملاتها بدرجة من التماسك، قبل أن تتسع ضغوط البيع المتداولة وأعداد الصفقات، رغم تراجع المؤشرات الرئيسية، وتشمّل معظم المؤشرات الرئيسية، وسط متابعة المستثمرين للمستجدات الخارجية وتأثيراتها المحتملة في الأسواق.

وظلت المخاوف المرتبطة بالملاحه في مضيق هرمز واستمرار تدفق الإمدادات ضمن العوامل المحيطة بالتداولات، إلى جانب الأنباء المتداولة بشأن احتمال توجيه ضربة أمريكية لإيران، وهو ما زاد التحفظ تجاه بناء مراكز استثمارية جديدة.

ومع تسارع الأخبار، تصبح قرارات البيع والشراء أكثر حساسية للتطورات، خصوصاً حين يصعب تقدير مداها الزمني وانعكاساتها. ويزيد ذلك أهمية الفصل بين أثر الأحداث الآتية في الأسعار، وبين التغيرات الفعلية التي تظهر في نتائج الشركات وأعمالها.

النتائج تستقطب الأنظار

تتجه الأنظار خلال الفترة المقبلة إلى نتائج الربع الثالث، باعتبارها محطة رئيسية لتقييم أداء الشركات ومراجعة التوقعات بشأن أرباحها. وتكتسب هذه الإفصاحات أهمية إضافية بعد أسابيع من التراجع، إذ توفر معلومات تساعد على قراءة الأسعار في ضوء الأداء المالي. وستظل تطورات المنطقة وأسعار الفائدة العالمية واتجاهات المستثمرين الأجانب ضمن العوامل المؤثرة في التداول، إلى جانب ما تكشفه الشركات عن إيراداتها وربحياتها وخططها. ويعني ذلك أن مسار السوق سيبقى مرتبطاً بمزيج من المعلومات المالية والمستجدات الخارجية.

وفي المقابل، يمنح استمرار التداول وارتفاع الكميات والصفقات السوق قاعدة من النشاط يمكن البناء عليها متى تحسنت شهية الشراء. وتبقى قدرة النتائج المرتقبة على دعم الثقة مرتبطة بمضمون الإفصاحات ومدى توافقها مع توقعات المستثمرين، مع استمرار متابعة الظروف الإقليمية.

5 القيمة السوقية عند 50.76 مليار دينار رغم استمرار الضغوط

101.97 مليون دينار للخدمات المالية

• الصفقات: 29.63 ألف صفقة، تعادل 28.85 %.

وأظهرت هذه الحصص استحواذ القطاع على جانب كبير من حركة التداول، مع تصدره الكميات والسيولة وعدد العمليات المنفذة خلال الأسبوع.

احتفظ قطاع الخدمات المالية بصدارة التعاملات الأسبوعية عبر مؤشرات النشاط الثلاثة:

• السيولة: 101.97 مليون دينار، تمثل 29.40 % من الإجمالي.

• الكميات: 517.50 مليون سهم، بحصة 39.34 %.



حسنة طالب لـ «عالم الاقتصاد»: وفرة رؤوس الأموال تزيد المنافسة على الفرص النوعية

المستثمرون أصبحوا أكثر انتقائية في تمويل المشروعات

1 الأسواق الخليجية تشهد نمواً متزايداً في الثروات والأموال المؤسسية

2 الشركات الناشئة تواجه تحديات في هيكل الصفقات وجذب التمويل



حسنة طالب

حاورها: د. هادي قاسم – دكتوراه في الكيمياء الحيوية had9955@gmail.com

«مينتيلاي كابيتال»، المتخصصة في الخدمات المصرفية الاستثمارية والاستشارات المالية للشركات، والتي تتخذ من دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها. كما تعمل تنفيذية مالية ومستثمرة مؤسسية، وتشغل منصب شريكة منطقة دول مجلس التعاون الخليجي في شركة «فيول فينتشر كابيتال»، المتخصصة في رأس المال الاستثماري، ومقرها الولايات المتحدة الأميركية.

في هذا الحوار، نسلط الضوء على محطات من رحلتها المهنية، ونتناول رؤيتها للقيادة والاستثمار، وتقييمها لواقع الأسواق المالية والقطاع المصرفي، إلى جانب قراءتها للفرص والتحديات في عالم المال والأعمال.

لم يكن النجاح يوماً وليد الصدفة، بل هو نتاج شغف لا يلين، وعزم يتجاوز القيود، ورؤية ثاقبة تستشرف الفرص حيث يرى الآخرون العقبات. وفي عالم المال والأعمال، الذي يتطلب جهداً مضاعفاً لإثبات الحضور وترسيخ المكانة، استطاعت سيدة الأعمال حسنة طالب أن تفرض اسمها باقتدار، منتقلةً من صاحبة فكرة إلى قائدة مشروع يسعى إلى إحداث فارق في السوق.

وقد رُشحت حسنة طالب للقب «نجمة وول ستريت» من قبل سوق ناسداك للأوراق المالية، كما حظيت بتقدير من وزارة الخارجية الأميركية لجهودها المتميزة في مجال الاستثمار. وتشغل حسنة طالب منصب المدير في شركة

3 الاستثمارات الخضراء تتطلب عوائد اقتصادية وفوائد بيئية قابلة للقياس

أحيان أخرى يكون العثور على شريك استراتيجي، أو إعادة الهيكلة، أو حتى عدم اتخاذ أي إجراء في الوقت الراهن.

فالنصيحة الجيدة لا تعني إخبار الناس بما يودون سماعه، بل إخبارهم بما يحتاجون حقاً إلى سماعه.

التحديات والدروس المستفادة

● **ما أصعب قرار اضطررت إلى اتخاذه بصفتك رئيسة تنفيذية أو مألكة للشركة حتى الآن؟**
- تمثل بعض أصعب القرارات التي اتخذتها في قول «لا».

عندما تبني شركة، ولا سيما في سنواتها الأولى، تبدو كل فرصة مهمة؛ لذا عليك أن تدركي أن ليس كل فرصة تستحق وقتك.

لقد تراجعت عن فرص بدت مغرية من الناحية المالية، لأنها لم تكن مناسبة من الناحية الاستراتيجية، أو لأنني لم أكن مقتنعة بأن العلاقة ستنتج على المدى الطويل. وهذا أمر صعب؛ لأن قول «نعم» يمنح شعوراً بالإنجاز والإنجاز، بينما يتطلب قول «لا» قرأً كبيراً من الثقة بالنفس.

● **كيف تتعاملين مع الفشل أو أزمات السوق غير المتوقعة؟**

- أحاول تجنب اتخاذ القرارات بناءً على العاطفة، خصوصاً عندما تسود أجواء التوتر والاضطراب. تتمثل خطوتي الأولى دائماً في فهم ما تغير فعلياً؛ ما المشكلة الحقيقية؟ وما الذي لا يعود كونه ضجيجاً؟ وما الذي يُعد مؤقتاً، وما الذي قد يستمر على المدى الطويل؟

يمكن للأسواق أن تتحرك بسرعة هائلة، لكن الذعر غالباً ما يسبق ظهور الحقائق.

لقد عاصرت دورات سوقية عديدة بما يكفي لأدرك أن الفترات العصيبة لا تدوم إلى الأبد، لكن القرارات الخاطئة التي تتخذ خلالها قد تترك آثارها لسنوات.

لذلك، أعود دائماً إلى الأساسيات، وفي مقدمتها السيولة، والمخاطر، والتدفقات النقدية، وحجم التعرض للمخاطر، والاقتراضات التي تستند إليها القرارات، واحتمالات الخسارة.

● **لو أُتيحت لك فرصة العودة بالزمن إلى الوراء، فما الذي كنت ستفعلينه بشكل مختلف؟**

دروة قوتها عندما نتعامل مع مشكلات مالية واستراتيجية معقدة، فهنا تكمن القيمة الحقيقية لخبرتنا.

كما نتبنى رؤية طويلة الأمد؛ ففي حين تسعى بعض الشركات إلى زيادة حجم أعمالها، أفضّل التركيز على عدد أقل من المشاريع التي تتسم بالجودة العالية، ويشارك فيها أطراف جادون ومحترفون.

ومن العوامل الأخرى التي ساعدتنا شبكة علاقاتي وخبرتي المتنوعة في الأسواق المختلفة. فالأعمال لا تدار بمعزل عن الآخرين، إذ يمكن لمستثمر أو مستشار أو محام أو جهة تنظيمية أو بنك أو شريك استراتيجي مناسب أن يغيّر مسار الصفقة ونتيجتها بالكامل.

● **كيف تصفين بيئة العمل داخل شركتك، وما معاييرك في اختيار أعضاء الفريق؟**

- أولي اهتماماً كبيراً لطريقة تفكير الأفراد. يمكنني تعليم الموظف إجراءات العمل، أو كيفية إعداد النماذج المالية والتحضير للاجتماعات، لكن من الصعب جداً تعليم مهارات التقدير السليم للأمور، والنزاهة، والفضول الفكري. أريد أن يحيط بي أشخاص يمتلكون الجرأة على القول: «أنا لا أتفق مع هذا الرأي»، متى كان لديهم ما يبرر موقفهم؛ فأنا لا أحتاج إلى أشخاص يكفون بالموافقة على رأي المسؤول الأول خلال الاجتماعات.

كما أنني صارمة جداً فيما يتعلق بمعايير الجودة؛ فإذا كانت الوثيقة ستُعرض على مستثمر، فيجب أن تكون دقيقة وخالية من الأخطاء. وإذا قدمنا معلومة إلى عميل، فيجب أن نكون قادرين على الدفاع عنها وتبريرها؛ ففي مجال عملنا، قد تتحول الأخطاء البسيطة إلى أخطاء باهظة التكلفة.

● **في سوق شديدة التنافسية، ما الميزة التنافسية التي تجعل شركتك فريدة من نوعها؟**

- إنها مزيج من التفكير المؤسسي وفهم عقلية

ريادة الأعمال. أدرك تماماً ما يعنيه بناء عمل تجاري، لأنني خضت هذه التجربة بنفسني. وفي الوقت نفسه، أفهم طريقة تفكير المستثمرين، لأنني أمضيت جزءاً كبيراً من مسيرتي المهنية في الجانب الآخر من الطاولة، وهذا المزيج ليس شائعاً.

كما أننا لا نؤمن بتقديم نصائح عامة أو نمطية للعملاء؛ فكل شركة هيكل رأسمالي مختلف، وملف مخاطر خاص، وأهداف متباينة. ففي بعض الأحيان، يكون الحل الأمثل توفير رأس المال، وفي

المستوى، من دون محاولة الظهور بحجم أكبر من حجمه الفعلي. أردتُ أن تتبنى شركة «مينتيلاي» معايير مؤسسية رفيعة منذ البداية، لكنني حرصت أيضاً على الانضباط في إدارة التكاليف والموارد البشرية والوقت.

أما التحدي الآخر، فكان التحلي بالصبر؛ إذ قد يستغرق إتمام الصفقة الواحدة في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية أشهراً من العمل، وقد تمر فترات طويلة يبذل خلالها جهد كبير من دون تحقيق إنجاز ملموس أو الإعلان عن نتائج للجمهور.

لقد تعلمتُ ألا أقيس التقدم المحرز بناءً على الإيرادات أو التغطية الإعلامية فحسب، فهناك أمور أخرى لا تقل أهمية، مثل الحصول على تفويض قوي، وبناء علاقة جادة مع مستثمر، ووضع هيكل جيد للصفقة، وكسب ولاء العميل بما يدفعه إلى تجديد تعامله معنا.

رحلة النجاح والنمو

● **حديثنا عن الاستراتيجية الجوهرية التي ساعدت شركتك على الانتقال من مرحلة التأسيس إلى مستواها الحالي من التميز والنجاح؟**

- التزمنا بشدة بمجالات خبرتنا ومعرفتنا الفعلية. لم أؤمن يوماً بمحاولة إرضاء الجميع أو تقديم كل شيء لكل الناس؛ إذ تبلغ شركة «مينتيلاي»

● **هل الخطوة الأولى التي اتخذتها لتحويل الفكرة إلى مشروع تجاري ملموس وفعل على أرض الواقع؟**

- تمثلت الخطوة الأولى في تحديد هويتنا بدقة، وتوضيح ما نريد أن نكون عليه. لقد خصصت وقتاً طويلاً للتفكير في نوع الشركة التي يمكنني أن أضع ثقتي فيها شخصياً، وتساءلت: ما الذي كنت سأنتظره من المستشار لو كنت أنا المستثمر؟ وما الذي سيدفعني إلى أخذ رأيه على محمل الجد؟

وانطلاقاً من ذلك، بنينا أعمالنا على ركائز أساسية تشمل الخدمات المصرفية الاستثمارية الاستراتيجية، والاستشارات المالية، وتمويل الشركات، واستشارات رأس المال الخاص، والاستراتيجيات التنظيمية. وبدأنا بالتركيز على جوهر العمل نفسه، إلى جانب بناء العلاقات المرتبطة به.

بالنسبة إليّ، كانت السمعة دائماً أهم من المظهر؛ إذ يمكنك إنشاء موقع إلكتروني رائع في يوم واحد، لكنك لا تستطيع بناء المصداقية في يوم واحد.

● **ما أبرز التحديات المالية أو اللوجستية التي واجهتها خلال مرحلة التأسيس، وكيف تغلبت عليها؟**

- إن تأسيس عمل تجاري يعلمك بسرعة كبيرة أن امتلاك الخبرة شيء، وامتلاك شركة شيء مختلف تماماً.

تمثل التحدي الأكبر في بناء كيان متطور وعالي



5الاقتصاد

لقاء الأحد

4 البنية التحتية والتكنولوجيا والرعاية الصحية تتصدر اهتمامات المستثمرين

5

وفرة السيولة عالمياً تزيد المنافسة على الفرص الاستثمارية النوعية

توسيع نطاق علاقاتها العالمية وتعميقها، لا سيما في البلدان التي نتوسع فيها حالياً، مثل البرازيل وتشيلي والمغرب.
أريد أن تصبح الشركة الوجهة التي يلجأ إليها العملاء عند التعامل مع الصفقات المعقدة، أو اتخاذ القرارات الاستراتيجية، أو مواجهة التحديات المتعلقة برأس المال، والتي تتطلب تفكيراً عميقاً وجاداً.

تُعد دول مجلس التعاون الخليجي جزءاً رئيسياً من مستقبلنا، لكنني أرى أيضاً فرصاً كبيرة في الربط بين رؤوس الأموال في هذه المنطقة والأسواق الأخرى.

تشهد المنطقة نمواً متزايداً في الثروات ورؤوس الأموال المؤسسية، وأريد لشركة «مينتيلابي كابيتال» أن تؤدي دوراً فاعلاً ومدروساً في إدارة هذه العلاقات وتعزيز الروابط بين أطرافها.

● **كيف تنصحين الشباب والشابات الراغبين في دخول عالم ريادة الأعمال اليوم؟**
- لا تؤسس شركة لجرد رغبتك في أن يُطلق عليك لقب «رائد أعمال».

أبدأ مشروع لأنك وجدت مشكلة حقيقية تفهمها وتدرك أبعادها بصورة أفضل من معظم الناس.
ولا تخلط بين لغت الاتجاه وتحقيق التقدم الفعلي: فوسائل التواصل الاجتماعي قد توحى بأن الجميع يحققون النجاح طوال الوقت، في حين أن معظم الشركات الحقيقية تبني بجهود، وتتطلب اتخاذ قرارات صعبة، والتعامل مع أفكار قوبلت بالرفض، والعمل لساعات طويلة، ومواجهة الكثير من حالات عدم اليقين.
تعلم فن البيع، واقرأ القوائم المالية، وافهم آلية التدفقات النقدية، واكتسب مهارات التفاوض، وتعلم كيفية توظيف أشخاص يفوقونك كفاءةً. والأهم من ذلك كله، استمر في السعي ولا تنسحب من الميدان.
فالكثير من الناس يتمتعون بالموهبة، وهناك الكثير من الأشخاص الأنكياء، لكن الذين ينجحون في بناء شيء ذي قيمة هم غالباً أولئك الذين يرفضون الانسحاب عندما تزداد الأمور صعوبة.

● **ما الرسالة الأخيرة التي تودين توجيهها إلى كل امرأة تسعى إلى تحقيق حلمها المهني؟**
- لا تقللي من شأن نفسك، ولا تنصري في بتواضع مبالغ فيه لمجرد إشعار الآخرين بالراحة في حضورك.

لسِت بحاجة إلى أن تكوني عدوانية لتكوني قوية، ولا إلى التصرف كرجل لتتمكني من القيادة، كما أنك لست بحاجة إلى إذن من أحد كي تأخذي طموحك على محمل الجد.
ستمَرين بلحظات ويشكك فيها الآخرون في قدراتك، وأخرى تشككين فيها أنت أيضاً في نفسك. ومع ذلك، واصلي المضي قدماً.
لقد نشأت في بيئة اتسمت بالكثير من عدم اليقين، لكنّ أمراً واحداً كان واضحاً وجلياً بالنسبة إليّ دائماً، وهو أنني أردت المزيد من حياتي. وقد ساعدني هذا الإيمان على تجاوز الكثير من اللحظات العصبية.

لذا، فإن رسالتي إلى النساء بسيطة: ابنين مساراتكن المهنية، وأسّسن مشاريعك الخاصة، واحتلن أماكنك المستحقة، واطلبن الفرص، وتعلمن لغة الأرقام.
وعندما تصلين أخيراً إلى ذلك الموقع المهم، لا تهدي طاقتك في التساؤل عما إذا كنت تنتمين حقاً إلى هذا المكان، بل استمري وقتك في إحداث تغيير حقيقي فيه.

لسنوات، شهد العالم وفرة في الأموال منخفضة التكلفة، وسيولة مرتفعة، واستعداداً لتمويل النمو بأي ثمن تقريباً. وفي ظل هذه البيئة، كانت السرعة تحظى بالتقدير. أما اليوم، فأصبح رأس المال يطرح أسئلة أكثر دقة.

● **أين يكمن التدفق النقدي؟ ما الميزة التنافسية الحقيقية؟ ما المخاطر؟ ماذا سيحدث إذا تباطأ النمو؟ ومن سيحقق العائد فعلياً؟**
- أعتقد أن هذا تطور صحي.
سيستمر تدفق رؤوس الأموال على مستوى العالم، لكنه سيكون أكثر انضباطاً. وسيركز المستثمرون بدرجة أكبر على البنية التحتية، والتكنولوجيا، والرعاية الصحية، والائتمان الخاص، والأصول الاستراتيجية، والشركات المرتبطة بالنمو الاقتصادي طويل الأجل.

فالعالم لا يعاني نقصاً في رؤوس الأموال، بل تكمن المنافسة الحقيقية في الفرص النوعية.

● **هناك تحولات رقمية تشكّل مستقبل القطاع المصرفي اليوم، ما هي أبرز هذه التحولات؟**

- الذكاء الاصطناعي أحد هذه التوجهات بلا شك، لكنني لا أعتقد أنه العامل الحاسم الوحيد.
يتمثل التحول الأكبر في رقمنة التجربة المالية برمتها، من خلال المدفوعات الفورية، والخدمات المصرفية المفتوحة، وتحسين جودة البيانات، وأنظمة إدارة المخاطر الآلية، والهوية الرقمية، والترميز، وتسريع عملية اتخاذ القرارات بدرجة كبيرة.
تواجه نماذج العمل المصرفي التقليدية تحديات متزايدة، لأن العملاء يتوقعون اليوم السرعة والسهولة نفسيهما في الخدمات المالية اللتين اعتادوا عليهما في مختلف جوانب حياتهم الأخرى. وفي الوقت نفسه، كلما ازداد الاعتماد على التمويل الرقمي، ازدادت أهمية الثقة وإدارة المخاطر.
قد تسرّع التكنولوجيا اتخاذ القرارات الخاطئة، لكنها لا تجعلها بالضرورة قرارات أفضل.

● **هناك طفرة في التمويل المستدام والاستثمار الأخضر في المنطقة، ما هي توقعاتك لمستقبل القطاع في المنطقة؟**
- نظرتي إيجابية للغاية، لا سيما في منطقة الخليج.

لكنني أعتقد أن التمويل المستدام بحاجة إلى أن يصبح أكثر واقعية وعملية؛ إذ لا يمكن أن يقتصر الأمر على مجرد إضافة كلمة «أخضر» إلى منتج استثماري.

في نهاية المطاف، يبحث المستثمرون عن العوائد، والنتائج القابلة للقياس، والمصداقية.

تمتلك المنطقة رأس المال، وتزايد طموحاتها في تمويل التحول في قطاع الطاقة، ومشاريع المياه، والبنية التحتية، وتكنولوجيا المناخ، وغيرها من المجالات التي ستكتسب أهمية بالغة خلال العقود المقبلة.

وتكمن الفرصة الأكبر في إيجاد مشاريع تتمتع بجدرى اقتصادية، وتحقق في الوقت نفسه فوائد بيئية أو اجتماعية ملموسة.

الرؤية المستقبلية والنصائح

● **أين ترين شركة «مينتيلابي كابيتال» خلال السنوات الخمس المقبلة؟ وهل هناك خطط لمزيد من التوسع إقليمياً أو عالمياً؟**
- أرى أن شركة «مينتيلابي كابيتال» ستصبح بنكاً استثمارياً عابراً للحدود وأكثر رسوخاً، مع

يقتصر على إيجاد مستثمر، لكن هذا غير صحيح؛ فرأس المال له هيكل وتكلفة وتوقعات، كما يرتبط بقواعد الحوكمة وعواقب تترتب على الحصول عليه.
يتمثل هدفنا في مساعدة الشركات على تعزيز جاهزيتها المالية. وهذا يعني فهم بياناتها المالية، وهيكلها الرأسمالي، وتقييمها، وخياراتها الاستراتيجية، إلى جانب إدراك ما سيطلبه المستثمر منها فعلياً.
أعتقد أن هناك فرصة هائلة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة ككل، نظراً إلى وجود شركات متميزة تحتاج فقط إلى تطوير أساليبها في التعامل مع رأس المال.

● **تقود الشركة حالياً مبادرة استثمارية كبرى لإدارة عملية تخارج استراتيجي لمجموعة كبيرة ومتنوعة في قطاع الأغذية والمشروبات. هل تعتزمون دخول مجالات وقطاعات أخرى غير الأغذية والمشروبات؟**
- بالتأكيد. يُعد قطاع الأغذية والمشروبات أحد المجالات التي نعمل فيها، لكن شركة «مينتيلابي» ليست متخصصة في هذا القطاع وحده.

ينطلق عملنا من الفرص الاستراتيجية الحقيقية التي نرصدها. ونعمل مع الشركات التي يمكن أن يسهم فيها رأس المال، أو إعادة الهيكلة، أو الشراكات الاستراتيجية، أو عمليات الاستحواذ، أو الخارج في خلق قيمة مضافة.

ندرس مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك التكنولوجيا، والرعاية الصحية، والخدمات المالية، والضيافة، وغيرها من المجالات التي تتمتع فيها الشركات بأسس تشغيلية قوية، وتتطلب صفتاتها تفكيراً متعمقاً.
أهتم بجودة الفرصة أكثر من اهتمامي بحصر أنشطتنا في قطاع واحد لمجرد الالتزام بتصنيف قطاعي محدد.

● **قدمتم برنامج «المليون الأول»، وهو برنامج تلفزيوني أسبوعي يركز على موضوعات الثقافة المالية، مثل أساسيات الاستثمار، وتسويق الأسهم، وتقييم الأعمال. كيف تصفين تجربتك في قطاع الإعلام؟**
- كانت تجربة مختلفة تماماً عن العمل في القطاع المالي.

في مجال التمويل، يمكنك قضاء 20 دقيقة في شرح فكرة واحدة لشخص يفهم المصطلحات المالية. أما التلفزيون، فيفرض عليك شرح الفكرة نفسها خلال 30 ثانية فقط، وبطريقة يفهمها شخص لم يسبق له العمل في هذا المجال.

وكان ذلك في الواقع من أكثر جوانب التجربة التي استمتعت بها.
علمتني هذه التجربة أن الثقافة المالية لا ينبغي أن تكون معقدة. فكتيراً ما يعتقد الناس أن الاستثمار حكر على الأثرياء أو المتخصصين في مجال التمويل، وهذا غير صحيح.
سواء كنت أحدث إلى مستثمر، أو مؤسس شركة، أو حتى شخص يشاهد التلفزيون في منزله، فأبني أريد له أن ينهي الحوار وقد تعلم شيئاً جديداً لم يكن يعرفه من قبل.

فلسفة الإدارة والقيادة

● **بصفتك سيدة أعمال ناجحة، ما رأيك في الوضع الراهن للاقتصاد العالمي، وإلى أين يتجه الاقتصاد المالي والاستثماري؟**
- أعتقد أننا ندخل مرحلة يصبح فيها المستثمرون أكثر انتقائية.

تهتمين بالمظهر والصورة أكثر من اهتمامك بالجوهر والمضمون.
لم أحاول يوماً دحض تلك الافتراضات بالجدال والنقاش، بل فضّلت الرد عليها من خلال العمل الجاد والإنجاز المتميز.
إذا قلّل أحدهم من شأنِي، كنت أدع النتائج تتحدث عن نفسها. وإذا ظنّ أحدهم أنني لا أفهم الأسواق، كنت أثبت درايتي العميقة بما يدور فيها. وإذا شكك أحدهم في قدرتي على قيادة عمل تجاري، كنت أؤسس شركة بالغفل.
لست مضطرة دائماً إلى الدفاع عن نفسي؛ فأحياناً، كل ما تحتاجينه هو الاستمرار في تحقيق الإنجازات.

● **كيف توازني بين المسؤوليات المهنية والحياة الشخصية؟**

- لا أعتقد أن هناك معادلة مثالية.

هناك فترات يتطلب فيها العمل مني جهداً ووقتاً أكبر، وهناك فترات أختار فيها التراجع قليلاً عن وتيرة العمل بشكل متعمد. والأهم هو أن أكون واعية بهذا الأمر، بدلاً من السماح للعمل بالاستحواذ على كل شيء بصورة تلقائية.
لقد تعلمت أيضاً أن الانشغال الدائم لا يعني بالضرورة الإنتاجية؛ لذا أصبحت أكثر حرصاً على حماية وقتي.

وعلى الصعيد الشخصي، أصبحت أدرك بشكل أفضل أن الراحة ليست كسلاً؛ فالقرارات تكون أفضل عندما يكون ذهن صافياً.

المبادرات والأنشطة

● **أطلقت شركة «مينتيلابي كابيتال» مبادرة في دولة الإمارات العربية المتحدة تُعنى بتقديم خدمات الاستشارات المالية وتطوير الهياكل الرأسمالية وفق المعايير المؤسسية للشركات الناشئة والصغيرة. ما الهدف الرئيسي من هذه المبادرة، وما توقعاتكم بشأنها؟**
- هناك فجوة كبيرة بين الشركات الصغيرة الواعدة والشركات المستعدة تماماً للحصول على رأس مال مؤسسي.
يعتقد كثير من رواد الأعمال أن جمع التمويل

» - كنتُ سائقٌ بنفسِي في وقت أبكر.

لقد أمضيتُ سنوات أتساءل: هل أنا مستعدة؟ هل أمتلك المعرفة الكافية؟ هل سأأخذني الناس على محمل الجد؟ وهل أتحرك بسرعة مفطرة؟
والأمر الطريف أن الأشخاص الذين تقلقن بشأن إبهارهم لا يفكرون فيكِ بالقدر الذي تتخيلينه.
كما كنتُ سادرك في وقت مبكر أنكِ لستِ بحاجةٍ إلى موافقة الجميع لاتخاذ القرار الصائب.

تمكين المرأة وتحقيق التوازن

● **كيف ترين المشهد الحالي لسيدات الأعمال العربيات مقارنة بالسنوات الماضية؟**

- لقد تغير المشهد بشكل جذري.
هناك المزيد من النساء العربيات اللواتي يؤسسن شركات، ويدرن مؤسسات استثمارية، ويشغلن مقاعد في مجالس الإدارة، ويشاركن في اتخاذ قرارات جوهرية. والأهم من ذلك، أعتقد أن طبيعة النقاش قد تغيرت؛ إذ لم تعد المرأة تُنظر إليها باعتبارها مجرد مشاركة في عالم الأعمال، بل أصبحت صاحبة قرار في تخصيص رأس المال، ومسؤولة تنفيذية، ومالكة للشركات.

كما أن المنطقة نفسها قد تغيرت، وأصبح هناك مجال أوسع بكثير أمام النساء الطموحات اللواتي يرغبن في بناء مشاريع ذات قيمة وأثر كبير.
لكنني لا أعتقد أن المهمة قد اكتملت؛ فالفرص متاحة، إلا أن على النساء إثبات أنفسهن في بيئات قد تُقابل فيها أخطاء المرأة أحياناً بأحكام أكثر قسوة. ولهذا السبب، أؤمن بأهمية الحضور والظهور؛ فكل امرأة تشغل موقعاً في دائرة صنع القرار تجعل وجود المرأة في هذا الموقع أمراً طبيعياً ومعتاداً بالنسبة إلى من تأتي بعدها.

● **ما الصور النمطية التي واجهتها كمرأة في عالم الأعمال، وكيف تغلبت عليها؟**
- واجهت صوراً نمطية مختلفة في مراحل مختلفة.

أحياناً يُقال إنك صغيرة السن جداً، وأحياناً أخرى إنك طموحة أكثر من اللازم. وفي بعض الأحيان، يفترض الناس أنكِ، بمجرد ظهورك وبروزك،

6 المصداقية والخبرة المهنية تعززان بناء علاقات مالية طويلة الأمد

7 المرأة العربية تعزز حضورها في مجالس الإدارة وصناعة القرار

8 التحول الرقمي يسرّع الخدمات المصرفية ويرفع مخاطر التعاملات المالية





صمود أفضل من المتوقع ورفع تقديرات النمو العالمي للعام المقبل

«الشال»: الاقتصاد العالمي يتطلع إلى نمو 3.4 % في 2027

1 توقعات بانحسار التضخم إلى 4.1 % العام المقبل بعد ارتفاعه في 2026

2 الهند تتقدم الاقتصادات الكبرى بنمو متوقع يبلغ 7 % لعامين متتاليين



قال تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أنه صدر تقرير أكتوبر 2026 لصندوق النقد الدولي، وأبقى توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لعام 2026 عند 3.1 % دون تغيير عن تقرير أبريل الفائت، بينما رفع توقعاته لعام 2027 من 3.2 % إلى 3.4 %. ورفع توقعاته للتضخم العالمي إلى 4.7 % لعام 2026، قبل تراجعها إلى 4.1 % في عام 2027، نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء بصورة رئيسية. ورغم صمود الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول من العام الجاري بصورة أفضل من المتوقع، فإن استمرار الحرب في الشرق الأوسط والتوترات التجارية يحدان من فرص النمو. وتلك النتائج تعكس تفاوتاً متزايداً في أداء

3 الاستثمار التكنولوجي وتحسن الإنتاجية يدعمان فرص النمو وسط استمرار المخاطر

الاقتصادات، ولا تعني بالضرورة استقرار أوضاعها، خصوصاً أن معدلات النمو المتوقعة لا تزال دون مستوياتها التاريخية. وتتفاوت توقعات النمو بين الاقتصادات الرئيسية، فلم يغير الصندوق توقعاته لنمو الاقتصاد الأمريكي لعام 2026 وأبقاها عند 2.3 %، فيما رفعها لعام 2027 من 2.1 % إلى 2.3 %. واستقرت توقعاته لمنطقة اليورو عند 1.1 % و 1.2 % للعامين التاليين. ورفع توقعاته لنمو ألمانيا لعام 2026 من 0.8 % إلى 1.3 %، ولعام 2027 خفضها من 1.3 % إلى 1.2 %. أما اليابان، فأبقى توقعاته لعام 2026 عند 0.7 %، ورفعها لعام 2027 من 0.6 % إلى 0.7 %. وتؤكد تلك

الجيوسياسية. ولا تزال المخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي تميل إلى الجانب السلبي. فاستمرار الحرب في الشرق الأوسط أو تصعيدها قد يبقي أسعار الطاقة والغذاء مرتفعة، ويعيد الضغوط التضخمية، ويزيد اختلالات المالية العامة والحسابات الخارجية. وتضاف إلى ذلك مخاطر التوترات التجارية وارتفاع مستويات الدين السيادي، في وقت تتراجع فيه قدرة الحكومات على استخدام

و 4.0 % في عام 2027، فيما رفع توقعاته لنمو الهند إلى 7.0 % في كلا العامين. وعلى النقيض، خفض الصندوق توقعاته لنمو منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من 1.9 % إلى انكماش بنحو 0.3 % في عام 2026، بينما رفعها لعام 2027 من 4.6 % إلى 6.3 %. ويعكس هذا التفاوت أثر الحرب في المنطقة واضطرابات إنتاج الطاقة وتدفعاتها، كما يوضح أن التعافي المتوقع في العام المقبل يظل مرتبطاً بمسار التطورات

التبانيات أن التحسن في التوقعات الإجمالية لا يعني تحسناً متزامناً في أداء الاقتصادات الكبرى، إذ تختلف قدرتها على امتصاص الصدمات والاستفادة من الاستثمار التكنولوجي. وبالنسبة إلى الاقتصادات الناشئة والنامية، خفض الصندوق توقعاته لنموها في عام 2026 من 3.9 % في تقرير أبريل إلى 3.7 %، لكنه رفعها لعام 2027 من 4.2 % إلى 4.4 %. ويتوقع أن تحقق الصين نمواً بحدود 4.5 % في عام 2026

القطاع المصرفي يحتفظ بصدارة جذب الاستثمار الأجنبي غير المباشر رغم تراجع الملكيات

4.5 مليارات دينار استثمارات أجنبية بالبنوك الكويتية

4 المصارف تستحوذ على 60 % من القيمة السوقية للبورصة و 27.7 % من سيولتها

5 استقرار نسبي للملكيات رغم انخفاض قيمتها 12.5 % وتأثير التوترات الجيوسياسية

قطاع البنوك الكويتية هو الأكبر مساهمة في القيمة الرأسمالية للبورصة، ونصيبه منها 60.0 % كما في نهاية الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، والأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي غير

المباشر، وثاني أعلى سيولة ضمن قطاعات بورصة الكويت، حيث استحوذ على 27.7 % من إجمالي سيولتها خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري. وما بين نهاية عام 2025 ونهاية سبتمبر

2026، انخفض مؤشر قطاع البنوك بنحو 2.7 - %، وانخفضت مساهمة الأجانب النسبية في سبعة بنوك من أصل تسعة. وتشير المعلومات المتوفرة حول

الاستثمار الأجنبي في قطاع المصارف حتى نهاية الربع الثالث 2026، إلى أن القيمة المطلقة لاستثمارات الأجانب في القطاع تراجعت إلى نحو 4.535 مليار دينار كويتي مقارنة مع نحو

5.182 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2025 أو بنحو 12.5 - %، أي أعلى من انخفاض مؤشر قطاع البنوك، وتعادل نحو 14.37 % من القيمة الرأسمالية - السوقية - للقطاع، وقد كانت





6

«الوطني» و«بيتك» يتصدران الملكيات الأجنبية بنحو 1.96 و1.95 مليار دينار

7

«الأهلي» يسجل الزيادة الوحيدة في نسبة التملك الأجنبي لتبلغ 8.94 %

بنك الكويت الوطني	ديسمبر 2025		سبتمبر 2026		التغير في نسبة الملكية (نقطة مئوية)
	نسبة الملكية	القيمة السوقية (ألف دك)	نسبة الملكية	القيمة السوقية (ألف دك)	
بنك الكويت الوطني	27.19%	2,412,815	25.05%	1,956,930	-2.14
بيت التمويل الكويتي	14.19%	2,065,000	13.10%	1,946,762	-1.09
بنك بوبيان	7.09%	223,567	7.05%	223,560	-0.04
بنك الخليج	13.70%	194,806	10.47%	146,250	-3.23
بنك وربة	10.21%	134,565	9.48%	121,341	-0.73
البنك الأهلي الكويتي	7.44%	56,890	8.94%	73,242	1.50
بنك الكويت الدولي	11.75%	53,327	9.68%	42,088	-2.07
بنك برقان	4.86%	39,734	3.18%	23,968	-1.68
البنك التجاري الكويتي	0.10%	1,014	0.10%	1,022	0.00
قطاع البنوك	16.01%	5,181,719	14.37%	4,535,165	

نحو 16.01 % في نهاية عام 2025. وانشصر تركيز ملكياتهم في خمسة بنوك، أعلى استثماراتهم بالمثل في «بنك الكويت الوطني» وبنحدود 1.957 مليار دينار كويتي، وبنحدود 1.947 مليار دينار كويتي في «بيت التمويل الكويتي»، ونحو 223.6 مليون دينار كويتي في «بنك بوبيان» ونحو 146.2 مليون دينار كويتي في «بنك الخليج»، ونحو 121.3 مليون دينار كويتي في «بنك وربة». ذلك يعني أن نحو 96.9 % من استثمارات الأجانب تتركز في البنوك الخمسة، تاركين نحو 3.1 % من تلك الاستثمارات لبنوك القطاع الأخرى.

ويتصدر الملكية النسبية للأجانب في قطاع البنوك «بنك الكويت الوطني» أيضاً، وبنسبة 25.05 % من قيمته الرأسمالية، بما يعني أن ملكيتهم فيه بالمثل ونسبة مئوية هي الأعلى. ويأتي ثانياً «بيت التمويل الكويتي» بنسبة الملكية البالغة 13.10 %، ويأتي كذلك ثانياً في قيمة الملكية المطلقة. ويحتل «بنك الخليج» ثالث الترتيب في الملكية النسبية البالغة 10.47 %، ويأتي رابعاً

بعض الانخفاض المثل فيها ناتج عن انخفاض مؤشرها، إضافة إلى بعض التخارج منها، وتظل تميل إلى الارتفاع أو الانخفاض تبعاً لأداء مؤشر وحدات القطاع، زائداً إعادة تدوير بين بنك وآخر أو تخارج هامشي. وربما تأثر الأجانب بسخونة وطول فترة الأحداث الجيوسياسية لأنهم الجهة الوحيدة التي فاقت قيمة الأسهم المباعة لديهم قيمة الأسهم المشتراة، خلافاً لسلوكهم في السابق ولسلوك المستثمر المحلي، ما يعني أن بعض التسييل والتخارج قد تم. جدول الملكية النسبية للأجانب في قطاع البنوك الكويتية وقيمتها السوقية في نهاية ديسمبر 2025 مقارنة مع نهاية سبتمبر 2026:

8.94 %. وأعلى انخفاض نسبي في ملكية الأجانب خلال الفترة المذكورة كان من نصيب «بنك الخليج»، حيث انخفضت نسبة تملكهم بنحو 3.23 نقطة مئوية، أي من نحو 13.70 % إلى نحو 10.47 %.

في خلاصة، تبدو ملكية الأجانب في قطاع البنوك الكويتية مستقرة نسبياً

في قيمة تلك الملكية المطلقة، ومن ثم يأتي «بنك الكويت الدولي» رابعاً بنسبة ملكية بنحو 9.68 %، بينما يأتي سابعاً في قيمة الملكية المطلقة. والارتفاع النسبي الوحيد في الملكية خلال الفترة كان من نصيب «البنك الأهلي الكويتي» وبنحو 1.50 نقطة مئوية، أو من نحو 7.44 % في نهاية عام 2025 إلى نحو

مسقط ودبي تسجلان نمواً في التداولات رغم تراجع السيولة الخليجية 5 %

443 مليار دولار تداولات بورصات الخليج في 9 أشهر

8

بورصة الكويت تسجل تداولات بـ 51 مليار دولار وتستحوذ على 11.5 % من الإجمالي

9

السعودية تحتفظ بالنصيب الأكبر بـ 53.8 %.. وأبوظبي تحقق مكاسب رغم انخفاض السيولة



تراجعت السيولة الإجمالية في بورصات الخليج السبع من 466.8 مليار دولار أمريكي خلال الأشهر التسعة الأولى 2025 إلى 443.4 مليار دولار أمريكي خلال الأشهر التسعة الأولى 2026، مسجلة انخفاضاً بنسبة 5.0 %.

ويُعزى الجزء الأكبر من هذا التراجع إلى الانخفاض الكبير في سيولة السوق السعودي، رغم أن نسبة انخفاضها لم تكن الأعلى، إلى جانب تراجع السيولة في أربع بورصات أخرى بنسب متفاوتة. وفي المقابل، ارتفعت السيولة في بورصتين فقط.

أعلى ارتفاع نسبي في السيولة كان من نصيب بورصة مسقط وبنحدود 302.1 % مقارنة بسيولة الأشهر التسعة الأولى 2025، وحققت مؤشراً أعلى المكاسب في الإقليم بنحو 29.0 %. ثاني أعلى ارتفاع نسبي حققه سوق دبي وبنحو 20.7 %، بينما خالف مؤشره مسار سيولته وحققت

خسائر بنسبة 1.4- %. وفي الجانب الآخر، انخفضت سيولة بورصة البحرين بنحو 72.6- %، ومعها فقد مؤشرها نحو 7.7- %. تليها بورصة الكويت بانخفاض سيولتها بنسبة 19.1- %، مع انخفاض مؤشرها العام بنسبة 1.4- %.

وجاءت سيولة السوق السعودي منخفضة بنسبة 11.8- %، مع انخفاض مؤشره بنسبة 0.5- %.

وجاءت سيولة سوق أبوظبي منخفضة بنسبة 5.4- %، بينما خالف مؤشره مسار السيولة وحققت مكاسب بنحو 0.8 %.

وأخيراً، حققت بورصة قطر أقل انخفاضاً نسبياً في السيولة وبنحو 3.6- %، فيما حقق مؤشرها أعلى الخسائر وبنحو 14.1- %. ذلك يعني أن خمسة أسواق في الإقليم كانت في توافق بين حركة السيولة وحركة المؤشرات، بينما خالف سوقان مسار سيولتهما مع مسار مؤشراتهما.

حركة السيولة والأسعار لبورصات إقليم الخليج					
الأسواق الخليجية	القيمة (السيولة) - مليون دولار أمريكي		التغير		النسبة من الإجمالي
	9 أشهر 2025	9 أشهر 2026	القيمة	النسبة	
بورصة مسقط	6,297	25,318	19,022	302.1%	5.7%
سوق دبي المالي	34,691	41,882	7,191	20.7%	9.4%
بورصة قطر	20,155	19,425	-729	-3.6%	4.4%
سوق أبوظبي	70,662	66,862	-3,800	-5.4%	15.1%
السوق المالية السعودية	270,431	238,467	-31,964	-11.8%	57.9%
بورصة الكويت	63,114	51,030	-12,084	-19.1%	11.5%
بورصة البحرين	1,414	388	-1,026	-72.6%	0.1%
الإجمالي	466,762	443,372	-23,391	-5.0%	

10

دبي ترفع قيمة تداولاتها 20.7 % إلى نحو 41.9 مليار دولار



نمو ودائع القطاع الخاص ومطالب البنوك عليه مع تراجع معدلات الفائدة

ودائع القطاع الخاص تقارب 41 مليار دينار

متوسط الفائدة على القروض يتراجع إلى 4.847 % مقابل 5.060 % قبل عام

12

مطالب البنوك على القطاع الخاص ترتفع 5.5 % سنوياً إلى 51.8 مليار دينار

11



تذكر النشرة الإحصائية الفصلية (أبريل - يونيو 2026) الصادرة عن بنك الكويت المركزي والمنشورة على موقعه على الإنترنت، بعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تستحق المتابعة، وسنورد بعضها من باب توثيق تطوراتها. ومن ذلك مثلاً، أن إجمالي عدد السكان في الكويت قد بلغ نحو 5.311 مليون نسمة كما في نهاية الربع الثاني من العام الجاري، وهو رقم يزيد بنحو 74 ألف نسمة عن الرقم المسجل في نهاية عام 2025 عند نحو 5.237 مليون نسمة، ما يعني أن نمو عدد السكان قد بلغ نحو 1.4% خلال الفترة المذكورة. وسجلت أسعار المستهلك في يونيو من عام 2026 (وفقاً لآخر البيانات المتوفرة) ارتفاعاً بنحو 2.4%، إذ بلغ معدلها نحو 139.9 (سنة 2013 = 100) ارتفاعاً من معدل 136.6 في يونيو من عام 2025. ويعزى بعض هذا النمو إلى غلبة تأثير ارتفاع أسعار السلع والخدمات المتنوعة من معدل بلغ 139.3 في يونيو 2025 إلى معدل 148.3 في يونيو 2026 (+6.5%)، وكذلك ارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات من معدل 157.6 إلى معدل 167.0 في يونيو 2026 (+6.0%).

وتشير النشرة إلى تراجع المعدل الموزون للفائدة على الودائع من نحو 2.546% في الربع الأول 2026 إلى نحو 2.514% في الربع الثاني 2026، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو 1.3%، وانخفض بنسبة 3.2% مقارنة مع نحو 2.596% في الربع الثاني 2025. وحقق

المعدل الموزون للفائدة على القروض تراجعاً طفيفاً من نحو 4.858% إلى نحو 4.847% للفترة نفسها، أي بنسبة انخفاض ربع سنوي بلغت نحو 0.2%، وانخفض من نحو 5.060% للربع الثاني 2025 أو بنسبة انخفاض بلغت نحو 4.2%.

وبلغ حجم ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية نحو 40.992 مليار دينار كويتي، بارتفاع من نحو 40.516 مليار دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2026، أي بنسبة

ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 1.2%، وارتفعت بنسبة 1.6% مقارنة مع نحو 40.353 مليار دينار كويتي في نهاية الربع الثاني 2025. وأخيراً، ارتفعت أيضاً مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص إلى نحو 51.822 مليار دينار كويتي في الربع الثاني 2026، من نحو 51.435 مليار دينار كويتي في الربع الأول 2026، أي بارتفاع ربع سنوي بنسبة 0.8%، وارتفعت بنسبة 5.5% مقارنة مع 49.115 مليار دينار كويتي في الربع الثاني 2025.

وبلغ حجم ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية نحو 40.992 مليار دينار كويتي، بارتفاع من نحو 40.516 مليار دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2026، أي بنسبة

الأرصدة المودعة تنمو 1.2 % خلال الربع الثاني و 1.6 % على أساس سنوي

13

سكان الكويت يبلغون 5.311 ملايين نسمة.. والتضخم يسجل 2.4 % في يونيو

14

ارتفاع كميات الأسهم المتداولة وعدد الصفقات رغم تراجع السيولة والمؤشرات

البورصة تتداول 1.3 مليار سهم بأسبوع

قيمة التعاملات تبلغ 346.9 مليون دينار بمتوسط يومي 69.4 مليون

16

كميات التداول ترتفع 1 % وعدد الصفقات يزيد 1.3 % إلى 102.8 ألف

15

الأسبوع الحادي والأربعون 2026/10/15	الأسبوع الأربعون 2026/10/08	
4	9	عدد شركات ارتفعت أسعارها (شركة)
23	18	عدد شركات انخفضت أسعارها (شركة)
2	2	عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة)
29	29	إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً ومختلطاً، حيث انخفض مؤشر قيمة الأسهم المتداولة والمؤشر العام (مؤشر الشال)، بينما ارتفع مؤشر كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 684.7 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 9.9 نقطة ونسبته 1.4% عن إقفال الأسبوع الماضي، كما ظل منخفضاً بنحو 52.9 نقطة أي ما يعادل 7.2% عن إقفال نهاية عام 2025. وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:



البيان	الأسبوع الحادي والأربعون 2026/10/15	الأسبوع الأربعون 2026/10/08	التغير %
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	684.7	694.6	1.4-%
مؤشر السوق العام	8,475.9	8,632.7	1.8-%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	346,917,902	362,402,754	
المعدل اليومي (د.ك)	69,383,580	72,480,551	4.3-%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	1,315,598,834	1,302,286,135	
المعدل اليومي (أسهم)	263,119,767	260,457,227	1.0-%
عدد الصفقات	102,804	101,511	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	20,561	20,302	1.3-%

البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	35,748,857	10.3%
بنك الكويت الوطني	17,843,111	5.1%
الشركة الوطنية العقارية	17,507,848	5.0%
شركة الاستشارات المالية الدولية	15,753,673	4.5%
بنك الخليج	15,616,257	4.5%
الإجمالي	102,469,746	29.5%
البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
قطاع الخدمات المالية	101,970,977	29.4%
قطاع البنوك	91,273,873	26.3%
قطاع العقار	57,714,638	16.6%
قطاع الصناعة	40,523,942	11.7%
قطاع الاتصالات	16,574,548	4.8%

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

اسم الشركة	يوم الخميس 2026/10/15	يوم الخميس 2026/10/08	الفرق %	إقبال 2025	الفرق %
1 بنك الكويت الوطني	758.8	763.6	(0.6)	903.2	(16.0)
2 بنك الخليج	323.6	340.2	(4.9)	352.6	(8.2)
3 البنك التجاري الكويتي	573.3	586.9	(2.3)	583.5	(1.7)
4 البنك الأهلي الكويتي	258.8	263.2	(1.7)	245.7	5.3
5 بنك الكويت الدولي	316.8	328.8	(3.6)	347.4	(8.8)
6 بنك برقان	302.0	302.0	0.0	361.3	(16.4)
7 بيت التمويل الكويتي	4,415.3	4,451.3	(0.8)	4,402.9	0.3
قطاع البنوك	847.5	855.8	(1.0)	927.0	(8.6)
8 شركة التسهيلات التجارية	166.0	171.8	(3.4)	208.6	(20.4)
9 شركة الاستشارات المالية الدولية	1,834.9	2,036.5	(9.9)	1,778.8	3.2
10 شركة الاستثمارات الوطنية	325.9	336.0	(3.0)	380.0	(14.2)
11 شركة مشاريع الكويت القابضة	242.8	248.0	(2.1)	275.0	(11.7)
12 شركة الساحل للتنمية والاستثمار	98.6	106.6	(7.5)	93.1	5.9
قطاع الاستثمار	324.4	346.2	(6.3)	351.1	(7.6)
13 شركة الكويت للتأمين	117.6	115.1	2.2	140.0	(16.0)
14 مجموعة الخليج للتأمين	1,105.4	1,077.6	2.6	720.1	53.5
15 الشركة الأهلية للتأمين	364.7	334.7	9.0	363.3	0.4
16 شركة وربة للتأمين	211.9	215.7	(1.8)	220.7	(4.0)
قطاع التأمين	354.9	341.8	3.8	300.2	18.2
17 شركة عقارات الكويت	828.0	862.8	(4.0)	840.2	(1.5)
18 شركة العقارات المتحدة	562.4	621.3	(9.5)	650.8	(13.6)
19 الشركة الوطنية العقارية	514.0	518.0	(0.8)	291.4	76.4
20 شركة الصالحية العقارية	1,729.5	1,738.8	(0.5)	1,827.7	(5.4)
قطاع العقار	534.7	556.5	(3.9)	507.1	5.4
21 مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	340.4	357.8	(4.9)	473.4	(28.1)
22 شركة أسمنت الكويت	554.8	569.8	(2.6)	640.7	(13.4)
23 شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	634.7	659.1	(3.7)	839.3	(24.4)
قطاع الصناعة	343.0	356.5	(3.8)	445.5	(23.0)
24 شركة السينما الكويتية الوطنية	797.8	790.9	0.9	941.6	(15.3)
25 شركة أجيالتي للمخازن العمومية	1,075.2	1,075.2	0.0	1,098.5	(2.1)
26 شركة الاتصالات المتنقلة	1,034.4	1,090.6	(5.2)	881.4	17.4
27 شركة سنرجي القابضة	105.6	113.9	(7.3)	107.9	(2.1)
قطاع الخدمات	877.1	908.8	(3.5)	808.3	8.5
28 شركة نقل وتجارة المواشي	115.0	119.2	(3.5)	90.8	26.7
قطاع الأغذية	442.7	443.7	(0.2)	436.8	1.4
29 شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	986.0	1,044.8	(5.6)	1,000.7	(1.5)
الشركات غير الكويتية	195.9	198.9	(1.5)	196.6	(0.4)
مؤشر الشال	684.7	694.6	(1.4)	737.6	(7.2)

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

الرفاعي التقى أزعر ومعيط على هامش الاجتماعات السنوية في بانكوك

الكويت و«النقد الدولي» يبحثان تعزيز التعاون المالي

1 تتويج الإيرادات ورفع كفاءة الإنفاق العام في مقدمة ملفات اللقاء

2 بعثة الصندوق تزور الكويت من 3 إلى 9 نوفمبر ضمن مشاورات المادة الرابعة



المشترك، وفي مقدمتها الإصلاحات المالية الهادفة إلى تعزيز الاستدامة المالية، وتتويج الإيرادات، ورفع كفاءة الإنفاق العام، بالإضافة إلى بحث الأولويات التي ستبحثها بعثة صندوق النقد الدولي لدولة الكويت خلال الفترة من 3 حتى 9 نوفمبر 2026، وذلك في إطار مشاورات المادة الرابعة.

كما التقى الوزير الرفاعي المدير التنفيذي للمجموعة العربية والمالديف في صندوق النقد الدولي د. محمد معيط، وتم خلال اللقاء التأكيد على أهمية استمرار وتعزيز التعاون بين دولة الكويت وصندوق النقد الدولي، والاستفادة من خبرات الصندوق في مجالات المشورة الفنية وبناء القدرات، بما يتوافق مع الأولويات الاقتصادية والمالية لدولة الكويت.

ومن جهته، أعرب الوزير عن تقدير دولة الكويت للجهود التي يبذلها معيط خلال فترة توليه منصبه، والتي ستنتهي في نهاية شهر أكتوبر الحالي، متمنياً له التوفيق في مسيرته المقبلة.

وتأتي هذه اللقاءات ضمن مشاركة دولة الكويت في الاجتماعات السنوية لمجلس محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المنعقدة في مدينة بانكوك - مملكة تايلند خلال الفترة من 12 حتى 18 أكتوبر 2026.

التقى وزير المالية د. يعقوب الرفاعي، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي د. جهاد أزعر.

وأفادت وزارة المالية في بيان صحفي عبر حسابها في منصة «إكس» بأن اللقاء شهد بحث أوجه التعاون المشترك بين دولة الكويت والصندوق، وسبل تعزيز الدعم الفني والاستشاري في المجالات المالية والاقتصادية، بما يتماشى مع أولويات دولة الكويت وتوجهاتها نحو تعزيز الاستدامة المالية ورفع كفاءة إدارة المالية العامة.

وتطرق أزعر، بحسب البيان، إلى ما تم بحثه مع سمو الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء، خلال زيارته إلى دولة الكويت في ديسمبر 2025، والتي تم من خلالها بحث سبل تعزيز العلاقات بين دولة الكويت وصندوق النقد الدولي في مجالات السياسات المالية والاقتصادية.

ومن جانبه، شدد الوزير الرفاعي، وفق البيان، على عمق العلاقات التي تجمع دولة الكويت بصندوق النقد الدولي، مثنياً الخبرات الفنية والدعم الاستشاري الذي يقدمه الصندوق، ودوره في مساندة الجهود الوطنية الرامية إلى تطوير السياسات المالية والاقتصادية.

وتناول اللقاء عدداً من الملفات ذات الاهتمام

قيادات بخبرات محلية ودولية لتعزيز الحوكمة ودعم النمو والتوسع

«صناعات الغانم» تشكّل مجلس إدارتها برئاسة قتيبة الغانم

1 قتيبة الغانم: نواصل البناء على تاريخ المجموعة برؤية طويلة المدى

2 حازم شوقي نائباً للرئيس وعضوية سالم الصباح والعدساني والعصيمي والخضيري وملص



حازم شوقي



إياد ملص



الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح



قتيبة الغانم

والخاص، كما تولي مناصب مالية قيادية في بيت التمويل الكويتي، وأسهم في تطوير المهنة من خلال مناصب قيادية في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

عمار الخضيري

يمتلك عمار الخضيري خبرة تتجاوز 35 عامًا في القطاعين المصرفي والاستثماري، تشمل تمويل الشركات والاندماج والاستحواذ وإدارة الأصول والاستثمار المباشر ورأس المال الجريء، وسبق أن ترأس مجلس إدارة البنك الأهلي السعودي، وأسهم في عملية الاندماج التي نتج عنها تأسيس أكبر بنك في المملكة، كما ترأس مجالس إدارة «غولدمان ساكس السعودية» و«مورغان ستانلي السعودية» و«أليانز السعودي الفرنسي»، وهو الشريك المؤسس ورئيس مجلس إدارة «أموال كابيتال بارتنرز».

إياد ملص

يتمتع إياد ملص بخبرة دولية تتجاوز 30 عامًا في قطاعات الاستثمار والخدمات المالية والعقارات والتجزئة والترفيه، ويشغل حاليًا منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة الغدير، وسبق أن تولى منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة ماجد الفطيم القابضة، حيث قادها خلال مرحلة من النمو والتوسع الاستراتيجي، كما شغل مناصب قيادية في مؤسسة التمويل الدولية، والمجموعة المالية هيرميس، و«غيتواي بارتنرز»، إلى جانب عضويته في عدد من مجالس إدارات الشركات.



وليد العصيمي



نزار محمد العدساني

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية، إلى جانب مناصب قيادية في شركة نفط الكويت، والشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية «كوفبيك»، والشركة الكويتية لنفط الخليج، وعمليات الخفجي المشتركة، وتشمل خبراته مجالات الطاقة والاستثمار والاستراتيجية والحوكمة.

وليد العصيمي

يتمتع وليد العصيمي بخبرة تتجاوز 45 عامًا في المحاسبة والتدقيق والرقابة المالية والحوكمة، وأمضى نحو أربعة عقود في «إرنست ويونغ - الكويت»، شغل خلالها مناصب شريك وشريك إداري، وعمل مع أبرز مؤسسات القطاعين العام

الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح

يتمتع الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح بمسيرة دبلوماسية ودولية تمتد لأكثر من 37 عامًا، شغل خلالها عدداً من المناصب البارزة، من بينها سفير دولة الكويت لدى الولايات المتحدة لأكثر من عقدين، ووزير الخارجية. ويشغل حاليًا منصب رئيس مجلس إدارة شركة «سما إكس»، ويحمل درجتي البكالوريوس والماجستير في العلوم السياسية من الجامعة الأميركية في بيروت.

نزار محمد العدساني

يتمتع نزار محمد العدساني بخبرة تتجاوز ثلاثة عقود في قطاع الطاقة، وسبق أن شغل منصب نائب



عمار الخضيري

صناعات الغانم على امتداد تاريخها، مستندين إلى القيم التي قامت عليها، وبرؤية طويلة المدى تدعم استمرار نمو المجموعة ونجاحها.

حازم شوقي - نائب رئيس مجلس إدارة المجموعة

يتمتع حازم شوقي بخبرة دولية واسعة في القطاعين المصرفي والاستثماري، وسبق أن شغل منصب رئيس قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «يو بي إس»، إلى جانب مناصب قيادية في مؤسسات مالية عالمية، من بينها «كريدي سويس» و«غولدمان ساكس». وعمل عن كثب مع عدد من كبرى المجموعات والشركات في المنطقة، مقدّمًا المشورة بشأن الصفقات الاستراتيجية وخطط النمو والتوسع.

أعلنت شركة صناعات الغانم (مجموعة قتيبة يوسف أحمد الغانم)، إحدى أكبر شركات القطاع الخاص في المنطقة، عن تشكيل مجلس إدارة المجموعة برئاسة قتيبة يوسف الغانم، رئيس مجلس الإدارة التنفيذي للمجموعة، في خطوة تعزز منظومة الحوكمة وتدعم التطور المؤسسي للمجموعة وخططها للنمو والتوسع.

ويضم المجلس حازم شوقي نائباً لرئيس مجلس الإدارة، إلى جانب كل من الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح، ونزار محمد العدساني، ووليد العصيمي، وعمار الخضيري، وإياد ملص.

ويجمع المجلس خبرات قيادية واسعة في مجالات العلاقات الدولية والطاقة والخدمات المصرفية والاستثمار والتمويل وإدارة الأعمال والحوكمة. وسيعمل إلى جانب الإدارة التنفيذية على توجيه مسيرة المجموعة الاستراتيجية وتعزيز الحوكمة وفاعلية اتخاذ القرار، مستفيداً من خبرات أعضائه ورؤاهم في مواكبة خطط النمو والتوسع.

وبهذه المناسبة، قال قتيبة يوسف الغانم، رئيس مجلس الإدارة التنفيذي للمجموعة: «يمثل تشكيل مجلس إدارة المجموعة خطوة مهمة في مسيرتنا، ويعكس حرصنا على تعزيز منظومة الحوكمة بما يواكب تطور أعمالنا وطموحاتنا للمستقبل».

وأضاف: «وأعزّ بانضمام شخصيات تتمتع بخبرات قيادية واسعة ومتنوعة، وأثق بأن إسهاماتهم ستثري عمل المجلس وتدعم توجهاتنا الاستراتيجية».

وتابع: «ونواصل اليوم البناء على ما حققته

من الاتحاد العربي لأسواق المال

بورصة الكويت تحصد جائزة «البورصة العربية الأعلى من حيث معدل دوران»

معدل الدوران بلغ 50 % مدعوماً بارتفاع قيمة التداول لتصل إلى 26.58 مليار دينار

القيمة السوقية ارتفعت بنسبة 22.05 % لتبلغ 53.187 مليار دينار كويتي بنهاية العام

الجائزة تضاف إلى سجل جوائز بورصة الكويت في مسيرتها المستمرة لتطوير السوق

والتكامل بين جميع الأطراف ذات العلاقة، من الجهات التنظيمية ومؤسسات البنية التحتية إلى الشركات المدرجة وشركات الوساطة والمؤسسات المالية والمستثمرين.

ومن هذا المنطلق، تواصل البورصة العمل بالتعاون مع شركائها على تطوير سوق المال الكويتي، وتوفير بيئة قادرة على مواكبة الاحتياجات المتغيرة للمستثمرين والمصدرين، ودعم الدور الذي يمكن أن يلعبه السوق في ربط رؤوس الأموال بالفرص الاستثمارية.

نحو سوق أكثر تنوعاً وعمقاً

يتزامن هذا التكريم مع مرحلة جديدة من مسيرة تطوير سوق المال الكويتي، تعمل خلالها بورصة الكويت على توسيع نطاق الأدوات والمنتجات الاستثمارية المتاحة، بما يعزز تحول السوق تدريجياً نحو سوق متعدد الأصول.

وشهد عام 2026 عدداً من التطورات المهمة في هذا المجال، من بينها إطلاق صناديق المؤشرات المتداولة (ETFs)، إلى جانب تطوير وتفعيل منظومة تداول أدوات الدخل الثابت، والتي تتضمن السندات والصكوك، بما يوفر المزيد من الخيارات أمام المستثمرين ويدعم تنوع الأدوات المتاحة في السوق.

تأتي هذه التطورات ضمن توجه استراتيجي لبناء سوق مالي أكثر تنوعاً وعمقاً، يتجاوز تداول الأسهم إلى توفير مجموعة أوسع من الأدوات والمنتجات الاستثمارية التي تلبي احتياجات مختلف شرائح المستثمرين، وتتيح قنوات تمويل إضافية للجهات المصدرة.

كما تواصل بورصة الكويت تطوير البنية التكنولوجية للسوق والاستثمار في الأنظمة والحلول الحديثة، بما يعزز قدرته على استيعاب المزيد من المنتجات والخدمات مستقبلاً، ويرفع من جاهزيته التشغيلية وفق الممارسات والمعايير المعمول بها في الأسواق المالية المتقدمة.

الاتحاد العربي وسوق أبوظبي

تتقدم بورصة الكويت بالشكر والتقدير إلى الاتحاد العربي لأسواق المال على هذا التكريم، مثمّة الدور الذي يقوم به الاتحاد في تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والمعرفة بين البورصات ومؤسسات أسواق المال العربية، ودعم مسيرة تطور أسواق المنطقة.

كما تتقدم البورصة بخالص الشكر والتقدير إلى سوق أبوظبي للأوراق المالية على حفاوة الاستقبال وحسن التنظيم والاستضافة، وعلى الجهود المبذولة لإنجاح الحدث وتوفير منصة تجمع ممثلي البورصات ومؤسسات أسواق المال والقطاع المالي في المنطقة.

تتمن بورصة الكويت مثل هذه اللقاءات التي تساهم في تعزيز التواصل بين أسواق المال العربية وتبادل التجارب والخبرات والممارسات، بما يدعم تطور الأسواق المالية في المنطقة ويعزز قدرتها على مواكبة التحولات المتسارعة التي تشهدها صناعة أسواق المال عالمياً.

وتؤكد البورصة مواصلة العمل على تطوير سوق المال الكويتي، وتعزيز بنيتها التحتية، وتوسيع نطاق المنتجات والخدمات، وزيادة تنوع قاعدة المستثمرين، بما يساهم في بناء سوق أكثر عمقاً وتنوعاً وكفاءة، ويعزز دوره في ربط رأس المال بالفرص ودفع عجلة التقدم الاقتصادي المستدام لدولة الكويت.



تعزيز الحضور الإقليمي والدولي

دولة الكويت.

وتولي بورصة الكويت أهمية خاصة لمبادرات الثقافة المالية والتوعية الاستثمارية، انطلاقاً من دور المعرفة في دعم المشاركة الواعية في أسواق المال وتمكين المستثمرين من فهم الأدوات الاستثمارية وآليات التداول بصورة أفضل.

تأتي هذه الجهود كجزء من رؤية متكاملة لتطوير السوق، والتي تشمل تطوير المعرفة وتعزيز التواصل وترسيخ مبادئ الشفافية والممارسات الاستثمارية المسؤولة.

تواصل بورصة الكويت جهودها لتعزيز حضور سوق المال الكويتي على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك من خلال التواصل مع المؤسسات الاستثمارية العالية ومديري الأصول والمستثمرين، والمشاركة في المؤتمرات والفعاليات المتخصصة في أسواق المال. كما تسعى البورصة من خلال هذه الجهود إلى إبراز التطورات التي شهدها السوق الكويتي، وتسهيل الضوء على الشركات المدرجة والفرص الاستثمارية المتاحة فيه، وتعزيز قنوات التواصل بين مجتمع الاستثمار العالمي ومختلف أطراف منظومة سوق المال في

المملكة للبرصات المستدامة عام 2017.

تتكامل هذه الجهود مع استراتيجية البورصة طويلة الأمد لترسيخ مكانة سوق المال الكويتي كسوق حديث ومتصل بالأسواق العالمية، بما يعزز ثقة المستثمرين وجاذبية السوق للاستثمارات المؤسسية المحلية والأجنبية، ويدعم دوره في تمويل القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد الوطني، انسجاماً مع رؤية «الكويت 2035».

توسيع قاعدة المستثمرين

يمثل نشاط التداول أحد العناصر المهمة في كفاءة أسواق المال وقدرتها على خدمة المستثمرين والمصدرين. فيما يشكل معدل الدوران أحد المؤشرات المستخدمة لقياس حجم التداول بالنسبة إلى الحجم الإجمالي للسوق.

ويعكس تحقيق بورصة الكويت أعلى معدل دوران ضمن فئة الجائزة مستوى النشاط في السوق خلال عام 2025، إلى جانب تفاعل المستثمرين مع الفرص المتاحة والشركات المدرجة والأدوات الاستثمارية التي يوفرها السوق، إذ ارتفعت كمية الأسهم المتداولة بنسبة 71.48 % لتبلغ 117.43 مليار سهم، فيما ارتفع عدد الصفقات بنسبة

54.57 % إلى أكثر من 6.04 مليون صفقة. واستحوذ السوق «الأول» على 56.32 % من إجمالي قيمة التداول بنحو 14.97 مليار دينار كويتي، بينما استحوذ السوق «الرئيسي» على 62.76 % من إجمالي كمية الأسهم المتداولة. وتزامن ذلك مع أداء إيجابي لمؤشرات السوق، إذ ارتفع مؤشر السوق «الأول» بنسبة 21.17 %، ومؤشر السوق «الرئيسي» بنسبة 20.20 %، فيما صعد مؤشر السوق العام بنسبة 20.99 % ليغلق العام عند 8908 نقطة.

كما ارتفعت قيمة تداولات صناع السوق بنسبة 88.63 % لتبلغ نحو 5.38 مليار دينار كويتي، بما يعكس دورهم في تعزيز السيولة.

تعمل بورصة الكويت بصورة مستمرة على تعزيز مشاركة مختلف شرائح المستثمرين، بما في ذلك المستثمرون الأفراد والمؤسسات الاستثمارية المحلية والدولية، انطلاقاً من أهمية تنوع قاعدة المستثمرين في دعم عمق السوق وكفاءته واستدامة نشاطه.

وقد بلغت حصة المؤسسات 63.84 % من إجمالي قيمة التداول خلال عام 2025، فيما شكلت تداولات المستثمرين الأجانب 13.80 % منها، وارتفعت نسبة ملكيتهم إلى 14.59 %

تكريم لمنظومة سوق المال الكويتي

يمثل حصول بورصة الكويت على جائزة «البورصة العربية الأعلى من حيث معدل الدوران» تقديراً للجهود المتواصلة التي تبذلها مختلف أطراف منظومة سوق المال الكويتي، والتي ساهمت على مدى السنوات الماضية في تطوير السوق وتعزيز بنيتها التحتية ورفع كفاءته، حيث تؤمن بورصة الكويت بأن تطور الأسواق المالية يقوم على التعاون

ضمن فعاليات حملة «يا زين تراثنا»

«التجاري» يأخذ طلبة مدرسة فهد العسكر في رحلة إلى التراث الكويتي الأصيل

واصل البنك التجاري الكويتي زيارته المدرسية ضمن حملة «يا زين تراثنا»، حيث قام بزيارة مدرسة فهد العسكر للبنين بهدف تعريف الطلبة بالموروث الشعبي الكويتي وتسلية الضوء على الأجيال القادمة التي تعكس أصالة المجتمع الكويتي وثراء تاريخه الثقافي وذلك ضمن جهود البنك المتواصلة للحفاظ على التراث الكويتي الأصيل وتعزيز الهوية الوطنية لدى الأجيال الناشئة.

وفي هذا السياق، أكدت أماني الورع، نائب المدير العام لقطاع التواصل المؤسسي في البنك، أهمية تعريف الأجيال الناشئة بالتراث الكويتي وترسيخ الاعتزاز بالهوية الوطنية، مشيرة إلى أن الزيارات المدرسية تمثل فرصة للتواصل المباشر مع الطلبة

وتعريفهم بالموروث الشعبي بأسلوب يقرب الماضي من الحاضر. وأضافت أن البنك يحرص، من خلال مبادراته المجتمعية، على دعم الجهود الرامية إلى المحافظة على التراث الوطني ونقله إلى الأجيال القادمة، بما يعزز ارتباطهم بتاريخ الكويت وقيمها الأصيلة. وقد جاءت هذه الزيارة استكمالاً لسلسلة الزيارات المدرسية ضمن حملة يا زين تراثنا، في خطوة تعكس حرص البنك على توسيع نطاق المبادرة والوصول إلى مختلف فئات الطلبة، وتعريفهم بالمظاهر التراثية التي شكلت جزءاً أصيلاً من حياة الآباء والأجداد.

هذا وقد تضمنت الزيارة إلى مدرسة فهد العسكر مجموعة

من الأنشطة التفاعلية لتعريف الطلبة بمجموعة من الألعاب الشعبية الكويتية القديمة، من بينها «النّيل» و«الكريم» و«الدامة»، إلى جانب عرض فيديو توعوي استعرض مجموعة من الألعاب والفرق بينها وبين الألعاب الحديثة، مسلطاً الضوء على الطابع الجماعي والحركي الذي ميّز الألعاب قديماً، وما كانت توفره من فرص للتفاعل الاجتماعي وتعزيز روح التعاون بين الأطفال. وفي ختام الزيارة، التي لاقت استحساناً وتقديراً لافتاً من قبل الطلبة وإدارة مدرسة فهد العسكر، قام فريق قطاع التواصل المؤسسي في البنك بتوزيع بعض الهدايا التذكارية على الطلبة في خطوة تهدف إلى إبقاء عناصر الموروث الشعبي حاضرة في تفاصيل حياتهم اليومية.



التجاري
Al-Tijari

أتاحت للزوار فرصة التعرّف عن قرب على بيئة العمل لديها

«زين» تُعزّز مكانتها كوجهة جاذبة للكفاءات الوطنية في «وظيفتي»

بورسلي: «بناء مؤسّسة قادرة على الابتكار والمنافسة يبدأ باستقطاب المواهب وتمكينها من النمو والتطور»

المشاركة تزامنت مع تصدّر زين كافة قطاعات السوق الكويتية كأفضل جهة عمل في تصنيف «فوربس»



د. طارق الجلاهمة ونوال بورسلي مع فريق الموارد البشرية في جناح زين

خلال الاستثمار المستمر في تطوير قدرات موظفيها، وتوفير فرص التعلّم والتّقدم المهني، وترسيخ ثقافة مؤسسية تشجّع الابتكار والتعاون وتبادل المعرفة، بما يعزّز تجربة الموظفين ويمنّهم من تحقيق طموحاتهم المهنية والمساهمة في نمو أعمال الشركة وتنافسيتها على المدى الطويل. وتواصل زين من خلال هذه الجهود ترسيخ بيئة عمل قائمة على الاشتغال وتكافؤ الفرص وتمكين المواهب، بما يواكب تطلعات الأجيال الجديدة نحو مسارات مهنية تجمع بين التطور الشخصي والمساهمة في صناعة أثر إيجابي، ويعزز قدرتها على استقطاب الكفاءات الوطنية والاحتفاظ بها في ظل المنافسة المتزايدة على المهارات المتخصصة.

وتؤكد مشاركة زين في «وظيفتي» أهمية الشراكة بين القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية ومنصات التوظيف الوطنية في تقريب المسافة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وإتاحة فرص أوسع أمام الشباب لاستكشاف إمكاناتهم المهنية، بما يدعم إعداد جيل وطني مؤهل للمشاركة الفاعلة في مسيرة التحول الرقمي وتعزيز تنافسية الاقتصاد الكويتي.

صميم أولويات النمو، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن مستقبل قطاع التكنولوجيا لا تصنعه البنية التحتية والحلول التقنية وحدها، بل تقوده العقول والمواهب القادرة على تطوير هذه التقنيات وتوظيفها لخلق قيمة اقتصادية ومجتمعية مستدامة. وخلال المعرض، سلّطت زين الضوء على الفرص التي تتيحها للكوادر الوطنية في المجالات التكنولوجية سريعة النمو، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وعلوم البيانات والابتكار الرقمي، إلى جانب اهتمامها بتطوير المهارات المهنية والقيادية التي يحتاجها الشباب للنجاح في بيئات العمل المتغيرة. كما استعرضت الشركة أمام زوار جناحها جهودها في استقطاب وتأهيل المواهب الوطنية الشابة، من خلال مجموعة من المبادرات والبرامج التدريبية التي تستهدف الخريجين المجد والطلبة الجامعيين، وتتيح لهم فرص اكتساب الخبرات العملية، وصقل مهاراتهم المهنية والقيادية، والتعرّف على مجالات العمل الواعدة، بما يعزز جاهزيتهم لدخول سوق العمل ومواكبة متطلباتها المتغيرة. ويمتد اهتمام زين بتنمية المواهب إلى ما بعد مرحلة الاستقطاب والتوظيف، من

وتنسجم هذه المكانة مع توجه الشركة الاستراتيجي الذي يضع تنمية رأس المال البشري والابتكار والتحول الرقمي في

الوظيفي، وهو ما يعكس أهمية الاستثمار المستدام في تجربة الموظف باعتبارها أحد أبرز محركات الأداء والتنافسية.



الشركة حريصة على استقطاب وتأهيل المواهب الوطنية في التكنولوجيا والتحول الرقمي

تفاعل إيجابي كبير من العملاء مع التطبيق

KIB يختتم بنجاح مشاركته في معرض عالم السيارات

تفاعل العملاء مع تطبيق «DriveNow»؛ فبينما كان الزائر يختار السيارة بنفسه ويتحدث إلى فريقنا عن الخيارات التمويلية، كان بإمكانه في الوقت ذاته تجربة التطبيق ومقارنة السيارات، واحتساب التمويل، ومتابعة طلبه بسهولة من مكان واحد». وأضاف الشمري: «هذه الفعالية كانت بمثابة فرصة ثمينة للتفاعل المباشر مع العملاء لاسيما وهم يتعرفون للمرة الأولى على تطبيق DriveNow. ومن خلال أجنحتنا المتخصصة وما قدمناه من حلول وعروض تمويلية، لم تقتصر مشاركتنا على تقديم منتج تمويلي فحسب، بل نحننا في صياغة تجربة متكاملة لزوار معرض عالم السيارات». تجدر الإشارة إلى أن KIB حرص دائماً على التواجد الفاعل في الفعاليات المتخصصة التي يجعله أقرب من مختلف شرائح المجتمع، وتتيح له فرصاً أوسع لفهم احتياجاتهم المتجددة عن كُتب. ومن خلال هذه الجهود، يواصل البنك ترسيخ مكانته شريكاً مالياً موثقاً، مؤكداً التزامه بتقديم تجربة مصرفية متطورة تماشياً مع شعاره الرئيسي: «بنك الحياة».

ضمن منصة رقمية واحدة. وتعليقاً على المشاركة، قال عثمان توفقي، مدير عام الإدارة المصرفية للأفراد في KIB: «إن نجاح مشاركتنا في معرض عالم السيارات يعكس القيمة الحقيقية للحضور في الفعاليات التي تتقاطع فيها اهتمامات عملائنا مع احتياجاتهم المالية. ويمثل إطلاق «DriveNow» بالنسبة لنا خطوة نوعية في مواصلة تصميم تجارب مصرفية لعملائنا الأفراد بحيث تكون جزءاً من القرارات المهمة في حياتهم». وأضاف: «أن حجم التفاعل الذي لمسناه طوال فعاليات المعرض يؤكد قناعتنا بأن العملاء باتوا يتوقعون دمج الحلول المصرفية ضمن نمط حياتهم اليومي بشكل أكبر. ومن خلال الجمع بين مشاركتنا الفاعلة في معرض عالم السيارات وتقديمنا لمنصة رقمية جديدة، نحننا في إتاحة تجربة متكاملة لعملائنا تمكنهم من استكشاف خيارات السيارات والتمويل». من جانبه، قال عبدالعزيز الشمري، مساعد المدير العام في الإدارة المصرفية للأفراد في KIB: «أكثر ما لفتنا خلال معرض عالم السيارات هو سرعة



لاستعراض نهج KIB القائم على دمج الابتكار الرقمي والتفاعل المباشر مع العملاء في واحد من أبرز الفعاليات الكبرى لقطاع السيارات في الكويت. وقد استقطب إطلاق التطبيق اهتماماً واسعاً من زوار معرض عالم السيارات، الذين تعرّفوا على خصائص «DriveNow» في تبسيط رحلة العميل، بدءاً من التفكير في اقتناء السيارة وحتى إتمام ترتيبات تمويلها. وقد تم تصميم التطبيق خصيصاً لخدمة العملاء سواء كانوا قد استقروا على خيار محدد للسيارة أو ما زالوا يقارنون بين خياراتهم المتعددة، جامعاً بذلك المراحل الرئيسية لتلك التجربة

عادل الغانم للسيارات، ضمن تجربة تفاعلية أتاحت للزوار الاطلاع عن قرب على مجموعة متنوعة من الخيارات. وبرزت مشاركة KIB من خلال تدشين تطبيقه الرقمي الجديد «DriveNow»، والذي يجمع بين استكشاف السيارات وخدمات تمويلها في مكان واحد. ويُتيح التطبيق للمستخدمين تصفح السيارات المتاحة، مقارنة المواصفات والأسعار، واحتساب التمويل واختيار خطة السداد المناسبة، فضلاً عن تقديم الطلبات ومتابعة مراحل إنجازها خطوة بخطوة حتى صدور الموافقة النهائية. وخلال فعاليات المعرض، قام مدير إدارة الخدمات العامة في وزارة التجارة والصناعة أحمد المطيري بزيارة أجنحة KIB، حيث اطلع على مشاركة البنك، وحلوله التمويلية للسيارات، ومزايا وخصائص تطبيق «DriveNow». وشكّلت الزيارة فرصة

اختتم بنك الكويت الدولي (KIB) مشاركته الناجحة في معرض عالم السيارات، وسط إقبال جماهيري كبير وتفاعل واسع من العملاء والزوار، متوجاً فعالياته بالتدشين الرسمي لتطبيقه الرقمي الجديد «DriveNow». وشهدت أجنحة البنك في المعرض حضوراً بارزاً، شمل تقديم خدمات استشارية وحلولاً تمويلية وتأمينية متكاملة لرواد المعرض. وطوال فترة المعرض عالم السيارات، استقبل KIB الزوار عبر ثلاثة أجنحة متخصصة، صمّم كل منها لتبسيط الضوء على جانب مختلف من خدمات البنك ومنتجاته. وخصّص أحد الأجنحة للتعريف بخدمات شركة «KIB تكافل» للتأمين التكافلي، فيما أتاح جناح آخر للزوار فرصة التعرّف بشكل أوسع على حلول التمويل التي يقدمها البنك، إلى جانب عرض سيارة «نيسان إكس-تريل» من مجموعة البابطين. أما الجناح الثالث، وهو الأكبر للبنك خلال مشاركته في المعرض، فضم مجموعة من السيارات، شملت سيارتين من طراز «تويوتا لاند كروزر» من مجموعة السابر، وسيارة «GAC GS8» من المطوع والقاضي، وسيارة «AVATR 07» من

بالإضافة إلى 6 جوائز عالمية مرموقة على مستوى المجموعة

«غلوبل فايننس» تتوّج بيت التمويل الكويتي بجائزة
«أفضل بنك إسلامي في العالم» لعام 2026

تقدير عالمي مستحق خلال حفل جوائز على هامش اجتماعات صندوق النقد في بانكوك

يوسف الرويح: الفوز بالجائزة يؤكد ريادة البنك وتميزه في دمج المسؤولية الاجتماعية ضمن نموذج أعماله



بسام العلي متسلماً جائزة بيت التمويل الكويتي - البحرين



يوسف الرويح متسلماً الجائزة

تُوجّهت مجموعة بيت التمويل الكويتي بـ 7 جوائز مرموقة من مجلة "غلوبل فايننس" العالمية ضمن النسخة التاسعة عشرة من الجوائز السنوية لأفضل المؤسسات المالية الإسلامية في العالم لعام 2026، وذلك في تأكيد جديد على ريادة المجموعة ومكانتها الفريدة في قطاع التمويل الإسلامي على مستوى العالم.

ی:

ی:

- أفضل بنك إسلامي في العالم
- أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية للشركات في العالم
- أفضل بنك إسلامي للمسؤولية الاجتماعية في العالم
- أفضل مزود للتمويل الإسلامي للمشاريع في العالم
- أفضل بنك إسلامي في الكويت
- أفضل بنك إسلامي في البحرين (بيت التمويل الكويتي – البحرين)
- أفضل بنك إسلامي في تركيا (بيت التمويل الكويتي – تركيا)

وتعد هذه الجوائز ثمرة لاستراتيجية واضحة ترتكز على التحول الرقمي المدفوع بالذكاء الاصطناعي، وتعزيز التكامل على مستوى المجموعة، والتركيز على العميل، كما تمثل الجوائز حافزا لمواصلة تحقيق المزيد من النجاحات وتعزيز الدور الريادي للمؤسسة في الصناعة المالية الإسلامية عالميا.

وتسلم الجوائز رئيس الخزانة - الكويت في بيت التمويل الكويتي، أحمد السميطة، ورئيس العلاقات العامة والإعلام للمجموعة في بيت التمويل الكويتي، يوسف عبدالله الرويح، والرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي - تركيا أفق أويان، ونواب الرئيس التنفيذي للمجموعة - الخزينة والاستثمار في بيت التمويل الكويتي- البحرين، بسام العلي، وذلك خلال حفل الجوائز الذي أقيم على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام 2026، في العاصمة التايلاندية بانكوك.

بملاء مالية قوية وأداء تنافسي انعكس في تحقيق أعلى الأرباح على مستوى القطاع المصرفي والسوق الكويتي، الى جانب تصدرة كافة بنوك وشركات القطاع الخاص الكويتي في القيمة السوقية والتي بلغت رقما قياسيا بتجاوزها حاجز الـ 15 مليون دينار.

وفيما يتعلق بجائزة «أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية للشركات في العالم»، فتعكس الثقة العالمية المتزايدة بقدرات بيت التمويل الكويتي وتميزه في بناء شركات استراتيجية طويلة الأمد مع عملائه الشركات، وتوفير حلول مالية متقدمة تسمح بتوسع أعمالهم وتنعزز قدرتهم التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.

ويواصل بيت التمويل الكويتي تحقيق أداء استثنائي في مجال الخدمات المصرفية للشركات، مدعوماً بنمو استراتيجي وريادة راسخة، إلى جانب الاستثمار في الابتكار في حلول التمويل الإسلامي، وقيادة العديد من الصفقات التمويلية البارزة، التي أسهمت في تعزيز دوره المحوري في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية.

لمشاريع قطاع النفط والغاز والبنى التحتية والتطوير العمراني وقطاع الخدمات وغيرها من القطاعات الحيوية. ويقدم البنك خدمات مصرفية متكاملة للشركات، تعتمد على التحول الرقمي، والمرونة التمويلية تلبي احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية وتسهم

في دعم التنمية المستدامة، مع تقديم تجربة مصرفية استثنائية للعملاء من الشركات من خلال المنصة الإلكترونية eCorp، والتي شهدت إقبالاً لافتاً في معدلات الاستخدام، لاسيما بعد إطلاق النسخة المطورة من الخدمات الإلكترونية وتطبيق الهواتف الذكية، كما يقوم البنك بالاضطلاع بدوره كشريك استراتيجي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي انطلقت بتمويل من البنك.

وأشار رئيس العلاقات العامة والإعلام للمجموعة في بيت التمويل الكويتي، يوسف عبدالله الرويح، إلى أن جائزة «أفضل بنك إسلامي للمسؤولية الاجتماعية في العالم لعام 2026» تعكس نجاح جهود الإستثنائية وتؤكد بصمته الواضحة وريادته في مجال المسؤولية الاجتماعية في الأسواق والدول التي يعمل بها، وتجسد رؤيته للمسؤولية الاجتماعية كركيزة استراتيجية في نموذج أعماله بما يتعكس على ترسيخ مكانته كمؤسسة مالية رائدة تجمع بين النمو الاقتصادي والأثر المجتمعي المستدام.

وأوضح الرويح أن الفوز بجائزة «أفضل بنك إسلامي للمسؤولية

الاجتماعية على مستوى العالم" يؤكد
ريادة البنك وتميزه في دمج المسؤولية
اجتماعية ضمن نموذج أعماله من خلال
مبادرات مؤثرة في التنمية المجتمعية،
وعدم التعليم والصحة، وتمكين الشباب،
وريادة الأعمال، والمحافظة على البيئة،
وتمكين المرأة، ودعم المهارات الرقمية لدى
الأطفال والشباب، والعمل التطوعي، إلى
جانب تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة
البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وتنفيذ
مبادرات توعوية ومجتمعية لها اثر
مستدام ومنسجمة مع الأهداف التنموية،
ترسخ مكانته كمؤنح نموذج يحتذى به ورائد
في المسؤولية الاجتماعية.

وأكد الروح أن هذا التقدير يعد إضافة جديدة إلى سجل إنجازات بيت التمويل الكويتي، ويشكل دافعا لمواصلة تطوير المبادرات المجتمعية وتعزيز الشراكات الهادفة، بما يسهم في تحقيق قيمة مستدامة للمجتمع.

وذكر الروح أن بيت التمويل الكويتي يواصل الاضطلاع بدور وطني ريادي في دعم البنية التحتية الاجتماعية وتعزيز رفاه المجتمع وجودة الحياة، من خلال مبادرات استراتيجية واستثمارات ضخمة في مجال المسؤولية الاجتماعية. وتعكس هذه الالتزامات طويلة الأمد نهجا مستداما يمتد إلى ما هو أبعد من الفهم التقليدي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، ومن أبرز هذه المبادرات الاجتماعية الاستراتيجية:

- دعم «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»، عبر مساهمة مالية بقيمة 13 مليون دولار، وكذلك المساهمة بمبلغ إضافي بقيمة 6 ملايين دولار لإصلاح محطات الكهرباء المتضررة.
- المساهمة الأكبر من 13 مليون دينار لسداد مديونيات الغارمين المختلفة.
- المساهمة في إعادة إعمار المنطقة المتضررة في سوق المباركية بقيمة تقارب 8 ملايين دينار.
- المساهمة بقيمة 20 مليون دينار كويتي لإنشاء 15 مركزاً للإسعاف.
- المساهمة في الحصة الأكبر لصندوق دعم المجهود الحكومي خلال أزمة كورونا

● دعم مبادرة بيئية مستدامة لتطوير
ساحة الوطنية.

- إنشاء وتجهيز الجناح العاشر في مركز علاج الإدمان استكمالاً لمبادرة البنك في إنشاء المركز عام 2005.
- تقديم 20 مليون دولار أمريكي لجمعية الهلال الأحمر الكويتي لدعم جهود الإغاثة لمنكوبي الزلزال في تركيا وسوريا.

● برامج تعاون مختلفة مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.



أحمد السميّط متسلماً للجائزة



فق أو يان وبسام العلي وأحمد السميّط ويوسف الرويح

على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في بانكوك

«بوبيان» يتوج بـ 3 جوائز عالمية من «غلوبل فاينانس»

ضمن أفضل المؤسسات المالية الإسلامية لعام 2026

1 أول بنك إسلامي ينال جائزة «أفضل بنك إسلامي للمعاملات المصرفية» عالمياً

2

نوجه استثماراتنا الرقمية إلى رفع كفاءة العمل وتطوير الخدمات الموجهة للعملاء



عبدالله المحري ومحمد الجاسر الغانم يتسلمان جوائز غلوبل فاينانس



إنجاز عالمي

وتعليقاً على ذلك، أعرب المحري عن اعتزازه بهذا التتويج، موضحاً أن ما يميزه هو ارتباط كل جائزة بتطور ملموس نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة عادل الماجد، والرئيس التنفيذي للعمليات عبدالله المحري، مدير عام وأمين سر مجلس الإدارة أحمد الفهد، ومدير عام تمويل الشركات والتمويل الدولي، محمد الجاسر الغانم، إلى جانب نخبة من القيادات المصرفية والمالية العالمية. وتُعد جوائز «غلوبل فاينانس» من أبرز الجوائز العالمية المتخصصة في القطاع المالي، وتستند إلى تقييم أداء المؤسسات المالية الإسلامية، بما يشمل تطوير الحلول المصرفية، وكفاءة الخدمات والمعاملات، والارتقاء بتجربة العملاء، إلى جانب مواكبة التحولات في الصناعة المالية والاستثمار في التقنيات الحديثة.

المدفوعات والمتحصلات والسيولة وسرعة إنجاز المعاملات التجارية، ما يتطلب خدمات وحلولاً مصرفية مترابطة تسهل الإجراءات وتعزز كفاءة إدارة العمليات ومتابعتها. ومن هذا المنطلق، يواصل «بوبيان» تطوير خدماته بما يمنح الشركات مرونة أكبر في التخطيط لمعاملاتها وتنفيذها، وبما يتلاءم مع متطلبات أعمالها واحتياجاتها التشغيلية.

الابتكار... ركيزة للنمو

وحول جائزة «البنك الإسلامي الأكثر ابتكاراً»، قال المحري إنها تعكس توجه «بوبيان» إلى توظيف التقنيات الحديثة وفق أفضل الممارسات في تطوير عملياته وخدماته، ورفع كفاءتها، وتعزيز قدرته على الاستجابة لاحتياجات العملاء. وأضاف «نعمل على توظيف التقنية في مجالات تسهم في الاستمرار في تطوير

تجربة العملاء ورفع كفاءة العمليات وتمكين الموظفين. ويأتي برنامج التحول المؤسسي في الذكاء الاصطناعي ضمن هذا التوجه، مستنداً إلى خارطة طريق متعددة السنوات وأطر واضحة للحوكمة والاستخدام المسؤول». وأشار إلى أن البرنامج يتكامل مع تحديث النظام المصرفي الأساسي، وتطوير منظومة المدفوعات والخدمات الرقمية، وتوسيع الشراكات الاستراتيجية مع أبرز شركات التكنولوجيا المالية وشركات التكنولوجيا المالية، مؤكداً أن تكامل هذه المبادرات وتوسيع نطاق تطبيقها يدعمان خطط البنك المستقبلية للاستثمار والنمو.

تميز الخدمات المصرفية الشخصية

وتابع المحري «نحرص على فهم احتياجات عملائنا وتنوع تطلعاتهم، وتطوير منتجات وخدمات مرنة ومتميزة

تضيف قيمة إلى تعاملاتهم، وتوفر لهم تجربة مصرفية متكاملة عبر القنوات الرقمية والفروع». وأشار إلى أن الثقة تُشكل أساس العلاقة القوية مع العملاء، فيما يعكس هذا التقدير قدرة «بوبيان» على الجمع بين الحلول والمنتجات المبتكرة وجودة التجربة، بما يرسخ مكانته في صدارة الخدمات المصرفية الشخصية على المستوى العالمي. واختتم المحري بالتأكيد على مواصلة تطوير أعمال البنك وخدماته وحلوله، والاستثمار في التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي والكفاءات البشرية، إلى جانب تعزيز الشراكات الاستراتيجية، بما يدعم قدرته على قيادة المرحلة المقبلة من تطور الصيرفة الإسلامية، وبناء نموذج مصرفي أكثر ذكاءً ومرونة واستعداداً للمستقبل.

ضمن حفل جوائز «غلوبال فاينانس» على هامش اجتماعات صندوق النقد الدولي في بانكوك

بنك الكويت الوطني يتوّج بجائزة أفضل بنك في الكويت لعام 2026

الجهود تتسجم مع رؤية الكويت 2035 الرامية إلى تسريع التحول نحو الاقتصاد الرقمي وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية عبر تبني أحدث التقنيات المالية. كما أشادت المجلة بالتقدم الذي يحققه البنك في مجالات التقنيّات والشمول المالي بما يتماشى مع توجهات بنك الكويت المركزي، إلى جانب جهوده في مجال التمويل المستدام، مشيرة إلى نمو محفظة الأصول المستدامة لدى البنك بنسبة 23% على أساس سنوي لتصل إلى 6.11 مليارات دولار بنهاية ديسمبر 2025، في إطار مساعيه لتحقيق هدفه الاستراتيجي المتمثل في الوصول إلى 10 مليارات دولار بحلول عام 2030.

ويضاف هذا التتويج إلى سجل بنك الكويت الوطني الحافل بالجوائز والتكريمات الدولية، التي تعكس نجاحه في تنفيذ استراتيجيته طويلة الأمد وتعزيز قدراته التنافسية من خلال التركيز على الابتكار وتطوير الخدمات المصرفية الرقمية وتقديم قيمة مضافة لعملائه عبر شبكته المحلية والدولية.

وتعد جوائز «غلوبال فاينانس» من أبرز الجوائز العالمية في القطاع المصرفي، وتحظى بتقدير واسع من المؤسسات المالية والمستثمرين حول العالم، نظراً لاعتمادها على تقييم شامل لأداء البنوك وقدرتها على تحقيق النمو المستدام وتقديم قيمة مضافة للعملاء ومواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة.



عبدالمحسن الرشيد يتسلم الجائزة

تجارية عالمية، من بينها مجموعة «ذا بستر كولكشن» و«هارودز» ومجموعة الشايح، كما عزز دعمه لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر إطلاق أول حل تمويلي في الكويت عند نقاط البيع مخصص لهذه الشريحة، بما يسهم في دعم نمو أعمالها وتعزيز الشمول المالي. وأكدت «غلوبال فاينانس» أن هذه

العمليات التشغيلية، وتبسيط إجراءات التسجيل الرقمي عبر استخدام تقنية التعرف على الوجه للتحقق من الهوية بشكل آلي. وفي مجال الخدمات المصرفية للأفراد، أفادت المجلة بأن «الوطني» واصل تقديم حلول وتجارب مصرفية متطورة من خلال شراكات استراتيجية مع علامات

ويديم تحديث أنظمتها الأساسية ومنصاته الرقمية وتسريع إطلاق المنتجات الجديدة وتعزيز تكاملها مع خدماته الحالية عبر مختلف أسواقه. ونوهت المجلة إلى أن البنك أطلق خلال عام 2025 عدداً من المبادرات النوعية، إلى جانب تعزيز القنوات الرقمية بأكثر من 100 ميزة جديدة، وتحسين كفاءة

مع التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي. ويؤكد هذا التقدير الدولي أيضاً نجاح البنك في ترسيخ نهجه القائم على الابتكار والتحول الرقمي، من خلال الاستثمار في البنية التحتية التقنية وتطوير المنتجات والخدمات الرقمية وتعزيز جودة الخدمات والعلاقات الاستراتيجية وتطوير الأعمال ودولياً ويعزز قدرته على مواكبة التغيرات المتسارعة في الصناعة المصرفية.

واعتمدت مجلة «غلوبال فاينانس» في اختيار البنوك الفائزة على مجموعة من المعايير الكمية والنوعية، تشمل الأداء المالي والربحية ونمو الأصول والانتشار الجغرافي والعلاقات الاستراتيجية والخدمات، إضافة إلى قدرة المؤسسات المصرفية على التكيف مع التحديات الاقتصادية وتلبية احتياجات العملاء المتغيرة ومواكبة التحول الرقمي. كما أخذت عملية التقييم في الاعتبار مستويات الاستثمار في التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي وجودة الخدمات ودعم مبادرات الاستدامة والتمويل المسؤول. وأشارت مجلة «غلوبال فاينانس» إلى أن بنك الكويت الوطني واصل توسيع نطاق خدماته المصرفية عبر الاستثمار في أحدث الحلول التقنية وإطلاق منتجات وخدمات رقمية مبتكرة، بما يسهم في الارتقاء بتجربة العملاء وتحسين جودة الخدمات المقدمة لهم. كما لفتت إلى حرص البنك على تطوير بنيته التحتية التقنية بما يوفر مزيداً من المرونة والقابلية للتوسع،

توّج بنك بوبيان بثلاث جوائز عالمية مرموقة من مؤسسة «غلوبل فاينانس العالمية» ضمن جوائز أفضل المؤسسات المالية الإسلامية لعام 2026، تقديراً لما حققه من تطور في مختلف مجالات العمل المصرفي الإسلامي، بما يعزز حضوره بين المؤسسات المالية الإسلامية عالمياً. وشملت الجوائز جائزة «أفضل بنك إسلامي للمعاملات المصرفية» على مستوى العالم، وجائزة «البنك الإسلامي الأكثر ابتكاراً» على مستوى العالم، إلى جانب جائزة «أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية الشخصية» على مستوى العالم. ويعكس هذا التقدير نجاح استراتيجية البنك في تطوير منظومة متكاملة من الخدمات المصرفية، تلبي تطلعات العملاء وتواكب التحولات المتسارعة في القطاع المالي.

وجرى تسلم الجوائز خلال الحفل وتأتي هذا التكريم ضمن جوائز «أفضل البنوك في العالم 2026» التي تمنحها «غلوبال فاينانس» سنوياً للمؤسسات المصرفية الأكثر تميزاً على مستوى الأداء والابتكار والقدرة على تلبية احتياجات العملاء ومواكبة التطورات المتسارعة في القطاع المالي. ويجسد هذا الإنجاز المكانة الرائدة التي يتمتع بها بنك الكويت الوطني في القطاع المصرفي الكويتي، ويؤكد نجاح استراتيجيته القائمة على تحقيق نمو مستدام ومتوازن، إلى جانب قدرته على المحافظة على مستويات قوية من الأداء المالي والتشغيلي وتعزيز ثقة عملائه ومساهميهم وشركائه. كما يبرهن الفوز بالجائزة على الأداء المتفوق الذي يحققه «الوطني» وتميزه عن منافسيه في السوق، مستنداً إلى نموذج عمل مرّن يركز على الكفاءة التشغيلية والتطوير المستمر للخدمات والمنتجات، فضلاً عن قدرته على تقديم حلول مصرفية متقدمة تواكب احتياجات العملاء وتتسجم



تحليل الأسهم الأمريكية

مخاوف تمويل الذكاء الاصطناعي تعصف بالأسهم الأمريكية مجدداً

وول ستريت تحت ضغط النفط وديون التكنولوجيا

ناسداك يتراجع 2.15 % ويفقد نحو 573 نقطة بجلسة واحدة

ارتفاع النفط بأكثر من 3 % يضاعف قلق المستثمرين الأمريكيين

الحالية أقل جاذبية عندما ترتفع معدلات الخصم المرتبطة بالفائدة.

كما تواجه الشركات التي تعتمد على التمويل بالدين تحدياً مزدوجاً، يتمثل في زيادة تكلفة خدمة الالتزامات القائمة وارتفاع كلفة تمويل الاستثمارات الجديدة.

وبذلك تتحول صدمة الطاقة من عامل مؤثر في القطاعات التقليدية إلى مصدر ضغط مباشر على الشركات التكنولوجية التي تحتاج إلى تمويل طويل الأجل.

تقييم أنثروبك

زادت التقارير المتعلقة بشركة «أنثروبك» الأمريكية من حذر المستثمرين تجاه مستقبل تقييمات شركات الذكاء الاصطناعي، بعدما نقلت «رويترز» عن مصادر مطلعة أن بعض المستثمرين الحاليين والمحتملين يدرسون تقييماً أقل للشركة في طرحها العام الأولي المرتقب.

وتحمل هذه التطورات دلالات تتجاوز شركة واحدة، إذ تثير تساؤلات بشأن استعداد الأسواق العامة لمنح شركات الذكاء الاصطناعي التقييمات المرتفعة التي ارتبطت بجولات التمويل الخاصة خلال مرحلة التوسع السريع للصناعة.

ويعتمد تحديد القيمة السوقية لهذه الشركات على مجموعة من العوامل، تشمل نمو الإيرادات، وهوامش الربح، وحجم الإنفاق التشغيلي، والقدرة على تحويل الطلب المتزايد إلى تدفقات نقدية إيجابية.

وقد يؤدي تراجع التقييمات المتوقعة إلى دفع شركات أخرى نحو مراجعة خطط الطرح والتمويل، أو تأجيل بعض المشروعات إلى حين تحسن ظروف السوق.

شهية المخاطرة

تكشف تعاملات الجمعة عن تحول في أولويات المستثمرين من التركيز على فرص النمو الاستثنائية إلى الاهتمام بجودة الأرباح وقوة المراكز المالية والقدرة على تحمل تكاليف التمويل.

وخلال مراحل التفاؤل التكنولوجي، تميل الأسواق إلى منح الشركات تقييمات مرتفعة استناداً إلى توقعات توسع أعمالها مستقبلاً، حتى عندما تكون أرباحها الحالية محدودة مقارنة بحجم استثماراتها.

لكن ارتفاع أسعار الطاقة وتزايد عدم اليقين بشأن الفائدة يدفعان المستثمرين إلى المطالبة بأدلة أكثر وضوحاً على قدرة الشركات على تحقيق عوائد فعلية.

وقد يعزز هذا التحول التباين بين الشركات التي تمتلك تدفقات نقدية قوية ومراكز مالية متينة، وتلك التي تعتمد بدرجة كبيرة على الاقتراض أو التمويل الخارجي لاستكمال توسعها.

وتزداد أهمية هذا التمييز مع اتساع المنافسة في الذكاء الاصطناعي وارتفاع التكاليف المرتبطة بتطوير النماذج وتشغيلها.



عبر قنوات متعددة، أبرزها ارتفاع تكاليف التشغيل والنقل والإنتاج، إلى جانب احتمال انتقال هذه الزيادات إلى أسعار السلع والخدمات، بما يعزز الضغوط التضخمية.

وقال روب هاوورث، كبير استراتيجيي الاستثمار في «يوليس بنك ويلث مانجمنت»، إن ارتفاع أسعار النفط يميل إلى التأثير سلباً في مضاعفات ربحية الأسهم، موضحاً أن المستثمرين أصبحوا أكثر حذراً مع اقتراب عطلة نهاية الأسبوع.

ويعكس هذا السلوك رغبة المتعاملين في تقليص تعرضهم للمخاطر قبل توقف التداولات، خصوصاً عندما تتزامن التقلبات المالية مع تطورات جيوسياسية قد تتغير بصورة مفاجئة خلال العطلة.

مخاطر التضخم

تكتسب القفزة النفطية أهمية إضافية في ظل العلاقة الوثيقة بين أسعار الطاقة وتوقعات السياسة النقدية الأمريكية. إذ يمكن لاستمرار ارتفاع النفط أن يعقد جهود احتواء التضخم ويؤثر في مسار أسعار الفائدة.

فإذا أدت تكاليف الوقود المرتفعة إلى زيادة الضغوط السعريّة، فقد تتراجع فرص التيسير النقدي السريع، ما يعني استمرار تكلفة الاقتراض عند مستويات تضغط على الشركات والمستهلكين.

وتتأثر أسهم التكنولوجيا بصورة خاصة بهذه التوقعات، نظراً إلى اعتماد تقييمات كثير منها على أرباح مستقبلية بعيدة نسبياً، تصبح قيمتها

على المعالجات والخدمات السحابية ومراكز البيانات، مدفوعاً بالتوسع في استخدام نماذج الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات والقطاعات الاقتصادية.

لكن المستثمرين باتوا أكثر تدقيقاً في العلاقة بين النمو المتوقع وحجم الالتزامات المالية اللازمة لتحقيقه، بعدما أصبحت تكلفة التمويل عاملاً مؤثراً في تقييم المشروعات طويلة الأجل.

ولا يعني تراجع الأسهم بالضرورة انخفاض الطلب الفعلي على خدمات الذكاء الاصطناعي، لكنه يشير إلى إعادة تسعير المخاطر المرتبطة بسرعة تحقيق الأرباح، ومدى قدرة الشركات على المحافظة على معدلات نمو مرتفعة دون زيادة مفرطة في الديونية.

صدمة النفط

في موازاة الضغوط التكنولوجية، ارتفعت أسعار النفط بأكثر من 3% خلال تعاملات الجمعة، مدفوعة بتجدد المخاوف بشأن إمدادات الخام من الشرق الأوسط، ما أضاف مصدراً جديداً للقلق في الأسواق المالية الأمريكية.

وتؤثر زيادة أسعار الطاقة في تقييمات الأسهم

المتقدمة وأنظمة التبريد وشبكات الكهرباء، وهي متطلبات تفرض أعباء مالية متنامية على الشركات التي تسعى إلى توسيع قدراتها التشغيلية بسرعة. وتكمن المشكلة في الفجوة الزمنية المحتملة بين ضخ الأموال وتحقيق العوائد، إذ قد تستغرق المشروعات سنوات للوصول إلى مستويات تشغيل ورجحية تبرر تكاليف إنشائها وتمويلها.

ومع توقع استمرار ارتفاع تكاليف الاقتراض، تصبح هذه الفجوة أكثر حساسية بالنسبة إلى الشركات المثقلة بالديون، خصوصاً إذا جاءت الإيرادات المستقبلية دون التوقعات التي بُنيت عليها خطط التوسع.

ضغوط الشركات

تعرضت أسهم شركات مرتبطة بتطوير البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، من بينها «كورويف» و«برودكوم»، لضغوط متجددة، في مؤشر إلى اتساع نطاق القلق ليشمل الشركات التي توفر القدرات الحاسوبية والمكونات الأساسية لتشغيل التطبيقات الذكية.

ويعتمد جزء مهم من جاذبية هذه الشركات الاستثمارية على توقع استمرار الطلب القوي

أنهت الأسهم الأمريكية تعاملات الجمعة على خسائر حادة، في جلسة كشفت تصاعد القلق بشأن الجدوى الاقتصادية للاستثمارات الضخمة في الذكاء الاصطناعي، بالتزامن مع قفزة جديدة في أسعار النفط أعادت المخاوف من ارتفاع التضخم وتكاليف التمويل إلى واجهة الأسواق. وتعرضت أسهم شركات التكنولوجيا لضغوط بيعية متجددة، بعدما بدأ المستثمرون يعيدون تقييم قدرة الشركات العاملة في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي على تحقيق عوائد تكفي لتغطية ديونها المتزايدة. وفي ظل استمرار التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، باتت وول ستريت تواجه معادلة أكثر تعقيداً تجمع بين ارتفاع تكاليف الطاقة، واحتمالات بقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة، وتراجع شهية المستثمرين للمخاطرة، ما يضع استدامة موجة الصعود التكنولوجي أمام اختبار جديد.

خسائر المؤشرات

أظهرت البيانات الأولية لإغلاق تعاملات الجمعة تراجع مؤشر ناسداك المجمع بمقدار 572.99 نقطة، تعادل 2.15 %، ليستقر عند 26137.85 نقطة، مسجلاً أكبر نسبة انخفاض بين المؤشرات الأمريكية الرئيسية الثلاثة، في انعكاس مباشر للضغوط التي تعرضت لها أسهم التكنولوجيا والشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

وانخفض مؤشر ستاندر أند بورز 500 بمقدار 85.44 نقطة، أو 1.10 %، ليغلق عند 7658.62 نقطة، بينما تراجع مؤشر داو جونز الصناعي 189.01 نقطة، تعادل 0.36 %، إلى مستوى 51990.05 نقطة.

ويكشف التفاوت بين خسائر المؤشرات عن تركّز عمليات البيع في الشركات ذات التقييمات المرتفعة، خصوصاً تلك التي تعتمد توقعات نموها على التوسع المستقبلي في الإنفاق التكنولوجي. كما يعكس استمرار تراجع ناسداك، الذي بدأ خسائره في وقت سابق من الأسبوع، انتقال المستثمرين إلى موقف أكثر تحفظاً تجاه القطاعات التي استقادت بقوة من طفرة الذكاء الاصطناعي.

ديون التكنولوجيا

تتصدر المخاوف المتعلقة بالديون المشهد الاستثماري في قطاع الذكاء الاصطناعي، بعدما أثارت خطط الإنفاق الرأسمالي الضخمة تساؤلات متزايدة بشأن قدرة الشركات على تحويل استثماراتها إلى تدفقات نقدية وأرباح مستدامة. وتحتاج البنية التحتية لهذه الصناعة إلى استثمارات كبيرة في مراكز البيانات والمعالجات

جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير	التغيير %	الحجم	وقت
شركة بوينج	190.21	191.93	187.67	+1.48	+0.78%	7.31M	16/10
مجموعة شيفرون	224.99	225.31	220.41	+5.67	+2.59%	8.72M	16/10
شركة كاتربيلر	730.76	742.98	728.69	-4.88	-0.66%	2.87M	16/10
مجموعة مايكروسوفت	529.05	543.82	524.43	-10.39	-1.93%	24.85M	16/10
شركة والت ديزني	110.59	112.69	110.01	-0.09	-0.08%	8.64M	16/10
شركة سيسكو سيستمز	107.39	110.00	107.14	-2.46	-2.24%	15.89M	16/10
مجموعة غولدمان ساكس إنك	881.26	909.87	876.81	-10.02	-1.12%	2.38M	16/10
جي بي مورغان تشيس وشركاه	339.72	344.40	337.52	+4.19	+1.25%	8.42M	16/10
شركة كوكا كولا	93.90	93.90	92.81	+1.90	+2.07%	23.09M	16/10
شركة مكدونالدز	242.97	245.85	241.88	+0.47	+0.19%	7.27M	16/10
شركة ميرك اند كو	145.95	147.79	145.61	+0.76	+0.52%	11.23M	16/10
مجموعة 3 ام	164.75	167.95	163.50	-0.58	-0.35%	2.56M	16/10
أبل	343.46	347.82	340.46	+1.46	+0.43%	59.95M	16/10
شركة أمازون دوت كوم	250.00	255.54	248.60	-4.76	-1.87%	40.43M	16/10
شركة أمجين	432.49	438.82	431.39	-1.54	-0.35%	2.57M	16/10

مستقبل الأسواق أمام اختبار مزدوج

تدخل وول ستريت المرحلة المقبلة تحت تأثير عاملين رئيسيين، يتمثل الأول في مسار أسعار النفط وتداعيات التوترات الجيوسياسية على التضخم، بينما يرتبط الثاني بقدرة شركات الذكاء الاصطناعي على إثبات الجدوى المالية لاستثماراتها المتسارعة. وقد يساعد استقرار أسعار الطاقة وظهور نتائج أعمال قوية في استعادة جانب من ثقة المستثمرين، خصوصاً إذا أظهرت الشركات تحسناً في الإيرادات والتدفقات النقدية وقدرتها على إدارة الديون.

أما استمرار صعود النفط بالتزامن مع ارتفاع تكاليف الاقتراض أو تراجع توقعات أرباح الشركات التكنولوجية، فقد يطيل أمد الضغوط البيعية ويزيد تقلبات المؤشرات الرئيسية.

وتبقى الرسالة الأبرز من تعاملات الجمعة أن الأسواق لم تعد تكتفي بالوعد المرتبطة بثورة الذكاء الاصطناعي، بل أصبحت تضع تكلفة تحقيق تلك الوعود في صدارة حساباتها الاستثمارية، في وقت يعيد فيه النفط رسم حدود المخاطرة في أكبر سوق مالية بالعالم.

مع التركيز الخاص على قطاع الطاقة وإعادة تأهيل البنية التحتية

صندوق أوبك يبحث تمويل مشاريع
في سوريا وإعفاءها من ديونها

يجري صندوق أوبك للتنمية الدولية «أوفيد» مباحثات مع الحكومة السورية والقطاع الخاص لتمويل عدد من المشاريع التنموية في سوريا، مع تركيز خاص على قطاع الطاقة، بالتوازي مع مناقشات مع الدول الأعضاء بشأن إمكانية إعفاء عدد من الدول، بينها سوريا، من ديونها المستحقة للصندوق. وقال عبد الحميد خليفة، المدير العام لصندوق أوبك للتنمية الدولية، إن الصندوق وضع استراتيجية للعمل في سوريا خلال الفترة المقبلة، وبدأ التحرك لتنفيذها بالتعاون مع الحكومة والقطاع الخاص، مشيراً إلى أن من المبكر في الوقت الحالي تحديد حجم التمويلات التي قد يخصصها الصندوق للمشاريع السورية.

وأوضح خليفة أن البحوث الجارية تشمل عدداً من الشركاء والمؤسسات الدولية والشركات التي يمكن أن تساهم في تنفيذ مشاريع بقطاع الطاقة وغيره من القطاعات، لافتاً إلى أن الهدف يتمثل في تحويل هذه المناقشات إلى مشاريع فعلية على أرض الواقع خلال الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن تدخل مؤسسات التمويل التنموي يرتبط بمجموعة من المتطلبات والظروف الميدانية في الدول المستفيدة، معتبراً أن الظروف أصبحت أكثر ملاءمة لعودة النشاط التنموي في سوريا، بما يتيح للصندوق بحث فرص جديدة للتعاون مع الحكومة والقطاع الخاص.

ويأتي قطاع الطاقة في مقدمة المجالات التي تحظى باهتمام الصندوق، في ظل الحاجة إلى إعادة تأهيل البنية التحتية ورفع كفاءة منظومة الكهرباء والطاقة في سوريا. وكان «أوفيد» قد أعلن في وقت سابق عن خطة لإعادة تأهيل قطاع الكهرباء،

تبدأ بإعادة تأهيل محطات قائمة، قبل الانتقال إلى مشاريع أكبر يمكن تنفيذها عبر نماذج شراكة مع القطاع الخاص.

معالجة ملف الديون

وفي موازاة بحث التمويلات الجديدة، كشف خليفة عن استمرار المفاوضات مع الدول الأعضاء في الصندوق بشأن إعفاء بعض الدول من التزاماتها المالية، موضحاً أن القائمة تشمل سوريا واليمن والسودان.

ويأتي ذلك في إطار مساع لمعالجة المتأخرات والالتزامات المالية بما يسمح بإعادة تنشيط التعاون التنموي مع الدول المعنية. وفي حالة اليمن، ناقشت السلطات اليمنية مؤخراً مع «أوفيد» خيارات معالجة المتأخرات المالية وإعادة جدولة الديون بما يتناسب مع الظروف الاستثنائية للبلاد وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

وكانت سوريا قد بحثت في أبريل الماضي مع «أوفيد» استئناف برامج الصندوق التنموية في البلاد، مع طرح مقترحات تتعلق بالتعافي الوطني

والحد من الفقر وتحسين سبل العيش والتنمية الريفية، إلى جانب مناقشة ملف الديون والتنسيق الفني مع المؤسسات المالية الدولية.

شراكة مع القطاع الخاص

وتعكس الاستراتيجية الجديدة للصندوق توجهاً نحو توسيع نطاق التعاون مع القطاع الخاص السوري، إلى جانب العمل مع الحكومة والمؤسسات الدولية، خصوصاً في المشاريع التي تحتاج إلى استثمارات

كبيرة وتمويل طويل الأجل. ويتيح نموذج عمل «أوفيد» تمويل القطاع العام والخاص، إلى جانب تقديم القروض والضمانات والاستثمارات الرأسمالية وتمويل التجارة والمنح، مع تركيز أساسي على قطاعات البنية التحتية والطاقة والمياه والصحة والتعليم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتكتسب الشراكة مع القطاع الخاص أهمية خاصة في سوريا، في ظل الحاجة إلى حشد مصادر تمويل متعددة لإعادة تأهيل البنية التحتية

وتنفيذ مشاريع الطاقة والخدمات الأساسية، بما يخفف العبء عن المالية العامة ويدعم مشاركة المستثمرين في مرحلة التعافي الاقتصادي. وتأتي التحركات المتعلقة بسوريا ضمن توجه أوسع لـ«أوفيد» لتوسيع التمويل التنموي في الدول النامية، مع تحقيق توازن بين دعم الدول منخفضة الدخل وتمويل الدول متوسطة الدخل، بما يسمح للصندوق بالحفاظ على متانة محفظته الائتمانية وفي الوقت نفسه توجيه الموارد إلى الاقتصادات الأكثر احتياجاً للتمويل.

تفاؤل دولي باتفاق مرتقب وسط تحديات مصرفية ومالية

لبنان يقترب من الصندوق بشروط إصلاحية صعبة

غورغيففا تؤكد استمرار المفاوضات وتطالب بيروت باستكمال الإجراءات المطلوبة

إصلاح المصارف ومعالجة الخسائر المالية
يتصدران شروط الاتفاق المرتقب

المستثمرين. ولا تقتصر أهمية هذه الإجراءات على تلبية متطلبات الصندوق، بل تمتد إلى تحسين قدرة الدولة على إدارة مواردها وتجنب تراكم التزامات مالية جديدة يصعب الوفاء بها.

استعادة الثقة

قد يشكل التوصل إلى برنامج مع صندوق النقد الدولي نقطة تحول في جهود لبنان لاستعادة الثقة الاقتصادية، لكنه لن يكون بديلاً عن تنفيذ الإصلاحات المحلية.

فالالاتفاق يوفر إطاراً للسياسات الاقتصادية وآلية لمتابعة الالتزامات، ويمكن أن يساهم في تعزيز ثقة الجهات الدولية بقدرة السلطات على معالجة الاختلالات.

غير أن التأثير الفعلي لأي برنامج سيعتمد على جودة التنفيذ واستمرارية القرارات الإصلاحية، خصوصاً أن التحديات المصرفية والمالية مترابطة ولا يمكن معالجتها بصورة منفصلة.

مستقبل الاتفاق تحسمه خطوات التنفيذ

تضع تصريحات غورغيففا لبنان أمام فرصة جديدة لإعادة إطلاق مسار التعاون مع صندوق النقد الدولي، بعد سنوات من تعثر التفاهم الأولي. ورغم الأجواء الإيجابية، لا يزال الاتفاق النهائي مشروطاً باستكمال إصلاحات جوهرية تشمل المصارف والخسائر المالية والموازنة العامة واستدامة الدين.

وسيكون الاختبار الأهم قدرة السلطات اللبنانية على تحويل التقدم التشريعي إلى إجراءات عملية تعيد الثقة بالنظام المالي وتوفر أساساً لتعافي اقتصادي مستدام.

وبذلك يبقى التفاوض الدولي عاملاً مساعداً، بينما يظل التنفيذ الفعلي للإصلاحات العامل الحاسم في تحديد مستقبل البرنامج الاقتصادي اللبناني.



الانضباط المالي

إلى جانب الإصلاح المصرفي، يشدد صندوق النقد الدولي على ضرورة إقرار موازنة عام 2027 ووضع إطار مالي متوسط الأجل يضمن استدامة الدين العام. وتكتسب هذه المتطلبات أهمية في ظل الحاجة إلى بناء سياسة مالية تستطيع تحقيق التوازن بين ضبط الإنفاق وتوفير الموارد اللازمة للخدمات الأساسية. ويتيح الإطار المالي متوسط الأجل للحكومة تحديد أولويات الإنفاق والإيرادات على مدى عدة سنوات، بدلاً من الاعتماد على معالجات قصيرة الأجل قد تزيد الاختلالات مستقبلاً.

كما يساعد وجود خطة مالية واضحة على تعزيز مصداقية الالتزامات الحكومية أمام المؤسسات الدولية

الفعلية للخسائر المتراكمة داخل النظام المالي، ووضع آلية واضحة وعادلة لتوزيعها بين الأطراف المعنية وفق إطار قانوني قابل للتنفيذ.

وتتطلب هذه العملية تحقيق توازن دقيق بين حماية حقوق المودعين والحفاظ على الاستقرار المالي، مع تجنب تحميل المالية العامة التزامات تتجاوز قدرتها على التحمل. كما أن تأخر حسم هذه المسألة يعرقل إعادة هيكلة القطاع المصرفي ويطيل أمد الضبابية المحيطة بالمراكز المالية للمؤسسات.

ويعتمد نجاح المعالجة على وضوح البيانات والشفافية وتحديد مصادر التمويل المتاحة، إلى جانب توفير قواعد تضمن توزيع الأعباء بطريقة قابلة للتطبيق.

وتكشف هذه التجربة أن التحدي الرئيسي لا يقتصر على التفاوض بشأن شروط البرنامج، وإنما يمتد إلى قدرة المؤسسات اللبنانية على إقرار التشريعات وتنفيذ السياسات اللازمة لضمان استمراره.

إصلاح المصارف

يمثل إصلاح القطاع المصرفي أحد أكثر الملفات تعقيداً في المفاوضات، نظراً إلى ارتباطه المباشر بالخسائر المالية المتراكمة وأوضاع المودعين وقدرة المصارف على استعادة وظائفها الاقتصادية.

وكان صندوق النقد الدولي قد رحب بإقرار قانون إصلاح القطاع المصرفي في أغسطس، معتبراً الخطوة جزءاً من مسار إعادة تنظيم النظام المالي اللبناني.

غير أن إقرار القانون لا يعني اكتمال عملية الإصلاح، إذ لا تزال هناك حاجة إلى إجراءات إضافية لمعالجة الاختلالات القائمة وتحديد المسؤوليات المالية بصورة واضحة.

وتبرز أهمية إعادة هيكلة المصارف في قدرتها على استعادة دورها الأساسي في الوساطة المالية، بما يشمل تعبئة المدخرات وتمويل الأنشطة الاقتصادية وتسهيل المدفوعات. كما أن استمرار حالة عدم اليقين بشأن الخسائر يضعف ثقة المودعين والمستثمرين، ويحد من قدرة الاقتصاد على جذب رؤوس الأموال اللازمة لدعم التعافي.

الفجوة المالية

تتصدر معالجة الفجوة المالية قائمة القضايا التي يتعين على لبنان حسمها قبل التوصل إلى اتفاق نهائي مع الصندوق. وتتمثل صعوبة هذا الملف في تحديد الحجم

تتجدد آمال لبنان في التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، بعدما أعربت المديرية العامة للصندوق كريستالينا غورغيففا عن ثقتها بإمكانية إنجاز برنامج اقتصادي مع السلطات اللبنانية، رغم استمرار الحاجة إلى تنفيذ إصلاحات تشريعية ومالية إضافية. وتأتي هذه التصريحات في مرحلة دقيقة يواجه فيها الاقتصاد اللبناني تحديات متراكمة، تتعلق بإعادة هيكلة القطاع المصرفي ومعالجة الخسائر المالية واستعادة الثقة بالمؤسسات النقدية. وبينما يمثل الاتفاق المحتمل خطوة مهمة نحو إعادة تنظيم العلاقة بين لبنان والمؤسسات المالية الدولية، فإن نجاح المفاوضات يبقى مرهوناً بقدرة السلطات على الانتقال من التعهدات إلى التنفيذ، خصوصاً في الملفات المرتبطة بتوزيع الخسائر واستدامة الدين العام وإقرار إطار مالي متوسط الأجل، بما يضع البلاد أمام اختبار جديد لجدية الإصلاحات الاقتصادية.

تفاؤل مشروط

أكدت غورغيففا، خلال مؤتمر صحافي في بانكوك، أن صندوق النقد الدولي يواصل العمل مع السلطات اللبنانية، معربة عن ثقتها بإمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج اقتصادي جديد. لكنها أوضحت أن بلوغ هذه المرحلة يتطلب إنجاز مزيد من الخطوات، في إشارة إلى استمرار وجود ملفات إصلاحية لم تحسم بعد. وتعكس تصريحاتها موقفاً يجمع بين التفاؤل بإمكان إحراز تقدم والحد من اعتبار الاتفاق منجزاً قبل استكمال المتطلبات الأساسية. ويكتسب هذا الموقف أهمية خاصة في ضوء تجربة لبنان السابقة مع الصندوق، إذ توصل الطرفان إلى تفاهم أولي في أبريل 2022، لكنه لم يتحول إلى برنامج نافذ نتيجة تعثر تنفيذ الإصلاحات المطلوبة.

احتياطات مالية واستثمارات استراتيجية تخفف تداعيات اضطرابات المنطقة

إصلاحات الخليج تحصّن اقتصاده من صدمات الحرب

1 الجدعان: الإصلاحات الهيكلية عززت قدرة دول الخليج على مواجهة الأزمات

2 خط أنابيب شرق غرب يحمي الصادرات النفطية السعودية



أثبتت الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي نفذتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الماضية أهميتها في تعزيز قدرة اقتصادات المنطقة على مواجهة تداعيات الحرب مع إيران، رغم الخسائر التي لحقت بإنتاج النفط والغاز وحركة التجارة والطاقة. وبينما تشير توقعات البنك الدولي إلى انكماش اقتصادي حاد خلال العام الجاري، تؤكد المؤسسات الدولية أن بناء الاحتياطات المالية وتنويع مصادر الإيرادات والاستثمار في البنية التحتية الاستراتيجية أسهمت في تخفيف حدة الصدمات. وتبرز التجربة السعودية نموذجاً لهذه التحولات، بعدما ساعدت الإصلاحات المالية ومشروعات الطاقة على الحفاظ على قدر من الاستقرار الاقتصادي واستمرار تدفقات الصادرات النفطية، في وقت تواجه فيه اقتصادات أخرى بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضغوطاً متزايدة نتيجة محدودية مواردها المالية وضعف قدرتها على استيعاب الأزمات المتلاحقة.

أكد وزير المالية السعودي محمد الجدعان أن الإصلاحات الهيكلية التي طبقتها معظم دول الخليج شكلت عاملاً رئيسياً في تعزيز قدرتها على التعامل مع التداعيات الاقتصادية للحرب مع إيران. وأوضح الجدعان، الذي يرأس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي، أن نجاح دول الخليج في تنفيذ إصلاحات اقتصادية وبناء مصدات مالية منحها قدرة أكبر على مواجهة الصدمات مقارنة بدول أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأشار إلى أن بعض اقتصادات المنطقة دخلت الأزمة وهي تعاني بالفعل ضغوطاً اقتصادية ومالية متراكمة، ما جعل قدرتها على استيعاب التداعيات الجديدة أكثر محدودية.

وتعكس هذه المقارنة أهمية الإصلاحات طويلة الأجل في تعزيز مرونة الاقتصادات، إذ لا تقتصر نتائجها على تحسين مؤشرات النمو خلال الظروف الطبيعية، بل تمتد إلى توفير أدوات للتعامل مع الأزمات الاستثنائية.

تنويع الإيرادات

أشادت المديرية العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا بالإجراءات التي اتخذتها السعودية لتنويع مصادر دخلها، مشيرة إلى دور الإصلاحات المالية في تعزيز قدرة المملكة على امتصاص

الصدمات الاقتصادية المتكررة.

ومن أبرز هذه الإجراءات تطبيق ضريبة القيمة المضافة، التي أسهمت في توسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية وتقليل الاعتماد المباشر على عائدات الخام في تمويل الإنفاق الحكومي.

وتكتسب هذه الخطوات أهمية إضافية خلال فترات الاضطرابات الجيوسياسية، عندما تتعرض إيرادات الطاقة لتقلبات حادة نتيجة تغير مستويات الإنتاج والصادرات والأسعار.

كما تساعد الإيرادات الأكثر تنوعاً الحكومات على الحفاظ على استمرارية

الخدمات العامة والمشروعات الأساسية، وتقليل الحاجة إلى تعديلات مفاجئة في الإنفاق عند حدوث صدمات خارجية. وتؤكد التجربة الخليجية أن قوة المالية العامة لا تقاس بحجم الإيرادات النفطية وحدها، وإنما بقدرة الاقتصادات على بناء مصادر تمويل مستدامة وإدارة المخاطر المستقبلية.

توقعات الانكماش

رغم التحسن في قدرة دول الخليج على مواجهة الأزمات، تشير تقديرات البنك الدولي إلى حجم التأثير الاقتصادي

المباشر للحرب واضطرابات إمدادات الطاقة.

فقد توقع البنك في تقرير صادر مطلع أكتوبر انكماش اقتصادات مجلس التعاون الخليجي بنسبة 4.3% خلال عام 2026، مقارنة بتوقعاته السابقة في يونيو التي رجحت نمواً بنسبة 1.3%.

ويعكس هذا التحول الكبير في التوقعات تأثير تعطل حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، وما ترتب عليه من اضطرابات في إنتاج النفط والغاز وتصديرهما إلى الأسواق العالمية.

وتوضح هذه الأرقام أن امتلاك احتياطات مالية قوية لا يمنع وقوع الخسائر الاقتصادية، لكنه يساعد على الحد من انتقال آثارها إلى الاستقرار المالي والإنفاق الحكومي.

أمن الطاقة

جدد الجدعان تأكيد أهمية الاستثمارات السعودية في البنية التحتية للطاقة، معتبراً أنها أسهمت في تجنب الاقتصاد العالمي أزمة أكثر حدة خلال الحرب. وأشار خصوصاً إلى خط أنابيب «شرق-غرب»، الذي وفر مساراً بديلاً لتصدير النفط السعودي بعيداً عن مضيق هرمز، وساعد المملكة على استمرار جزء مهم من صادراتها رغم الاضطرابات الإقليمية.

ويعكس دور الخط أهمية تنويع مسارات نقل الطاقة، إلى جانب تنويع مصادر الدخل، في تعزيز الأمن الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الممرات البحرية المعرضة للمخاطر الجيوسياسية.

كما يبرز القيمة الاستراتيجية للاستثمارات طويلة الأجل التي قد تبدو مرتفعة التكلفة خلال الظروف

الطبيعية، لكنها تتحول إلى أدوات حيوية لضمان استمرارية الإمدادات عند وقوع الأزمات.

تعافٍ مرتقب

يتوقع البنك الدولي أن تسجل اقتصادات المنطقة، باستثناء إيران، نمواً بنسبة 7.8% خلال عام 2027، بشرط تراجع الصراع بحلول نهاية العام الجاري. لكن المؤسسة الدولية حذرت من أن جانباً كبيراً من هذا النمو المحتمل قد ينتج عن استعادة مستويات الإنتاج التي فقدتها الاقتصادات خلال الحرب، وليس بالضرورة عن تحسن مستدام في الإنتاجية. ويعني ذلك أن الارتفاع القوي المتوقع في معدلات النمو لا يكفي وحده للحكم على متانة التعافي، إذ يتطلب الأمر النظر إلى أداء القطاعات غير النفطية والاستثمار والإنتاجية وفرص العمل.

مستقبل النمو مرهون باستمرار الإصلاحات

تكشف الأزمة الحالية أن الإصلاحات المالية والاستثمارات الاستراتيجية أصبحت من أهم أدوات حماية الاقتصادات الخليجية في مواجهة الاضطرابات الإقليمية والعالمية.

ورغم توقعات الانكماش خلال 2026، فإن قدرة دول المنطقة على الحفاظ على استقرارها المالي ومواصلة الأنشطة الاقتصادية ستظل مرتبطة بقوة احتياطياتها ومرونة سياساتها الاقتصادية.

وفي المرحلة المقبلة، سيشكل استمرار تنويع الإيرادات وتطوير القطاعات غير النفطية وتعزيز أمن الطاقة عوامل حاسمة لتحويل التعافي المتوقع إلى نمو اقتصادي أكثر استدامة، بدلاً من الاكتفاء باستعادة مستويات الإنتاج السابقة للحرب.

إعفاءات أميركية تعيد حسابات الطاقة والعقوبات قبل الانتخابات

ترمب يخفف حصار روسيا لإنقاذ أسعار النفط

واشنطن تعلق رسوماً تصل إلى 100 % على مستوردي الطاقة الروسية



أعاد الرئيس الأمريكي دونالد ترمب رسم ملامح السياسة الاقتصادية تجاه روسيا، بعدما أصدر إعفاءً من عقوبات ورسوم جمركية كان مقرراً دخولها حيز التنفيذ خلال أيام، في خطوة تعكس تصاعد المخاوف الأميركية من ارتفاع أسعار النفط والوقود وتداعياتها على الاقتصاد المحلي قبل انتخابات التجديد النصفي للكونغرس. ويشمل القرار تعليق تطبيق إجراءات تستهدف الدول المستوردة للطاقة الروسية، رغم إقرارها ضمن تشريع يهدف إلى زيادة الضغوط الاقتصادية على موسكو بسبب حربها المستمرة في أوكرانيا منذ عام 2022. وبينما بررت الإدارة الأميركية الإعفاء باعتبارات المصلحة الوطنية، أثار القرار انتقادات سياسية داخل الكونغرس، وسط مخاوف من أن يؤدي تخفيف القيود على صادرات الطاقة الروسية إلى تعزيز إيرادات موسكو، في وقت تسعى فيه واشنطن إلى احتواء ارتفاع تكاليف المعيشة واضطرابات أسواق الطاقة العالمية. أصدر ترمب أمراً تنفيذياً مساء الجمعة يقضي بإعفاء روسيا والدول المعينة بالتعاملات النفطية معها من تطبيق عقوبات ورسوم جمركية رئيسية نص عليها قانون وقعه في منتصف سبتمبر الماضي.

وأكد الرئيس الأمريكي في الأمر

التنفيذي أنه قدم شهادة إلى الكونغرس تفيد بأن إصدار الإعفاء في الوقت الحالي يخدم المصالح الوطنية للولايات المتحدة. ويستند القرار إلى صلاحية يمنحها التشريع للرئيس، تتيح تعليق تطبيق العقوبات بعد إخطار الكونغرس بأن تنفيذها لا يتوافق مع المصلحة الوطنية. وبحسب الأمر التنفيذي، سيظل الإعفاء سارياً إلى أن يقرر ترمب أو كبار المسؤولين في إدارته اتخاذ إجراءات إضافية مناسبة، ما يمنح البيت الأبيض مرونة في تعديل سياسته تجاه موسكو وفق التطورات الاقتصادية والسياسية. ويعكس هذا التوجه محاولة

لتحقيق توازن بين الضغوط المفروضة على روسيا والحفاظ على استقرار أسواق الطاقة، خصوصاً في ظل ارتفاع الأسعار نتيجة الاضطرابات الجيوسياسية. كان قانون معاقبة روسيا وإيران لعام 2026، الذي وقعه ترمب في سبتمبر، يستهدف تشديد الضغوط الاقتصادية على موسكو من خلال فرض رسوم جمركية وعقوبات على الدول التي تواصل شراء النفط والغاز الروسيين.

وينص التشريع على إمكانية فرض رسوم تصل إلى 100% خلال 30 يوماً على السلع الواردة إلى الولايات المتحدة من أكبر خمس

دول مستوردة للطاقة الروسية. كما تشمل الإجراءات دولاً تشتري النفط أو الغاز الروسي عن علم بعد انتهاء المهلة المحددة، أو تُصنف ضمن أكبر الجهات التي تساعد موسكو على الالتفاف على العقوبات. وكان الهدف من هذه التدابير تقليص العائدات الروسية من صادرات الطاقة، باعتبارها أحد المصادر الرئيسية لتمويل الاقتصاد الروسي. لكن التطبيق الواسع للعقوبات الثأنوية كان سيحمل مخاطر اقتصادية تتجاوز روسيا، نتيجة ارتباط تجارة النفط العالمية بعدد كبير من المستوردين والموردين والأسواق الاستهلاكية.

صندوق النقد يحذر من تسارع الأسعار وضعف الين

اليابان تواجه اختباراً صعباً بين التضخم والديون

لسار تطبيق السياسة النقدية اليابانية، مع إبقاء الباب مفتوحاً أمام تسريع الإجراءات إذا استمرت الضغوط السعريّة.

وتكتسب هذه المرونة أهمية خاصة في اقتصاد اعتاد لفترات طويلة مستويات منخفضة للغاية من الفائدة والتضخم، قبل أن تتغير الظروف الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة.

رفع بنك اليابان سعر الفائدة إلى 1.25% خلال سبتمبر الماضي، مسجلاً أعلى مستوى منذ 31 عاماً، بعد زيادة سابقة في يونيو. وجاءت هذه التحركات استجابة لتصاعد الضغوط التضخمية، بما في ذلك ارتفاع تكلفة الواردات نتيجة تراجع قيمة الين أمام العملات الرئيسية.

وأكد محافظ البنك كازو أويدا أن المؤسسة النقدية تركز على تثبيت التضخم الأساسي بالقرب من مستهدفها البالغ 2%، مع الاستمرار في رفع أسعار الفائدة وفق تطورات الاقتصاد.

وتتجه الأنظار إلى اجتماع السياسة النقدية المقرر في وقت لاحق من أكتوبر، وسط توقعات بالإبقاء على الفائدة دون تغيير، مع احتمال صدور إشارات تمهد لزيادة جديدة خلال ديسمبر.

ويحاول البنك تحقيق توازن بين ضرورة السيطرة على الأسعار وتجنب تشديد نقدي سريع قد يؤثر في الاستهلاك والاستثمار والنشاط الاقتصادي.

كشف تحليل لصندوق النقد الدولي أن جانباً كبيراً من تحركات الين منذ منتصف عام 2025 لا يرتبط بصورة مباشرة بالعوامل الاقتصادية الأساسية، ومنها فروق أسعار الفائدة بين اليابان والاقتصادات الكبرى.

تواجه اليابان مرحلة دقيقة في إدارة سياستها الاقتصادية، بعدما حذر صندوق النقد الدولي من احتمال اضطراب بنك اليابان إلى تسريع وتيرة رفع أسعار الفائدة إذا تجاوز التضخم التوقعات، في وقت تتزايد فيه الضغوط على الحكومة لتوضيح مصادر تمويل خطط الإنفاق وخفض الضرائب. وتأتي هذه التحذيرات وسط تحديات متشابكة تشمل ضعف الين وارتفاع تكاليف الواردات وتصاعد المخاوف بشأن الدين العام، ما يضع السلطات أمام معادلة صعبة تجمع بين احتواء التضخم والمحافظة على النمو والاستقرار المالي. وبينما يواصل البنك المركزي تطبيق سياسته النقدية بعد سنوات من الفائدة شديدة الانخفاض، يراقب المستثمرون احتمالات اتخاذ خطوات إضافية قبل نهاية العام، خصوصاً مع استمرار تقلبات سوق الصرف وتأثيرها المباشر في الأسعار المحلية.

أكد مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي كريشنا سرينيفاسان أن بنك اليابان يسير في الاتجاه الصحيح من خلال رفع أسعار الفائدة تدريجياً نحو مستويات تتوافق مع استقرار النشاط الاقتصادي.

وأوضح، خلال مقابلة مع وكالة «رويترز» على هامش الاجتماعات السنوية للصندوق والبنك الدولي في بانكوك، أن تسارع التضخم بوتيرة تتجاوز التوقعات قد يستدعي تشديد السياسة النقدية بصورة أسرع.

وشدد على أهمية منع ارتفاع توقعات التضخم بصورة يصعب احتواؤها لاحقاً، مؤكداً أن قرارات البنك المركزي ينبغي أن تظل مرتبطة بتطورات البيانات الاقتصادية. وتعكس هذه التصريحات تأييد الصندوق

سباق تكنولوجي جديد ينقل المنافسة العالمية إلى العقول

الصين تنافس أميركا على مفاتيح الدماغ البشري

1 بكين تراهن على التكنولوجيا العصبية لتعزيز ريادتها الصناعية المستقبلية

2

مئات الشركات الصينية تطور أجهزة تربط الدماغ بالحواسيب مباشرة

مستقبل الصناعة يتجاوز حدود المختبرات

تتجه المنافسة الصينية الأميركية في التكنولوجيا العصبية نحو مرحلة ستتحدد فيها الريادة بقدرة الشركات على الجمع بين الابتكار العلمي والجدوى الاقتصادية والسلامة الطبية وثقة المستخدمين.

ورغم التقدم المحقق في تطوير الزرعات والأطراف الصناعية والأجهزة الاستهلاكية، لا تزال الصناعة تواجه تحديات تتعلق بفاعلية المنتجات وتكلفتها وحماية الخصوصية والحصول على الموافقات التنظيمية.

وقد يمنح الدعم الحكومي والتوسع الصناعي الصين فرصة لتسريع تسويق ابتكاراتها، بينما تحتفظ الشركات الأميركية بموقع تنافسي مهم في الأبحاث والتطبيقات المتقدمة.

وفي نهاية المطاف، لن يُحسم هذا السباق بعدد الأجهزة المطورة أو حجم الاستثمارات وهدفها، بل بقدرة كل طرف على تحويل الإشارات العصبية إلى تطبيقات آمنة ومفيدة وقابلة للتوسع التجاري، بما يجعل الدماغ البشري ساحة جديدة للتنافس على قيادة الاقتصاد التكنولوجي العالمي.



وتعتمد بعض هذه الأنظمة على وضع الأقطاب الكهربائية فوق سطح الدماغ، بدلاً من إدخالها إلى أنسجته، بما يتيح التقاط الإشارات العصبية مع تجنب بعض التعقيدات المرتبطة بالزرعات العميقة.

وفي مارس 2026، حصل جهاز طورته شركة «نيوراكل»، ومقرها شنغهاي، على موافقة للاستخدام التجاري، بوصفه أول نظام شبه تدخلي لواجهة دماغ وحاسوب يصل إلى هذه المرحلة عالمياً، وفق المعلومات الواردة عن الشركة.

ويستهدف الجهاز المساعدة على تحسين الوظائف الحركية للبدن، بما يوفر خياراً جديداً لبعض المرضى الذين يعانون صعوبات حركية.

وجاء تخصيص رمز للتأمين الطبي للمنتج بعد يومين فقط من الموافقة، ما يعكس سرعة التنسيق بين الجهات التنظيمية ومؤسسات الرعاية الصحية الصينية لدعم انتقال التكنولوجيا من التجارب إلى الاستخدام الطبي.

أسواق استهلاكية

بالتوازي مع التطورات الطبية، تتشكل سوق تجارية للأجهزة العصبية غير التدخلية، مع توسع الشركات في إنتاج أدوات قابلة للارتداء تستهدف تحسين تجربة المستخدم في الأنشطة اليومية.

وتبيع نحو 20 شركة في الصين أجهزة من هذا النوع، تشمل منتجات لمراقبة النشاط الدماغي والمساعدة على النوم، وأخرى تسمح بالتفاعل مع الألعاب الإلكترونية عبر الإشارات العصبية.

وتتميز هذه الأجهزة بعدم الحاجة إلى تدخل جراحي، إذ توضع عادة حول الرأس لالتقاط الموجات الدماغية أو تقديم تحفيز كهربائي محدود، بحسب طبيعة المنتج ووظيفته.

لكن الانتشار التجاري يظل مرتبطاً بقدرة الشركات على إثبات الفائدة العملية والسلامة، وتقديم منتجات موثوقة بأسعار مناسبة، خصوصاً مع تزايد الاهتمام بحماية البيانات العصبية التي قد تكشف معلومات شديدة الحساسية عن المستخدمين.

التي استكملت تجارب سريرية لزرعات دماغية لاسلكية بالكامل، إلى جانب «ستايريميد» المدعومة من مجموعة «علي بابا»، وشركة «نيوساير» التي تستفيد من الدعم الحكومي.

ويعكس تعدد المنافسين انتقال الصناعة من مرحلة المبادرات البحثية المحدودة إلى سباق تجاري وتكنولوجي أوسع، تتنافس فيه الشركات على تطوير أنظمة أكثر دقة وأماناً وأسهل استخداماً، مع خفض تكاليف الإنتاج وتحسين قدرتها على الوصول إلى المرضى.

دعم حكومي

تسعى الحكومة الصينية إلى تسريع نمو التكنولوجيا العصبية من خلال سياسات تستهدف تنظيم الأبحاث وتطوير البنية التحتية الطبية وتسهيل دخول المنتجات الجديدة إلى الأسواق.

وفي عام 2024، أصدرت وزارة العلوم والتكنولوجيا إرشادات أخلاقية لأبحاث واجهات الدماغ والحاسوب، بهدف وضع ضوابط للتطوير العلمي والتجارب المرتبطة

بالتعامل مع النشاط العصبي البشري. وشهد عام 2025 إدخال رموز فورية ورسوم وطنية موحدة داخل المستشفيات، في خطوة تستهدف تسهيل اعتماد هذه التكنولوجيا ضمن الخدمات الصحية، وإيجاد إطار مالي واضح للتعامل مع الإجراءات الطبية الجديدة.

وعلى المستوى المحلي، حددت السلطات في مقاطعة أنهوي هدفاً للموافقة على ثلاث تجارب سريرية للأقطاب الكهربائية المزروعة بحلول عام 2028، في مؤشر إلى اتساع المنافسة بين المناطق الصينية لاستقطاب الشركات والاستثمارات المتخصصة.

زراعات متطورة

يمثل تطوير الأنظمة العصبية الأقل تدخلاً جراحياً أحد أبرز المسارات التي تركز عليها الشركات الصينية، نظراً إلى أهميتها في تقليل المخاطر المرتبطة بزرع الأجهزة داخل أنسجة الدماغ.

سفلية تساعد مستخدميها على المشي بصورة طبيعية نسبياً، بما يعكس التطور المتسارع في دمج الإشارات الحيوية بأنظمة التحكم الإلكترونية.

وتمتد منتجات الشركة إلى أجهزة تستهدف الاسترخاء وتحسين النوم، بينها قناع يرسل تيارات كهربائية منخفضة الشدة إلى مناطق محددة من الرأس، وفقاً للتطبيقات التي تروج لها الشركة. غير أن الفوائد العلاجية لهذه الأجهزة ومدى فاعليتها تتطلب أدلة سريرية مستقلة، خصوصاً عند الانتقال من الاستخدامات البحثية إلى الأسواق الاستهلاكية الواسعة.

منافسة أميركية

تحتل شركة «نيورالينك» الأميركية، التي أسسها إيلون ماسك عام 2016، موقعاً بارزاً في تطوير واجهات الدماغ والحاسوب، بعدما حققت تقدماً في التجارب البشرية على الزرعات العصبية اللاسلكية، التي تتيح للمصابين بإعاقات حركية التحكم في أجهزة الحاسوب باستخدام الإشارات الدماغية.

وفي المقابل، تعمل الشركات الصينية على تقليص الفجوة التكنولوجية مع المنافسين الأميركيين، مستفيدة من منظومة تجمع المؤسسات البحثية والمصنعين والمستثمرين والجهات التنظيمية.

ومن أبرز هذه الشركات «نيورو إكسس»،

العصبية وتحليلها وتحويلها إلى أوامر تتيح التحكم في الأجهزة الإلكترونية، دون الاعتماد بالضرورة على الحركة الجسدية التقليدية.

وتكتسب هذه التكنولوجيا أهمية خاصة في التطبيقات الطبية الموجهة إلى الأشخاص المصابين بإعاقات حركية شديدة، إذ تتيح بعض الأنظمة التحكم في الحواسيب والأطراف الصناعية عبر النشاط العصبي، بما يفتح آفاقاً جديدة لاستعادة قدر من الاستقلالية وتحسين جودة الحياة. ولا تنتظر بكين إلى هذه الصناعة باعتبارها مجالاً طبياً فحسب، بل تتعامل معها بوصفها قطاعاً استراتيجياً يمكن أن يمنحها موقعاً متقدماً في الاقتصاد التكنولوجي العالمي، إلى جانب الحوسبة الكمومية والطاقة الاندماجية والروبوتات المتطورة.

ابتكارات صينية

في مدينة هانغتشو الصينية، تقدم شركة «برينكو» الناشئة نماذج عملية لما وصلت إليه التكنولوجيا العصبية، من خلال تطوير أطراف صناعية ذكية وأجهزة قابلة للارتداء تستهدف الاستخدامات الطبية واليومية. وتعرض الشركة زراعاً اصطناعية متطورة يستطيع مستخدميها أداء مهام دقيقة، بينها العزف على البيانو، دون الحاجة إلى زرع جراحي لتثبيتها. كما تستعرض أطرافاً

تدخل المنافسة التكنولوجية بين الصين والولايات المتحدة مرحلة جديدة تتجاوز سباق الرقائق الإلكترونية والذكاء الاصطناعي والروبوتات، لتصل إلى أحد أكثر المجالات العلمية تعقيداً وحساسية، وهو الدماغ البشري. فبينما تتسارع الابتكارات القادرة على ترجمة الإشارات العصبية إلى أوامر إلكترونية، تعمل بكين على بناء صناعة متكاملة لتكنولوجيا واجهات الدماغ والحاسوب، مستفيدة من الدعم الحكومي والاستثمارات المتنامية والتوسع في التجارب الطبية. ويعكس هذا التوجه تحولاً استراتيجياً في أولويات المنافسة بين أكبر اقتصادين في العالم، إذ لم تعد الريادة مرتبطة بقوة الحوسبة وحدها، بل امتدت إلى القدرة على دمج القدرات البشرية بالتكنولوجيا، وتحويل التطبيقات العصبية من ابتكارات مخبرية إلى منتجات طبية واستهلاكية ذات قيمة اقتصادية.

سباق العقول

تراهن الصين على واجهات الدماغ والحاسوب، المعروفة اختصاراً باسم «BCI»، باعتبارها إحدى الصناعات المستقبلية القادرة على إحداث تحولات واسعة في قطاعات الرعاية الصحية والتكنولوجيا الاستهلاكية والأجهزة الذكية. وتقوم هذه الأنظمة على التقاط الإشارات

كوادر متخصصة

وتدرك الصين أن بناء صناعة تكنولوجية متقدمة يتطلب تطوير الكفاءات البشرية بالتوازي مع الاستثمارات الصناعية، ولذلك تتجه الجامعات إلى إنشاء برامج أكاديمية متخصصة في واجهات الدماغ والحاسوب. وتستعد جامعة تيانجين لاستقبال أول دفعة جامعية متخصصة في هذا المجال خلال الخريف، في خطوة تقدمها باعتبارها أول برنامج جامعي من نوعه عالمياً.

ومن المتوقع أن يسهم هذا التوجه في تعزيز التكامل بين علوم الأعصاب والهندسة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي والطب، وهي تخصصات تشكل الأساس العلمي لتطوير الأنظمة العصبية المتقدمة. كما يساعد إعداد كوادر متخصصة على تلبية احتياجات الشركات الناشئة والمختبرات ومراكز التجارب السريرية، وتقليل الاعتماد على الخبرات الخارجية في قطاع مرشح لمزيد من التوسع خلال السنوات المقبلة.

3 جامعة تيانجين تستعد لإطلاق أول برنامج جامعي متخصص عالمياً

4 التأمين الطبي يفتح الأسواق أمام الابتكارات العصبية الصينية الجديدة

5 «نيورالينك» الأميركية تواجه منافسين صينيين بدعم حكومي واستثمارات متزايدة

توقعات بصعود المعدن النفيس خلال العامين المقبلين

الذهب يترقب قمة تاريخية رغم ضغوط الفائدة



1 مديرو صناديق يتوقعون مستويات قياسية جديدة خلال 24 شهراً

2 الصين ترفع احتياطاتها للشهر الثالث والعشرين إلى 2410 أطنان

بين 12 و18 شهراً، معتبرة أن تدهور أوضاع المالية العامة للحكومات يمثل أحد المحركات الرئيسية للطلب على المعدن النفيس.

وأوضحت أن البنوك المركزية قد تلجأ إلى توسيع العروض النقدي لمواجهة أي ركود اقتصادي مقل، ما يعزز جاذبية الذهب باعتباره أصلاً محدود العروض لا يمكن زيادته بقرارات نقدية. من جانبه، توقع بول كارن، من شركة «أيون للاستثمارات»، تسجيل مستويات تاريخية جديدة خلال عامين، مشيراً إلى أن استخدام الدولار أداة للضغط الجيوسياسي قد يدفع بعض الدول إلى زيادة اعتمادها على الذهب ضمن احتياطاتها الدولية.

وفي السياق نفسه، أشار بيتر مارون، من شركة «الأيسد غولد»، إلى تزايد مخصصات الذهب لدى المكاتب العائلية، بالتزامن مع توجهها لتنويع استثماراتها بعيداً عن السندات الحكومية، وسط مخاوف من اضطرابات مالية محتملة.

مشتريات قياسية

تشكل مشتريات البنوك المركزية أحد أبرز العوامل الداعمة للذهب، بعدما أظهرت بيانات أولية لمجلس الذهب العالمي شراء نحو 63 طناً خلال سبتمبر، في أعلى إجمالي شهري منذ نوفمبر 2024.

وتعكس هذه الزيادة تسارع الطلب الرسمي على المعدن النفيس، مقارنة

ويتطلب تجاوز القمة التاريخية البالغة 5500 دولار ارتفاع الأسعار بأكثر من 30 % مقارنة بمستوياتها الأخيرة، وهو ما يجعل التوقعات المتفائلة مشروطة باستمرار العوامل الداعمة.

وفي حين توفر مشتريات البنوك المركزية وتنويع الاحتياطات دعماً هيكلياً للسوق، فإن استمرار التشديد النقدي قد يؤخر تسجيل قمم جديدة.

وتظل توقعات مديري الصناديق ومسؤولي التعدين تقديرات استثمارية وليست ضمانات سعرية، ما يرجح استمرار التقلبات قبل انضاح الاتجاه طويل الأجل للمعدن النفيس.

دورياً، ما قد يدفع المستثمرين إلى تقصيل الأصول المدرة للفوائد.

ويرى إيان كوكريل، الرئيس التنفيذي لشركة «إنديفور ماينينغ»، أن الأسعار ربما أصبحت قريبة من مستوياتها الدنيا قبل موجة صعود جديدة، دون الجزم بأن مستوى 4000 دولار يمثل قاعاً مؤكداً.

مستقبل الأسعار تحكّم عوامل متعارضة

يبقى المسار المستقبلي للذهب رهناً بالتوازن بين الطلب الرسمي والاستثماري من جهة، واتجاه الفائدة الأميركية وقوة الدولار من جهة أخرى.

نتيجة تغير توقعات السياسة النقدية الأميركية.

وكان المعدن قد تراجع بنحو 2 % خلال تعاملات الأربعاء 14 أكتوبر، ليصل إلى نحو 4075 دولاراً للأونصة، متأثراً ببيانات تضخم أميركية تجاوزت التوقعات وعززت رهانات رفع أسعار الفائدة.

وعادو الذهب الارتفاع لاحقاً ليتداول قرب 4177 دولاراً الجمعة، لكنه ظل أقل بنحو 24 % من مستواه القياسي الذي تجاوز 5500 دولار خلال يناير.

وتكمن أهمية السياسة النقدية في أن ارتفاع الفائدة يزيد تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الذهب، الذي لا يدر عائداً

العملات المشفرة تواجه اختباراً جديداً لثقة المؤسسات المالية

«بيتكوين» تحت ضغط التخارجات وتراجع شهية المستثمرين

1 أكبر العملات المشفرة تهبط إلى 81.5 ألف دولار وسط تقلبات

2 صناديق الاستثمار الأميركية تسجل تخارجات بقيمة 82.39 مليون دولار

مليون دولار على شركاء التوزيع وتكاليف المعاملات، وأعادست استثمار نحو 473 مليون دولار في تطوير البنية التحتية والامتثال التنظيمي والمنتجات.

وأشارت إلى أن عملتها المستقرة عالجت معاملات تجاوزت قيمتها 36 تريليون دولار عبر شبكات البلوك تشين، واستحوذت على نحو 77 % من حجم معاملات العملات المستقرة عالمياً خلال يونيو، وفق بياناتها.

وتعكس هذه النتائج توسع استخدام العملات المستقرة في المدفوعات والتحويلات الرقمية، رغم التقلبات التي تواجه العملات المشفرة التقليدية، فيما يترقب المستثمرون إعلان نتائج الشركة للربع الثالث في الرابع من نوفمبر.

مستقبل السوق تحدد التدفقات المؤسسية

تتجه الأنظار إلى قدرة «بيتكوين» على استعادة مستوى 83 ألف دولار، الذي قد يمثل مؤشراً على تحسن الطلب وعودة الثقة تدريجياً.

وفي المقابل، قد يؤدي استمرار سحب الأموال من صناديق الاستثمار إلى تجديد الضغوط على مستوى 80 ألف دولار، خصوصاً إذا تزامن ذلك مع تراجع السيولة وارتفاع التقلبات.

وتبقى حركة رؤوس الأموال المؤسسية عاملاً محورياً في تحديد اتجاه السوق خلال المرحلة المقبلة، بينما يكشف نمو العملات المستقرة عن استمرار تطور البنية المالية للأصول الرقمية.

وبذلك تواجه صناعة العملات المشفرة اختباراً مزدوجاً، يجمع بين قدرتها على استعادة ثقة المستثمرين والمحافظة على توسع استخداماتها المالية والتجارية.



تواجه سوق العملات المشفرة موجة جديدة من الضغوط البيعية، بعدما تراجعت عملة «بيتكوين» إلى نحو 81.5 ألف دولار خلال تعاملات السبت، وسط تصاعد عمليات سحب الأموال من صناديق المؤشرات المتداولة المرتبطة بها في الولايات المتحدة، وتزايد المخاوف بشأن استدامة الطلب المؤسسي على الأصول الرقمية. ويأتي هذا التراجع في وقت تشهد فيه السوق تقلبات حادة، مع فشل أكبر العملات المشفرة في الحفاظ على مكاسبها الأخيرة، وامتداد الخسائر إلى معظم العملات الرئيسية. وبينما تتأثر التدفقات الاستثمارية الخارجة تساؤلات حول قدرة السوق على استعادة زخمها، تكشف النتائج المالية لشركات العملات المستقرة عن استمرار توسع بعض أنشطة الاقتصاد الرقمي، في مشهد يعكس تبايناً واضحاً بين الضغوط السعريّة والنمو التشغيلي للصناعة.

تقلبات حادة

انخفضت عملة «بيتكوين»، الأكبر عالمياً من حيث القيمة السوقية، بنسبة 0.73 % إلى 81558 دولاراً خلال تعاملات السبت، بعدما شهدت تحركات واسعة خلال الأسبوع المنقضي، تراجعت خلالها لفترة وجيزة دون مستوى 80 ألف دولار قبل أن تستعيد جزءاً من خسائرها.

وكانت العملة قد تجاوزت 84 ألف دولار في وقت سابق من الأسبوع، لكنها فشلت في المحافظة على هذا المستوى، ما يعكس استمرار حالة الحذر بين المستثمرين وصعوبة بناء اتجاه صعودي مستدام. وتكتسب هذه التحركات أهمية خاصة مع تزايد ارتباط أداء العملات المشفرة بالتدفقات المالية للمؤسسات الاستثمارية، بعدما أصبحت صناديق المؤشرات المتداولة

إحدى القنوات الرئيسية لوصول رؤوس الأموال إلى السوق.

ويشير تكرار التراجع بعد محاولات التعافي إلى أن المستثمرين لا يزالون يتعاملون بحذر مع مستويات الأسعار الحالية، في ظل غياب مؤشرات واضحة على عودة الطلب القوي.

تخارجات مؤسسية

أظهرت بيانات نشرها موقع «كوينفومانيا» تسجيل صناديق «بيتكوين» الفورية المتداولة في الولايات المتحدة صافي تدفقات خارجة بلغ 82.39 مليون دولار في 16 أكتوبر، في تطور يعكس استمرار الضغوط على المنتجات الاستثمارية المرتبطة بالعملة.

واستحوذ صندوق «آي شيرز بيتكوين

تراست»، التابع لشركة «بلاك روك»، على نحو 71.78 مليون دولار من إجمالي التخارجات، بما يعادل قرابة 87 % من صافي التدفقات الخارجة المسجلة خلال الجلسة.

ولا تعني هذه الأرقام بالضرورة أن «بلاك روك» اتخذت قراراً استراتيجياً بتقليص استثماراتها في العملة، إذ تعكس تدفقات الصناديق عمليات شراء واسترداد ينفذها المستثمرون.

وامتدت عمليات السحب إلى صناديق «إيثريوم» الفورية، التي سجلت صافي تدفقات خارجة بقيمة 69.68 مليون دولار خلال اليوم نفسه، ما يشير إلى أن الضغوط لم تقتصر على «بيتكوين».

يعزز هذا التزامن المخاوف بشأن تراجع شهية المخاطرة تجاه الأصول الرقمية

عموماً، خصوصاً أن استمرار التخارجات قد يقلص السيولة المتاحة لدعم الأسعار ويزيد حساسية السوق تجاه عمليات البيع الكبيرة.

خسائر جماعية

انعكست الضغوط على معظم العملات المشفرة الرئيسية، إذ تراجعت «إيثريوم»، ثاني أكبر العملات من حيث القيمة السوقية، بنسبة 0.79 % إلى 2428.20 دولاراً، بينما انخفضت «إكس آر بي» بنسبة 2.10 % إلى 1.3103 دولار.

وسجلت «سولانا» انخفاضاً بنسبة 1.04 % إلى 104.86 دولارات، وتراجعت «بينانس كوين» بنسبة 1.18 % إلى 722.14 دولاراً.

كما خسرت «كاردانو» نحو 2.52 %

تحولات جذرية تعيد رسم خريطة أسواق الطاقة العالمية



النفط العالمي بين وفرة الإنتاج وضغوط الحرب

البنك الدولي يرجح تجاوز متوسط برنت 90 دولاراً خلال 2026

2

السعودية والعراق تقودان أكبر زيادات الإنتاج النفطي خلال سبتمبر

1

تشهد أسواق النفط العالمية مرحلة استثنائية من إعادة التوازن بين الإنتاج والإمدادات والأسعار، في ظل تداعيات الحرب في الشرق الأوسط والتحولات المتسارعة في السياسات الأميركية تجاه صادرات الطاقة الروسية. وبينما سجلت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» زيادة ملحوظة في إنتاجها خلال سبتمبر، تتجه التوقعات الدولية إلى استمرار الأسعار عند مستويات مرتفعة نسبياً، رغم تحسن حركة الشحن عبر مضيق هرمز وتزايد المؤشرات على ضعف الطلب العالمي. وتكشف هذه التطورات عن سوق تتداخل فيها الاعتبارات الجيوسياسية مع الحسابات الاقتصادية، وسط مساع من كبار المنتجين والمستهلكين لاحتواء تداعيات واحدة من أعنف صدمات الإمدادات النفطية في التاريخ الحديث.

قفزة الإنتاج

أظهر مسح أجرته وكالة «رويترز» ارتفاع إنتاج النفط الخام لدى أعضاء «أوبك» الأحد عشر بمقدار 1.78 مليون برميل يومياً خلال سبتمبر، ليصل إجمالي الإنتاج إلى 21.49 مليون برميل يومياً، مقارنة بالشهر السابق، في زيادة تعكس محاولات المنتجين

تعزيز الإمدادات رغم استمرار القيود التي فرضتها الحرب الإيرانية والحصار الأميركي على شحنات طهران. وتصدرت السعودية والعراق قائمة الدول التي سجلت أكبر الزيادات، في وقت يسعى فيه كبار المنتجين إلى استعادة مستويات الإنتاج وتعزيز حضورهم في الأسواق العالمية. وتكتسب هذه الزيادة أهمية خاصة بالنظر إلى الظروف الاستثنائية المحيطة بحركة التجارة النفطية، إذ لا تزال المخاطر الأمنية واللوجستية تؤثر في قدرة بعض الدول على تصدير كامل إنتاجها.

وكان سبعة أعضاء في تحالف «أوبك+» قد اتفقوا على زيادة الإنتاج خلال سبتمبر، غير أن استمرار الصراع في المنطقة حال دون تنفيذ تلك الزيادات بالكامل. ويعتمد مسح «رويترز» على بيانات شركات تتبع تدفقات النفط ومعلومات من مصادر داخل الشركات النفطية والمنظمة ومستشارين متخصصين، ما يجعله مؤشراً مهماً على تطورات المعروض الفعلي.

توقعات الأسعار

في موازاة ارتفاع الإنتاج، توقع البنك

الدولي أن يتجاوز متوسط سعر خام برنت 90 دولاراً للبرميل خلال عام 2026، في مراجعة تعكس التحول الكبير الذي طرأ على أساسيات السوق منذ اندلاع الصراع في الشرق الأوسط. وأوضح نائب كبير الاقتصاديين بمجموعة البنك الدولي، أيهان كوسي، أن التوقعات مطلع العام كانت تشير إلى تراوح الأسعار بين 65 و70 دولاراً للبرميل، مع احتمالات انخفاضها دون 60 دولاراً نتيجة وفرة المعروض وضعف الطلب. لكن الاضطرابات الجيوسياسية قلبت تلك الحسابات، بعدما تحولت السوق من توقعات الفائض وانخفاض الأسعار إلى مواجهة صدمة حادة في الإمدادات. وكان البنك الدولي قد رجح في أبريل وصول متوسط برنت إلى 86 دولاراً خلال العام الجاري، مقابل 69 دولاراً في 2025، قبل أن تشير تقديراته الأحدث إلى مستويات أعلى، بما يعكس استمرار تأثير المخاطر السياسية في تسعير النفط.

خسائر المعروض

تكشف تقديرات البنك الدولي عن حجم الاختلال الذي أصاب سوق الطاقة

خلال المراحل الأولى من الحرب، بعدما تسببت الهجمات على البنية التحتية النفطية واضطرابات الملاحة في انخفاض أولي للمعروض العالمي بنحو 10 ملايين برميل يومياً. ويمثل هذا الحجم من الانقطاع صدمة استثنائية لسوق تعتمد على التدفقات المنتظمة لتلبية احتياجات الاقتصادات الصناعية والناشئة. كما أسهمت المخاوف المرتبطة باستمرار الاضطرابات في رفع علاوة المخاطر الجيوسياسية التي تدخل ضمن حسابات الأسعار وتكاليف النقل والتأمين.

وتجاوزت تداعيات الأزمة المنتجين المباشرين، لتشمل المستوردين والمصافي وشركات الشحن، بعدما أصبحت القدرة على إيصال الخام إلى الأسواق عاملاً لا يقل أهمية عن القدرة الإنتاجية نفسها. ويعني ذلك أن زيادة الإنتاج المعلنه لا تضمن بالضرورة ارتفاع الإمدادات المتاحة للمستهلكين إذا استمرت القيود التشغيلية واللوجستية.

تعافي الملاحة

رغم ضخامة الصدمة، بدأت حركة شحن النفط عبر مضيق هرمز تستعيد مستوياتها الطبيعية تدريجياً، وفق تصريحات كوسي، الذي أكد أن التدفقات عبر الممر البحري الاستراتيجي عادت قريباً إلى مستويات ما قبل الصراع.

ويمثل هذا التحسن تطوراً مهماً بالنسبة إلى أسواق الطاقة، نظراً للدور المحوري الذي يؤديه المضيق في نقل صادرات النفط والغاز من منطقة الخليج إلى الأسواق الدولية.

وكان تعطل الملاحة قد دفع سعر خام برنت إلى نحو 120 دولاراً للبرميل خلال مرحلة سابقة من العام، بارتفاع يقارب الثلاثين مقارنة بمستواه عشية اندلاع الحرب. غير أن استعادة حركة الشحن لا تعني انتهاء الأزمة بصورة كاملة، إذ لا تزال أسواق المنتجات النفطية المكرونة

تواجه اختلالات أكثر تعقيداً، انعكست في ارتفاع أسعار بعض المشتقات بصورة تفوق الزيادات المسجلة في الخام. وتبرز هنا أهمية قدرات التكبير وسلاسل الإمداد في تحديد سرعة عودة الاستقرار إلى أسواق الوقود العالمية.

ضغوط الطلب

على الجانب الآخر من معادلة السوق، يبرز تراجع الطلب العالمي باعتباره عاملاً رئيسياً في الحد من الارتفاعات الحادة للأسعار، رغم استمرار المخاطر المرتبطة بالإمدادات. ويرى البنك الدولي أن العالم قد يشهد خلال العام نفسه واحدة من أكبر صدمات العرض وأحد أكبر التراجعات في الطلب على النفط خلال العصر الحديث، في مفارقة تعكس الطبيعة المعقدة للأزمة الحالية.

ويسهم ضعف الاستهلاك في تخفيف الضغوط السعرية الناجمة عن اضطرابات الإنتاج والشحن، خصوصاً مع استمرار توافر كميات من الخام في الأسواق العالمية.

لكن هذا التوازن يبقى هشاً، إذ يتوقف استقرار الأسعار على سرعة تعافي الإمدادات واتجاه النشاط الاقتصادي العالمي. كما أن استمرار ارتفاع تكاليف الطاقة قد يضغط على معدلات النمو والاستهلاك، ما يخلق حلقة متبادلة التأثير بين أسعار النفط

تراجع الاستهلاك العالمي يحد من موجة ارتفاع أسعار الخام

وأداء الاقتصاد العالمي.

استثناء روسي

وفي تطور مواز، اتخذ الرئيس الأميركي دونالد ترمب خطوة لتخفيف القيود التجارية المفروضة على صادرات الطاقة الروسية، بإعلانه تعليق تطبيق عقوبات ورسوم جمركية ضخمة تضمنها قانون وقعه الشهر الماضي.

واستند القرار إلى بند قانوني يسمح بالإعفاء عندما تقتضي المصلحة الوطنية الأميركية ذلك، مع إبقاء الرسوم قائمة من الناحية التشريعية وإمكانية إعادة تفعيلها لاحقاً. وكان القانون يمنح الإدارة الأميركية مهلة 30 يوماً لفرض رسوم بنسبة 100% على واردات الولايات المتحدة من أكبر خمسة مشترين للنفط الروسي، إضافة إلى رسوم تصل إلى 500% على وارداتها من منتجات الطاقة الروسية. ويعكس تعليق التنفيذ رغبة واشنطن في تجنب اضطرابات إضافية في أسواق الوقود، إلى جانب تفادي تصعيد تجاري محتمل مع الصين والهند وتركيا، التي تعد من أبرز المشترين للطاقة الروسية.

حسابات واشنطن

ترتبط الخطوة الأميركية بصورة مباشرة بمساعي إدارة ترمب لخفض أسعار الديزل المحلية، التي تتحرك عند مستويات قياسية، قبل انتخابات التجديد النصفي المقررة في الثالث من نوفمبر.

وكان الرئيس الأميركي قد أعلن توجهاً للعمل مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين على زيادة إمدادات الديزل الروسية للأسواق العالمية، في محاولة لمعالجة الاختلالات التي أصابت سوق المشتقات النفطية.

لكن هذا التوجه يواجه اعتراضات داخل الكونغرس، بما فيها انتقادات من مشرعين جمهوريين يرون أن تخفيف العقوبات قد يضعف الضغط السياسي والاقتصادي على موسكو بسبب الحرب في أوكرانيا. ويضع القرار الإدارة الأميركية أمام معادلة صعبة، تجمع بين الحاجة إلى احتواء أسعار الوقود والمحافظة على أدوات الضغط السياسي والاقتصادي، خصوصاً مع اقتراب الاستحقاق الانتخابي وتساعد حساسية المستهلكين تجاه تكاليف الطاقة.

أو تعثر الإمدادات المكرونة، فقد يعيد علاوة المخاطر إلى الواجهة.

وتبقى المفارقة الأساسية أن ارتفاع الإنتاج لا يكفي وحده لضمان استقرار السوق، ما دامت حركة التجارة العالمية والقرارات السياسية قادرتين على تغيير اتجاه الأسعار بصورة مفاجئة. ولذلك ستظل قدرة المنتجين والمستهلكين على التكيف مع هذه المتغيرات العامل الحاسم في تحديد مسار النفط خلال ما تبقى من العام.

تتجه سوق النفط إلى مرحلة تتحدد ملامحها وفق أربعة متغيرات مترابطة: قدرة «أوبك+» على زيادة الإمدادات الفعلية، واستدامة تعافي الملاحة عبر هرمز، ومسار الطلب العالمي، ومستقبل العقوبات الأميركية على الطاقة الروسية.

وإذا استمرت التدفقات النفطية في التحسن بالتزامن مع ضعف الاستهلاك، فقد تتراجع الضغوط الصعودية على الأسعار تدريجياً. أما تجدد الاضطرابات العسكرية

مستقبل السوق تحكمه أربعة عوامل رئيسية



سكودا بيك:

عراقية تشيكية برؤية عصرية

كتب محمد عطوي

تأسست سكودا عام 1895 في جمهورية التشيك، على يد فانتسلاف لورين وفانتسلاف كليمنت، وبدأت رحلتها بصناعة الدراجات الهوائية تحت اسم «سلافيا»، قبل أن تنتقل إلى إنتاج الدراجات النارية عام 1899، ثم السيارات عام 1905. وفي عام 1925، اندمجت شركة لورين وكليمنت مع مجموعة سكودا الصناعية، لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ العلامة التي تحولت إلى واحدة من الأسماء المعروفة في صناعة السيارات الأوروبية. وعلى امتداد تاريخها، واصلت العلامة التشيكية تطوير طرازاتها وتوسيع حضورها في الأسواق العالمية، مستندة إلى إرث صناعي يمتد لأكثر من 130 عاماً، وصولاً إلى «سكودا بيك»، التي تمثل أحدث توجهاتها نحو السيارات العائلية الكبيرة، مع تصميم عصري وتقنيات متقدمة ومساحة تتسع لسبعة ركاب.



تدخل «سكودا» مرحلة جديدة في مسيرتها الكهربائية مع إطلاق طراز «بيك»، الذي يتصدر مجموعتها بوصفه أكبر سياراتها الرياضية متعددة الاستخدامات وأكثرها رحابة، مع تجهيزات متقدمة تجمع بين الراحة والتكنولوجيا والكفاءة.

وتوفر السيارة سبعة مقاعد ومدى قيادة يتجاوز 640 كيلومتراً بالشحنة الواحدة، إلى جانب خيارات متعددة للمحركات والبطاريات، لتلبية احتياجات الاستخدام اليومي والرحلات الطويلة.

ويبلغ طول «بيك» 4,874 ملم، فيما تصل قاعدة عجلاتها إلى 2,965 ملم، ما يمنح المقصورة مساحة واسعة للركاب في الصفوف الثلاثة. كما تتبنى السيارة فئة جديدة من السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات الكبيرة ضمن مجموعة سكودا، مستفيدة من تصميم مستوحى من النموذج الاختباري «فيجن 7 إس».

تصميم انسيابي

يعتمد التصميم الخارجي على فلسفة «مودرن سوليد»، التي تركز على الخطوط الواضحة والأسطح البسيطة، مع واجهة أمامية تضم مصابيح نحيفة بتصميم حرف «T» وواجهة سوداء لامعة. ويتكرر التصميم نفسه في المصابيح الخلفية، فيما تعزز الخطوط الجانبية المرتفعة والأعمدة الخلفية العريضة حضور السيارة على الطريق. وتقدم «بيك» للمرة الأولى لدى سكودا مقابض أبواب مدمجة بالكامل في الهيكل، إذ تنسبط مع سطح السيارة عند إغلاقها أو أثناء الحركة، ثم تبرز كهربائياً عند اقتراب المفتاح. ويسهم هذا التصميم، إلى جانب المرايا الجانبية الانسيابية والهيكل السفلي

تحكم أكثر سهولة

تضم السيارة مجموعة من باقات التجهيزات الاختيارية، تشمل «كونفينينس» و«تيك» و«أسبيست» و«وينتر» و«سيمبلي كليفر». وتوفر باقة «كونفينينس» مقاعد أمامية كهربائية مزودة بذاكرة وإسناد قطني، وشاحناً لاسلكياً مضاًء بمعيار «كيو أي 2» لهاتفين، ومقبساً كهربائياً بقدرة 230 فولت في صندوق الأمتعة، إلى جانب منافذ شحن إضافية بحسب تكوين المقاعد.

أما باقة «تيك» فتضيف المصابيح الأمامية المصفوفة بتقنية الصمامات الثنائية الباعثة للضوء، وشريط الإضاءة الأمامي، ونظام الرؤية المحيطية بزواوية 360 درجة. وتضم باقة «أسبيست» أنظمة المساعدة المتقدمة، وشاشة عرض أمامية بالواقع المعزز، ونظام المساعدة الذكية على الركن، فيما توفر باقة «وينتر» تدفئة المقاعد الخلفية والزجاج الأمامي. وشهدت أدوات التحكم الداخلية إعادة تصميم، مع مقابض أبواب مدمجة في مساند الذراعين ولوحة تحكم في الكونسول الوسطي تضم أزرار القفل والتحذير وعجلة التحكم في مستوى الصوت، إلى جانب مفاتيح لضبط درجات الحرارة وسرعات المروحة.

بطاريتان وثلاثة إصدارات

تتوفر «سكودا بيك» بطاريتين تستخدمان كيميائ النيكل والمنغنيز

والكوبالت، وتصنعان في ملادا بوليسلاف. وتبلغ السعة الإجمالية للبطارية الأصغر 63 كيلوواط ساعة، والصافية 59 كيلوواط ساعة، وتتكون من تسع وحدات، ويمكن شحنها من 10 إلى 80 في المئة خلال 27 دقيقة. أما البطارية الأكبر، فتبلغ سعتها الإجمالية 91 كيلوواط ساعة والصافية 86 كيلوواط ساعة، وتتكون من 13 وحدة، لتصبح الأكبر سعة في سيارات سكودا الكهربائية. وتستغرق عملية شحنها من 10 إلى 80 في المئة نحو 28 دقيقة.

وتتوزع مجموعة المحركات على ثلاثة إصدارات:

«بيك 60»: يعمل بالدفع الخلفي وبقدرة 150 كيلوواط وعزم دوران أقصى يبلغ 350 نيوتن متر. ويتسارع من صفر إلى 100 كيلومتر في الساعة خلال 8.4 ثانية، وتبلغ سرعته القصوى 160 كيلومتراً في الساعة، فيما يتجاوز مداه 450 كيلومتراً.

«بيك 90»: يعتمد على البطارية الأكبر والدفع الخلفي، بقدرة 210 كيلوواط وعزم دوران يبلغ 545 نيوتن متر. ويتسارع إلى 100 كيلومتر في الساعة خلال 7.1 ثانية، وتبلغ سرعته القصوى 180 كيلومتراً في الساعة، مع مدى يتجاوز 640 كيلومتراً.

وتستخدم جميع الإصدارات محركاً كهربائياً متزامناً بمغناطيس دائم على المحور الخلفي، بينما يضاف إلى «90»

إكس» محرك غير متزامن على المحور الأمامي. وتساعد أنظمة استعادة الطاقة ووضع الانسياب ومساعد القيادة الاقتصادية على تحسين الكفاءة والمدى. وتصل قدرة السحب إلى 1,800 كيلوغرام في إصداري «60» و«90»، وترتفع إلى 2,000 كيلوغرام في «90 إكس» عند استخدام مقطورة مزودة بالفرامل، فيما تبلغ قدرة السحب للمقطورات غير المزودة بالفرامل 750 كيلوغراماً لجميع الإصدارات.

أنظمة سلامة ومساعدة متقدمة تضم «بيك» مجموعة واسعة من أنظمة السلامة النشطة، من بينها المساعدة عند التقاطعات والانعطاف، وتجنب الاصطدام، ومساعد الحفاظ على المسار، ومراقبة النقاط غير المرئية، والتنبيه عند حركة المرور الخلفية أو فتح الأبواب في ظروف غير آمنة. كما تشمل التجهيزات القياسية عشرة وسائد هوائية، من بينها وسادة هوائية مركزية ووسائد جانبية خلفية. وتتوفر السيارة اختياريًا بنظام «ترافل أسبيست 3.0»، الذي يضم مساعد القيادة في الازدحام ومساعد الطوارئ، مع الاستجابة لإشارات المرور الضوئية وإمكانية تغيير المسار بمساعدة النظام. ويمكن تعزيز التجهيزات بنظام الركن الذكي، الذي يشمل الركن المدرب والركن

شاشة عمودية واتصال رقمي تعتمد «بيك» على شاشة عمودية



بقياس 13.6 بوصة لنظام المعلومات والترفيه، يعمل على منصة «أندرويد»، في خطوة تعد الأولى من نوعها لدى سكودا. ويوفر النظام واجهة جديدة وخيارات أوسع للتخصيص والبحث، إلى جانب تطبيقات مثل «سبوتيفاي» و«يوتيوب». ويتيح تطبيق «ماي سكودا» الوصول عن بعد إلى معلومات السيارة والتحكم في وظائف الشحن والمناخ. كما تدعم السيارة خاصية «التوصيل والشحن» في محطات الشحن العامة بعد إتمام التفويض المسبق، إلى جانب جدولة وقت المغادرة وتهيئة درجة حرارة المقصورة قبل الرحلة.

وفي الختام، تقدم الصناعة التشيكية رؤيتها لمستقبل السيارات العائلية، حيث تلتقي الرحابة العملية بالتقنيات المتطورة وكفاءة القيادة الكهربائية. فبفضل مقاعدها السبعة، ومداه الذي يتجاوز 640 كيلومتراً، وتجهيزاتها المتقدمة للراحة والسلامة، تفتح السيارة آفاقاً جديدة أمام العائلات الباحثة عن المساحة والمرونة والأداء في أن واحد. ولا تقتصر أهمية هذا الطراز على كونه الأكبر في تاريخ سيارات سكودا الرياضية متعددة الاستخدامات، بل تمثل «بيك» خطوة بارزة في مسيرة العلامة نحو توسيع حضورها الكهربائية، واضعة بصمة تشيكية جديدة في قطاع السيارات العائلية، حيث تتقدم التكنولوجيا لتخدم احتياجات الحياة اليومية والرحلات الطويلة.



في هذه الصفحة، سنأخذكم في رحلة عبر الزمن لنستعرض سلسلة مميزة عن السيارات القديمة، حيث نكشف عن تاريخ كل طراز، تصميمه الفريد، وأبرز الخصائص التي جعلته أيقونة خالدة في عالم السيارات، سوف نتعرف على الطرازات التي شكلت صناعة السيارات، والتقنيات التي سبقت عصرها، والحكايات المرتبطة بها، كما نغوص في تفاصيل التصميم والفخامة والأداء الذي ميز كل سيارة في عصرها. انضموا إلينا لمتابعة روائع الماضي، واستعادة ذكريات السيارات الكلاسيكية التي تركت بصمة لا تُنسى في تاريخ السيارات، وللاستمتاع بعالم مليء بالشغف، الطرازات النادرة، والقصص الشيقة وراء كل محرك وعجلة.

فيراري GT 250

تحفة نادرة تجمع بين الأداء الرياضي والفخامة



تحتل فيراري GT 250 برلينيتا ذات قاعدة العجلات القصيرة مكانة بارزة بين السيارات الكلاسيكية، بفضل تصميمها الأنيق وتاريخها العريق في عالم السباقات. وأنتجت الشركة 165 سيارة فقط من هذا الطراز على مدى ثلاث سنوات، ما جعله من الطرازات النادرة والمرغوبة لدى هواة جمع السيارات الكلاسيكية. وتعود هذه النسخة إلى عام 1962، وقد صُنعت بهيكل فولاذي وفق المواصفات المخصصة للسير على الطرقات. وطلي الهيكل باللون الرمادي الفضي، فيما كُسيَت المقصورة بجلد «روسو فامول» الأحمر، في توليفة لونية تعكس أناقة سيارات فيراري خلال تلك الحقبة.

تنقلت السيارة بين عدد من المالكين في إيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة، قبل أن تعود إلى أوروبا في أوائل التسعينيات. وفي عام 1998، اشتراها الفرنسي جان بيير غراف، الذي شارك بها في رالي «تور دو فرانس أوتو» للسيارات الكلاسيكية خمس مرات بين عامي 1999 و2005.

وفي عام 2009، اقتناها جامع السيارات السويسري جان بيير سلافيك، الذي قرر إخضاعها لعملية ترميم شاملة تحت إشراف قسم «فيراري كلاسيكي»، بلغت

تكلفتها نحو 500 ألف دولار. وشملت الأعمال تجديد الهيكل وإعادة طلاؤه بألوانه الأصلية، مع الحفاظ على المكونات الميكانيكية الرئيسية، بما فيها محرك من 12 أسطوانة، وناقل الحركة الأصلي، والتفاضل الخلفي. وبعد اكتمال الترميم، حصلت السيارة على شهادة المصادقة الحمراء من «فيراري كلاسيكي»، المعروفة باسم «الكتاب الأحمر»، التي تؤكد أصالة مكوناتها الميكانيكية الرئيسية. وفي عام 2012، شاركت السيارة في معرض «كونكورسو ديليجانزا» بفيلا ديستي الإيطالية،



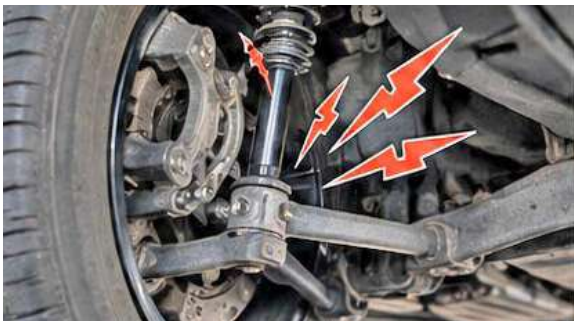
وحصدت جائزة ضمن فئتها. كما شارك بها سلافيك في الفعاليات المقامة بمناسبة الذكرى الثمانين لسباق الجائزة الكبرى في مونترو عام 2014. وتعكس الأسعار التي حققها هذه السيارات في المزادات العالمية مكانتها بين الطرازات الكلاسيكية النادرة. ففي أغسطس 2023، بيعت نسخة أخرى من فيراري GT SWB 250 برلينيتا، من إنتاج عام 1962، مقابل 9.465 ملايين دولار في مزاد نظمته دار «غودينغ أند كومباني». وتتميز تلك النسخة بهيكل رمادي معدني ومقصورة جلدية باللون البيج، وزودت بمحرك من 12 أسطوانة بسعة 2.95 لتر، يولد قوة 240 حصاناً، ويتصل بناقل حركة يدوي من أربع سرعات.

ويرى خبراء أن فيراري GT 250 ذات قاعدة العجلات القصيرة تمثل خياراً جذاباً لهواة جمع السيارات الكلاسيكية، خصوصاً عند مقارنتها بطراز GTO 250، الذي تباع النسخ الجيدة منه بأسعار تفوق أسعارها بعدة أضعاف. ويجمع هذا الطراز بين التصميم المتناسق والأداء الرياضي والندرة، إلى جانب تاريخه العريق وأصالته الميكانيكية، وهي عوامل تعزز مكانته لدى هواة الاقتناء من مختلف الأجيال.

خط الإنطلاق

5 نصائح ضرورية قبل القيادة

1 علامات تلف شداد السير في السيارة



يُستدل على تلف شداد السير من خلال سماع أصوات الصرير أو الخشخشة من المحرك، أو ملاحظة اهتزاز السير وتآكله بصورة غير طبيعية، وقد يؤدي الخلل إلى ضعف أداء المكيف أو المولد الكهربائي، وفي بعض السيارات إلى ارتفاع حرارة المحرك، وينصح بفحص الشداد والسير لدى فني مختص عند ظهور هذه العلامات لتجنب تفاقم الأعطال.

2 كيف تحافظ على البطارية أثناء الوقوف الطويل؟

قد تفقد بطارية السيارة شحنها عند تركها دون استخدام لأسابيع، خاصة إذا كانت قديمة أو في أجواء حارة. ولتجنب ذلك، يُنصح بفحصها وشحنها عند الحاجة، واستخدام شاحن صيانة مناسب، أو فصلها وتخزينها في مكان جاف وجيد التهوية وفق تعليمات الشركة المصنعة.

3 أسباب نقص سائل التبريد في السيارة

قد ينتج نقص سائل التبريد عن تسرب في الرديتر أو الأنابيب، أو تلف مضخة الماء أو غطاء الرديتر، وأحياناً عن خلل في حشية رأس المحرك. ولتجنب ارتفاع الحرارة، يُنصح بفحص مستوى السائل بانتظام واستخدام النوع الموصى به، مع فحص النظام إذا تكرر النقص.

4 الحفر تهدد سلامة السيارة

قد تؤدي الحفر إلى تلف الإطارات والعجلات وممتصات الصدمات ونظام التعليق، وقد تمتد الأضرار إلى المحرك أو نظام العادم. ولتفاديها، خفف السرعة وتجنب الحفر قدر الإمكان، وافحص السيارة إذا لاحظت اهتزازاً أو أصواتاً غير طبيعية بعد الاصطدام.

5 الرطوبة العالية تهدد إلكترونيات السيارة



تسرّع الرطوبة العالية تآكل التوصيلات وتآكل المكونات الكهربائية، ما قد يؤدي إلى أعطال في وحدات التحكم بالمحرك وأجهزة الاستشعار وأنظمة السلامة. وللوقاية، يُنصح بفحص التوصيلات والأختام العازلة دورياً، ومنع تسرب المياه إلى الأجزاء الإلكترونية.

أخبار وقصص من العالم... بعجلات

بورشه «ميشن إس».. عودة المحركات التقليدية إلى قمة الأداء

من كل زاوية على كوكبنا، تخرج حكايات وأحداث قد تبدو للوهلة الأولى بعيدة عن عالم المركبات، لكنها في جوهرها تتقاطع معه بطريقة أو بأخرى. سواء كانت ابتكارات تقنية في أقاصي الشرق، أو مغامرات قيادة في طرقات وعرة بأميركا الجنوبية، أو حتى قوانين جديدة تُعيد تشكيل مفهوم التنقل في أوروبا، كل قصة هناك تدور عجلاتها في اتجاه واحد... عالم التنقل الذكي والمحركات المتطورة.



تكشف بورشه عن «ميشن إس»، التي تستعرض توجهاً تصميمياً جديداً للعلامة الألمانية، عبر سيارة رياضية خارقة بمحرك وسطي تتموضع فوق «911» ضمن تشكيلتها. ووصف رئيس مجلس الإدارة ميشيل لايتز السيارة بأنها إضافة دائمة ومتعددة الاستخدامات، وليست إصداراً محدود الإنتاج، في توجه قد يغيّر موقع السيارات الخارقة ضمن مجموعة الشركة.

ويأتي المشروع بعدما كشفت بورشه عام 2023 عن النموذج الاختباري الكهربائي «ميشن إكس»، الذي لم يصل إلى مرحلة الإنتاج. وفي المقابل، تشير تقارير إلى تطوير محرك بوكسر من ثمان أسطوانات لسيارتها الرائدة، دون تأكيد استخدامه في «ميشن إس» تحديداً. تستوحي السيارة ملامحها من إرث

العلامة الرياضي، إذ تستحضر الواجهة الأمامية سيارة «911 جي تي 1»، بينما تعكس المؤخرة بعض تفاصيل سيارة السباق الشهيرة «917». أما المقصورة، فتضم خمسة عدادات رقمية ومقاعد رياضية وأحزمة سباق، مع غياب شاشة المعلومات والترفيه المركزية، والاستعاضة عنها بحامل هاتف قابل

للسحب يدعم تقنية «ماج سيف»، إلى جانب مفاتيح مادية للتحكم بوظائف القيادة والراحة. إذا دخلت «ميشن إس» الإنتاج بوصفها طرازاً دائماً، فستشكل تحولاً مقارنة بسيارات مثل «918 سبايدر» و«كاريرا جي تي» محدودي الإنتاج. كما تعكس استمرار الاهتمام بمحركات الاحتراق في

فئة السيارات الخارقة، بالتوازي مع تطور التقنيات الكهربائية والهجينة. ولم تعلن بورشه بعد عن قوة المحرك أو السعر أو موعد الإطلاق، كما لم تؤكد المواصفات النهائية للسيارة. لتبقى «ميشن إس» مؤشراً على توجه جديد يجمع الإرث الرياضي للعلامة مع رؤيتها المستقبلية لسيارات الأداء العالي.

خياراتنا

راحة إضافية في الرحلات البرية



توفر خيمة السيارة حلاً عملياً لعشاق التخييم والرحلات البرية، إذ تتحول المساحة خلف السيارة إلى منطقة مظلة للجلوس والاسترخاء، بالاستفادة من باب صندوق الأمتعة المفتوح، دون الحاجة إلى نصب خيمة مستقلة.

وتتميز بسرعة التركيب وسهولة الطي والتخزين،

مع تصميمات تتنوع بين المظلات المفتوحة والخيام المغلقة جزئياً، وبعضها مزود بنوافذ شبكية للتهوية والحد من دخول الحشرات، وأقمشة تساعد على الحماية من الشمس والمطر بحسب مواصفات المنتج.

وتمنح هذه التجهيزات مرونة أكبر خلال الرحلات، سواء للاستراحة أو تناول الطعام أو تنظيم الأمتعة، مع ضرورة التأكد من توافق الخيمة مع أبعاد السيارة وثباتها، واختيار موقع مناسب يضمن التهوية والراحة في الأجواء الحارة.

العقود الدائمة توسّع فرص التداول وترفع مخاطر الخسائر وتجميد الأصول

منصات التداول اللامركزية تختبر حدود الرقابة.. ومخاطر جديدة تطارد المتداولين

كتب جورج حبيب

ضرورة إخضاع هذه الإجراءات لمعايير واضحة من الشفافية والمساءلة، بما يحقق التوازن بين متطلبات الامتثال وحماية حقوق العملاء.

وتكشف هذه القضية عن فجوة محتملة في حماية المتداولين عندما تتجاوز المنصات الحدود التنظيمية المحلية، أو عندما يصعب على العميل تحديد الجهة المسؤولة عن النظر في شكواه. وفي ظل توسع التداول الرقمي عبر الحدود، لم تعد حماية المستثمر تقتصر على مراقبة الأسعار والحد من التلاعب، بل أصبحت تشمل أيضاً ضمان الوصول إلى الأصول، ووضوح شروط الخدمة، وتوفير سبل فعالة للاعتراض وتسوية النزاعات.

فالتداول الذي يواجه خسارة نتيجة تحرك السوق يختلف وضعه عن تداول يتعذر عليه الوصول إلى أمواله بسبب قيود تفرضها المنصة. وهذا الفارق يستدعي اهتماماً أكبر من الجهات الرقابية، ويؤكد أن سهولة فتح الحساب وتنفيذ الصفقات ينبغي أن تقابلها ضمانات واضحة بشأن السحب، والتعامل مع الحسابات المقيّدة، وتسوية الخلافات.

وفي نهاية المطاف، لا تُقاس موثوقية منصة التداول بحجم عملياتها أو عدد مستخدميها وحده، بل أيضاً بقدرتها على التعامل بشفافية مع أموال العملاء، وتوضيح أسباب القيود التي تفرضها، وتوفير مسار عادل لمعالجة الشكاوى. فالثقة في الأسواق الرقمية لا تُبنى على سرعة التداول فقط، وإنما على ضمانات تحمي المتداول عندما تنشأ المشكلة.

البورصات التقليدية تبحث عن موقعها في المرحلة المقبلة

لم تقف بورصة سنغافورة مكتوفة الأيدي أمام التحول الرقمي، إذ أطلقت عقوداً آجلة دائمة على «بتكوين» و«إيثريوم» مخصصة للمستثمرين المعتمدين والمحترفين والمؤسسات، وفقاً للمقال الأصلي. ويقوم هذا النموذج على الاستفادة من آلية العقود الدائمة، مع الإبقاء على تسوية تقليدية بالدولار ومرور الأموال عبر الحسابات المصرفية المعتادة.

وقد يجذب هذا النهج المؤسسات التي تريد التعرض لتحركات أسعار العملات المشفرة، من دون الحاجة إلى إدارة أصول رقمية مباشرة أو التعامل مع محافظ لا تتضح دائماً طبيعة الجهات المرتبطة بها. لكنه لا يوفر بالضرورة كل المزايا التي يبحث عنها مستخدمو المنصات اللامركزية، ولا سيما سهولة الوصول والتداول المستمر وإطلاق منتجات جديدة بسرعة.

وتتمثل العضلة في أن البورصات التقليدية لا تستطيع التخلي عن متطلبات الرقابة والحكومة لاحقاً بالماناسة، في حين لا تستطيع تجاهل تفضيلات شريحة من المتداولين الذين ينجذبون إلى سهولة الاستخدام وسرعة التنفيذ وإمكانية الوصول إلى أسواق جديدة.

وفي المقابل، لا ينبغي أن تتحول المنافسة على جذب المستخدمين إلى سباق لتخفيف الضوابط أو تقديم أدوات أكثر خطورة من دون توضيح آثارها. فنجاح أي سوق مالية لا يُقاس بحجم التداول وحده، بل أيضاً بقدرتها على حماية حقوق المشاركين، وضمان نزاهة الأسعار، وتوفير آليات واضحة للتعامل مع الأعطال والنزاعات.



إلى أصوله، وما يترتب على ذلك من تساؤلات بشأن حقوق المتداول، وشفافية الإجراءات، والضمانات المتاحة لاستعادة الأموال.

وتبرز مشكلة التحقق من الهوية بوصفها إحدى النقاط الحساسة في هذه العلاقة. فعلى الرغم من أهمية إجراءات معرفة العميل ومكافحة غسل الأموال، فإن رفض المستندات المقدمة أو عدم توفير مسار عملي لمعالجة المشكلة قد تتزامن هذه الإجراءات مع تعليق عمليات السحب أو تقييد التصرف في الأصول. ولا تتوقف الإشكالية عند فرض القيود، بل تمتد إلى مدى وضوح أسبابها، والمدة التي تستغرقها مراجعة الحسابات، وطبيعة المعلومات التي تقدمها المنصة للعميل، والخيارات المتاحة أمامه للاعتراض أو تسوية النزاع. فالإشعار العام بوجود مراجعة أمنية لا يجيب بالضرورة عن جميع تساؤلات المتداول، ولا يوضح له دائماً كيفية حماية أمواله أو استعادتها.

وتزداد حساسية هذه المسألة عندما يُبهى حساب العميل أو تستمر القيود المفروضة عليه لفترة طويلة. ففي هذه الحالات، يصبح السؤال الأساسي: ما الإجراءات التي تضمن تسوية المسحقات وإتاحة الأصول لصاحبها، وما الجهة المستقلة التي يمكنه اللجوء إليها إذا تعذر الوصول إلى حل مع المنصة؟

كما ينبغي التمييز بين احتجاز الأصول مؤقتاً لأسباب أمنية أو تنظيمية مشروعة، وبين استمرار القيود من دون تفسير كافٍ أو مسار واضح لمعالجتها. فلكل حالة ظروفها، لكن حماية المتداول تقتضي وجود إجراءات معلنة، وتواصل فعال، وآليات تظلم يمكن الرجوع إليها عند نشوء الخلاف.

ولا يعني ذلك أن كل منصة تتخذ إجراءات لتقييد الحسابات تمارس سلوكاً غير مشروع، لكنه يسلط الضوء على

كما أن تضارب المصالح يمثل خطراً ينبغي الانتباه إليه عندما تكون الجهة المشغلة للمنصة طرفاً في أنشطة أخرى مرتبطة بالتداول أو السيولة أو الرموز الرقمية. وفي مثل هذه الحالات، تكتسب الشفافية بشأن مصادر الإيرادات، وآليات إدارة المخاطر، وطريقة التعامل مع بيانات السوق أهمية خاصة.

أما الممارسات التي قد تضر بالمتداولين، فتشمل في بعض بيئات التداول غير المنضبطة تقديم معلومات مضللة عن المخاطر، أو إخفاء الرسوم وشروط التنفيذ، أو الترويج لعوائد غير واقعية، أو وضع عراقيل أمام السحب، أو عدم توضيح أسباب تعليق الحسابات والمعاملات. وقد تثار أيضاً شبهات بشأن التلاعب بالأسعار أو أوامر التداول، لكن إثبات هذه الممارسات يتطلب سجلات وبيانات وتحقيقاً مستقلاً، ولا يصح افتراض وقوعها لمجرد أن المنصة تعمل بنموذج لامركزي.

وتزداد خطورة هذه المسائل عندما لا يجد المتداول جهة رقابية واضحة يمكنه اللجوء إليها، أو عندما تكون إجراءات الشكاوى وتسوية النزاعات غير محددة. فإمكانية تنفيذ صفقة خلال ثوانٍ لا تعني أن استعادة الأموال عند وقوع نزاع ستكون بالسهولة نفسها.

عندما تتحول المنصة إلى مصدر للمخاطر.. أموال المتداولين بين القيود والشفافية

لا تقتصر المخاطر التي تواجه المتداولين على تقلبات الأسعار أو الخسائر الناتجة عن قرارات الاستثمار، بل قد تمتد إلى العلاقة مع منصة التداول نفسها، خصوصاً عندما تقيّد عمليات السحب، أو تُجمّد الحسابات، أو يواجه المستخدم صعوبات في استكمال إجراءات التحقق من هويته.

وتكشف هذه الحالات عن جانب آخر من المخاطر الرقمية، يتمثل في قدرة المنصة على تقييد وصول العميل

المقال، تُجَزّز الضمانات داخل عقود ذكية، وتُنفَّذ التحويلات وفقاً لقواعد النظام. ويختلف هذا النموذج عن البورصات التقليدية التي تعتمد على بنية مؤسسية ووسطاء وآليات تسوية ورقابة محددة. لكن غياب الوسيط التقليدي لا يعني اختفاء المخاطر، بل قد يجعل التعامل معها أكثر تعقيداً بالنسبة إلى المتداول الذي لا يملك الخبرة التقنية أو القدرة على التحقق من تفاصيل النظام.

فالأخطاء البرمجية والثغرات الأمنية قد تعرض الأصول للخطر، كما أن الخلل في آليات تحديد الأسعار أو مصادر البيانات التي تعتمد عليها العقود الذكية قد يؤدي إلى نتائج غير متوقعة. وتظل هذه مخاطر عامة محتملة في الأنظمة اللامركزية، ولا تعني بحد ذاتها أن خللاً محدداً وقع في منصة بعينها.

وتبرز كذلك مخاطر التصفية الآلية؛ إذ يمكن أن يؤدي تحرك سريع في الأسعار إلى إغلاق مركز التداول قبل أن يتمكن من التدخل، خصوصاً عند استخدام الرافعة المالية. وقد تزيد السيولة المحدودة أو الفروق السعريّة الواسعة من صعوبة الخروج من الصفقة، حتى عندما يعتقد المستثمر أنه وضع أوامر تحد من خسائره.

من التقلبات إلى تضارب المصالح.. ما الذي ينبغي أن يخشاه المتداول؟

لا تقتصر مخاطر التداول على اتجاه السعر، بل تمتد إلى آليات عمل المنصة نفسها. فالتداول يحتاج إلى معرفة كيفية احتساب الأسعار، وطريقة تنفيذ الأوامر، وشروط التصفية، والرسوم، وآلية احتساب مدفوعات التمويل الدورية في العقود الدائمة.

وفي البيئات التي تفتقر إلى الإفصاح الكافي أو الرقابة الفعالة، قد يصعب على المستخدم التحقق من أن التنفيذ تم وفقاً للشروط المعلنة، أو فهم سبب اختلاف السعر الذي نُفذت عنده الصفقة عن السعر الذي شاهده قبل لحظات.

موقعها مركزاً مالياً إقليمياً، مستفيدة من البيئة التنظيمية المتقدمة والبنية التحتية المالية والقدرة على جذب المؤسسات الاستثمارية. لكنها تواجه اليوم تحدياً يتمثل في التعامل مع أدوات مالية جديدة تتجاوز بعض الحدود التي قامت عليها الأسواق التقليدية.

وبحسب المقال الأصلي المنشور عن «بلومبرغ»، أدرجت سلطة النقد في سنغافورة منصة «هايبيرليكويد» على قائمة تنبيه المستثمرين في يونيو، وهي قائمة تضم جهات قد يعتقد المستثمرون أنها تخضع لرقابة السلطة، بينما لا تكون كذلك فعلياً. كما نقل المقال عن السلطة قولها إنها لا تعلم بخضوع المنصة للتنظيم في أي ولاية قضائية رئيسية.

ويأتي هذا الموقف في سياق تشديد سنغافورة القيود على وصول المستثمرين الأفراد إلى العملات المشفرة، عقب انهيار شركات كبرى في القطاع عام 2022.

وكان سقوط مجموعة «إف تي إكس» من الأحداث التي أثارت مخاوف بشأن سلامة أموال العملاء، والشفافية، والحوكمة، والمخاطر التي قد تنشأ عندما تتداخل مصالح الشركات مع أموال المتعاملين معها. ومع ذلك، لا تستطيع المراكز المالية تجاهل التطورات التقنية التي تعيد تشكيل الأسواق. فالتداول القائم على تقنية سلاسل الكتل يتيح تنفيذ المعاملات على مدار الساعة، ويقلل الاعتماد على بعض الوسطاء التقليديين، لكنه يفرض في المقابل أسئلة جديدة بشأن الرقابة، وتسوية النزاعات، ومصدر الأسعار، والمسؤولية عن الخسائر والأعطال.

منصات بلا وسيط.. لكن المخاطر لا تختفي

تعتمد منصات التداول اللامركزية على العقود الذكية والأنظمة البرمجية لإدارة الضمانات وتنفيذ العمليات وتصفية المراكز التي لم تعد تستوفي متطلبات الهامش. وفي نموذج «هايبيرليكويد» الذي يناقشه

لم تعد المنافسة بين الأسواق المالية تدور حول سرعة تنفيذ الصفقات أو حجم السيولة فحسب، بل باتت تمتد إلى سؤال أكثر عمقاً: من يملك القدرة على الوصول إلى أموال المستثمرين، ومن يضع القواعد التي تحكم تداولاتهم، ومن يتحمل المسؤولية عندما تتعطل المنظومة أو تتفاقم الخسائر؟

هذا التحول يضع سنغافورة أمام اختبار صعب، مع صعود منصات تداول لامركزية تتبع المضاربة على مدار الساعة، متجاوزة كثيراً من القيود التي تحكم البورصات التقليدية. وبينما تعد هذه المنصات بتوفير فرص أوسع وسرعة أكبر في الوصول إلى الأسواق، فإنها تفتح الباب أيضاً أمام مخاطر تتعلق بالرافعة المالية، والتصفية التلقائية، وشفافية الأسعار، وحماية أموال المتداولين.

وتبرز منصة «هايبيرليكويد» في قلب هذا التحول، من خلال العقود الآجلة الدائمة التي أصبحت من الأدوات الرائجة في عالم العملات المشفرة. غير أن الإشكالية لا تتعلق بالتكنولوجيا وحدها، بل بكيفية عمل هذه الأسواق، وحدود الرقابة عليها، وقدرة المتداول الفرد على فهم المخاطر التي يتحملها قبل الدخول في صفقة قد تنتهي بخسارة أمواله خلال دقائق.

العقود الدائمة تكسر قيود الأسواق التقليدية

تتيح العقود الآجلة الدائمة المضاربة على تحركات أسعار أصول متنوعة، تشمل العملات المشفرة والسلع والأسهم ومؤشرات الأسواق، من دون تاريخ انتهاء محدد، بخلاف العقود الآجلة التقليدية. ولا تمنح هذه العقود التداول ملكية الأصل الذي يستند إليه مركزه، بل تتيح له الاستفادة من تحركات السعر أو تكبد الخسائر الناتجة عنها.

وتسمح هذه الأدوات بفتح المراكز وإغلاقها خلال فترات قصيرة، كما يمكن الاحتفاظ بها لفترات أطول، وفقاً لشروط العقد ومتطلبات الضمانات. ويزداد مستوى المخاطر عندما يستخدم المتداول الرافعة المالية، التي تتيح له فتح مركز تتجاوز قيمته المبلغ الذي أودعه فعلياً. وفي هذه الحالة، لا يحتاج السعر إلى التحرك كثيراً في الاتجاه المعاكس حتى تتقلص الضمانات أو تُصَفَّى الصفقة إجبارياً. وقد يخسر المتداول رأس المال المخصص للمركز بسرعة، خصوصاً في الأسواق شديدة التقلب أو عندما تتراجع السيولة ويصعب تنفيذ الأوامر بالأسعار المتوقعة.

وتكمن إحدى أبرز مزايا هذه المنصات في قدرتها على إبقاء التداول مفتوحاً خلال عطلات نهاية الأسبوع، وفي الأوقات التي تكون فيها البورصات التقليدية مغلقة. فالأخبار السياسية والتوترات الجيوسياسية والتطورات الاقتصادية لا تتوقف عند انتهاء ساعات العمل الرسمية، بينما تظل بعض الأسواق التقليدية عاجزة عن الاستجابة الفورية لهذه الأحداث.

لكن إتاحة التداول المستمر لا تعني بالضرورة أن الأسعار أكثر دقة أو أن تنفيذ الصفقات مضمون بالشروط التي يتوقعها المستثمر؛ إذ قد تتغير السيولة المتاحة، وتوسع الفجوة بين أسعار البيع والشراء، وتزداد تقلبات الأسعار عندما تكون المشاركة محدودة.

سنغافورة أمام معادلة الابتكار والرقابة لطالما سعت سنغافورة إلى ترسيخ

التحوط من مخاطر منصات العملات الرقمية

لا يعني ذلك أن جميع المشتقات المالية مقامرة بالمعنى القانوني، فهي قد تُستخدم للتحوط وإدارة المخاطر، لكن إتاحتها على نطاق واسع، مع رافعة مالية مرتفعة ومتطلبات محدودة للتحقق من هوية المستخدمين، قد تجعلها أكثر خطورة على المستثمرين قليلي الخبرة. وفي نهاية المطاف، تقف سنغافورة أمام تحدٍ يتجاوز منصة واحدة أو أداة مالية بعينها. فالتكنولوجيا تعيد رسم حدود الأسواق، لكن حماية المتداولين لا يمكن أن تعتمد على وعود الابتكار وحدها؛ بل تحتاج إلى شفافية في التسعير والتنفيذ، وإفصاح واضح عن المخاطر، وضوابط فعالة لمنع إساءة استخدام أموال العملاء، وآليات قابلة للتطبيق للمساءلة وتسوية النزاعات.

فالسوق التي تتيح التداول في كل ساعة من اليوم قد تبدو أكثر انفتاحاً، لكنها لن تكون أكثر عدالة بالضرورة. وبين سرعة الوصول إلى الفرص والقدرة على حماية الأموال، يبقى التحدي الحقيقي هو بناء منظومة تتيح الابتكار من دون أن يتحمل المستثمر الفرد وحده تكلفة الثغرات التنظيمية والتقنية.

1 سنغافورة تواجه تحدياً تنظيمياً مع توسع منصات الأصول الرقمية

2 تجميد الأموال وقيود السحب يثيران تساؤلات حول حماية المتداولين

معلومة
ورقم800
مليون

حذر رئيس مجموعة البنك الدولي، أجاي بانغا، من فجوة عالمية تقترب من 800 مليون وظيفة خلال السنوات العشر إلى الخمس عشرة المقبلة، مع دخول 1.2 مليار شاب إلى أسواق العمل، مقابل توفير 400 مليون وظيفة فقط.

الصين تضخ المليارات
لتعزيز اقتصادها الوطني

عمل الحكومة، الذي اقترح جمع 1.3 تريليون يوان من خلال هذه السندات لتمويل مشروعات تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية الرئيسية، وبناء القدرات الأمنية في المجالات الرئيسية، إلى جانب دعم برامج تحديث المعدات على نطاق واسع واستبدال السلع الاستهلاكية القديمة بأخرى جديدة، وذلك بحسب وكالة شينخوا الصينية.

أكملت الصين إصدار سندات الخزانة الخاصة طويلة الأجل للغاية المخصصة لعام 2026، بقيمة إجمالية بلغت 1.3 تريليون يوان، أي نحو 193 مليار دولار، بعدما أصدرت وزارة المالية سندات إضافية بقيمة 20 مليار يوان يوم الجمعة الماضي.

وجاء إصدار السندات تماشياً مع تقرير

الهجمات الإلكترونية والاحتيال يهددان الاستقرار

صندوق النقد يحذر من
مخاطر مالية متصاعدة

حذرت رئيسة صندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجيفا، من تزايد المخاطر التي تواجه النظام المالي العالمي، مؤكدة ضرورة تعزيز يقظة الجهات التنظيمية والرقابية تجاه التهديدات الناجمة عن المؤسسات المالية غير المصرفية والهجمات الإلكترونية وعمليات الاحتيال.

وقالت جورجيفا، خلال مؤتمر صحفي اليوم السبت، إن الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في بانكوك شهدت مزيجاً من التفاؤل والقلق بشأن آفاق الاقتصاد العالمي، في ظل استمرار التحديات التي تهدد الاستقرار المالي والاقتصادي.

وشددت على أهمية تركيز البنوك المركزية على الحفاظ على استقرار الأسعار، باعتباره أولوية أساسية لحماية الاقتصادات من التقلبات، مشيرة إلى أن الدول الأعضاء ناقشت مواطن الضعف التي تهدد المرونة الاقتصادية، خصوصاً مع استنزاف احتياطات الطاقة وتراجع الموارد المالية المتاحة لمواجهة

الصدمات المستقبلية. وتعكس هذه التحذيرات تنامي المخاوف بشأن قدرة الاقتصادات على

التعامل مع الأزمات المحتملة، والحاجة إلى تعزيز الرقابة المالية والحفاظ على هوامش أمان كافية لمواجهة المخاطر.

دردشة اقتصادية

مدينة أميركية صغيرة تمتلك كنزاً لصناعة الرقائق الإلكترونية

رمال الصحراء لا تكفي.. الخليج يستورد الذهب الأبيض

رقائق الذكاء الاصطناعي تعتمد
على كوارتز فائق النقاء

2

«سبروس باين» الأميركية تحتضن
أحد أنقى رواسب الكوارتز عالمياً

1

المرتفعة للرواسب النادرة القابلة للمعالجة إلى هذه المواصفات.

استثمارات استراتيجية

دفعت أهمية الكوارتز فائق النقاء شركة «سبيلكو» إلى إعلان استثمارات بنحو 200 مليون دولار لمضاعفة طاقتها الإنتاجية في «سبروس باين»، ضمن خطة توسعية تستهدف تلبية الطلب المتزايد من صناعات أشباه الموصلات والطاقة الشمسية.

وكشفت الشركة أيضاً عن خطط لتوسعة إضافية قُدرت استثماراتها الأولية بنحو 500 مليون دولار، بما يعكس الأهمية المتنامية لهذه المادة في الاقتصاد التكنولوجي.

وأظهرت الاضطرابات التي أعقبت إعصار «هيلين» عام 2024 حساسية سلاسل الإمداد العالمية تجاه توقف الإنتاج في المنطقة، بعدما اضطرت منشآت متخصصة إلى تعليق عملياتها مؤقتاً.

مستقبل الرمال

تؤكد هذه التطورات أن الرمال لم تعد مجرد مادة منخفضة القيمة تستخدم في البناء، بل أصبحت بعض أنواعها مورداً استراتيجياً يرتبط بمستقبل الصناعات الإلكترونية والطاقة النظيفة.

وبينما تستورد السعودية والإمارات الرمال المناسبة لاحتياجات محددة، تكشف تجربة «سبروس باين» أن امتلاك الرواسب عالية الجودة وتقنيات تنقيتها قد يمنح الدول والشركات مزايا صناعية كبيرة.

وتظل هناك فروق جوهرية بين الرمال الإنشائية ورمال السيليكا والكوارتز فائق النقاء، فلا تعني واردات الخليج من الرمال بالضرورة اعتمادها على المدينة الأميركية.

وفي المستقبل، قد تتزايد أهمية الاستثمار في معالجة المعادن عالية النقاء وتطوير سلاسل إمدادها، مع استمرار توسع الطلب العالمي على الرقائق الإلكترونية والذكاء الاصطناعي والخلايا الشمسية.



في سلسلة إمدادات أشباه الموصلات.

صناعة الرقائق

يدخل الكوارتز في صناعة أشباه الموصلات عبر مسارين مختلفين: أولهما استخدام خامات السيليكا المناسبة لإنتاج السيليكون الذي يُنقى لاحقاً إلى درجات إلكترونية عالية، وثانيهما استخدام الكوارتز فائق النقاء في تصنيع البوتقات والمكونات المقاومة للحرارة والتلوث.

وتُستخدم البوتقات المصنوعة من الكوارتز المنصهر لاحتواء السيليكون أثناء عمليات إنتاج البلورات الأحادية التي تُصنع منها رقائق السيليكون الأساسية للأجهزة الإلكترونية.

وتتطلب هذه العمليات نقاءً استثنائياً، لأن الشوائب الدقيقة قد تؤثر في جودة البلورات وخصائص المواد المستخدمة في التصنيع. وتشير الدراسات العلمية إلى أن بعض التطبيقات تحتاج إلى كوارتز بدرجة نقاء تبلغ 99.998 % أو أكثر، ما يفسر القيمة الصناعية

مورد محلي لا يستوفي المواصفات المطلوبة.

مدينة الكوارتز

على الجانب الآخر من العالم، تحتل مدينة «سبروس باين» في ولاية نورث كارولينا الأميركية موقعاً استثنائياً في صناعة التكنولوجيا، رغم صغر حجمها مقارنة بالمراكز الصناعية الكبرى. وتشتهر المدينة، الواقعة في جبال الأبلش، باحتضان رواسب نادرة من الكوارتز فائق النقاء، الذي يتميز بانخفاض الشوائب المعدنية إلى مستويات تجعله مناسباً لتطبيقات صناعية شديدة الحساسية.

وتعمل في المنطقة شركتا «سبيلكو» و«ذا كوارتز كورب»، اللتان تتمتعان بقدرات متقدمة على إنتاج درجات عالية من الكوارتز بكميات تجارية.

ووفق شركة الأبحاث «CRU»، تتميز الشركتان بقدرتهما على إنتاج الدرجات الممتازة والمتقدمة من هذه المادة بصورة اقتصادية وعلى نطاق واسع، ما يمنح المنطقة أهمية استراتيجية

توظيف بعضها بعد المعالجة أو ضمن خلطات مصممة هندسياً.

تجارة الرمال

تكشف بيانات التجارة الدولية أن السعودية استوردت خلال عام 2024 نحو 61.2 ألف طن من رمال السيليكا والكوارتز، بقيمة بلغت 9.62 ملايين دولار، وفق قاعدة بيانات التجارة التابعة للبنك الدولي.

وتصدرت الصين قائمة الموردين بقيمة 4.2 ملايين دولار، تلتها الولايات المتحدة بنحو 1.75 مليون دولار، ثم الهند وبلجيكا والإمارات.

وتوضح هذه الأرقام أن استيراد الرمال لا يرتبط فقط بمشروعات البناء، بل يشمل مواد صناعية بمواصفات مختلفة، تستخدم في قطاعات تتطلب درجات محددة من النقاء والتركيب الكيميائي. كما تعكس تجارة الرمال حقيقة أن تكاليف الاستخراج والمعالجة والنقل والجودة قد تجعل استيراد نوع متخصص أكثر جدوى من استخدام

تثير واردات الرمال إلى السعودية والإمارات مفارقة اقتصادية لافتة، إذ تلجأ دولتان تمتلكان مساحات صحراوية شاسعة إلى الأسواق الخارجية لتأمين أنواع من الرمال اللازمة لمشروعات البناء والصناعات المتقدمة. لكن هذه المفارقة تكشف حقيقة اقتصادية مهمة، تتمثل في أن القيمة الصناعية للرمال لا تتحدد بوفرته، وإنما بخصائصها الفيزيائية والكيميائية ومدى ملاءمتها للاستخدامات المختلفة. وبينما تحتاج المشروعات العمرانية الخليجية إلى رمال بمواصفات هندسية محددة، تتجه الأنظار عالمياً إلى نوع أكثر ندرة وقيمة، هو الكوارتز فائق النقاء المستخدم في صناعة أشباه الموصلات. وتبرز مدينة «سبروس باين» الأميركية الصغيرة بوصفها مركزاً استراتيجياً لهذه المادة، التي تؤدي دوراً محورياً في تصنيع الرقائق الإلكترونية والخلايا الشمسية، ما يحول الرمال من مورد طبيعي مألوف إلى عنصر مؤثر في سلاسل إمداد التكنولوجيا العالمية.

مفارقة الصحراء

رغم اتساع الصحاري في السعودية والإمارات، لا تصلح جميع الرمال المتوافرة فيها للصناعة الخرسانة المستخدمة في الأبراج والجسور والمشروعات العمرانية الكبرى، بسبب الاختلافات في شكل الحبيبات وأحجامها وخصائصها الهندسية. وتتعرض الرمال الصحراوية لعوامل التعرية بالرياح على مدى فترات طويلة، ما يجعل كثيراً من حبيباتها ناعمة ومستديرة ومتقاربة الحجم، بينما تحتاج الخلطات الخرسانية إلى تدرج حبيبي وخصائص تساعد على تحقيق التماسك والقوة المطلوبة.

ولهذا تستورد الدولتان أنواعاً محددة من الرمال والمواد الرملية من الخارج، إلى جانب الاستفادة من المحاجر ومصادر الركام المحلية، لتلبية احتياجات البناء وفق المواصفات الفنية.

وتزداد أهمية هذه الواردات مع توسع المشروعات السعودية المرتبطة برؤية 2030، والنشاط العمراني والصناعي في الإمارات. ولا يعني ذلك أن الرمال الصحراوية غير قابلة للاستخدام مطلقاً، إذ يمكن

ادارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

ادارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com